

T  
205A

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

Between Two Congresses: Political Factors  
Behind the Convening of the 1911 Asyut  
and Cairo Congresses in Egypt

بين مؤتمرات : الظروف السياسية لانعقاد مؤتمري اسيوط

والقاهرة في مصر سنة ١٩١١ .

by

Majed Ghalib Tayfour

A thesis  
submitted in partial fulfilment of the requirements  
for the degree of master's of arts in the  
Middle-Eastern Studies Department of the  
American University of Beirut

Beirut, Lebanon

May 1990

الجامعة الأميركية في بيروت

ماجد غالب طيفور

بين مؤتمريين : الظروف السياسية لانعقاد مؤتمر  
اسيوط والقاهرة في مصر سنة ١٩١١.

رسالة مقدمة الى دائرة دراسات الشرق الاوسطية  
بالجامعة الأميركية في بيروت لنيل شهادة الماجستير

ايار / مايو ١٩٩٠

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

Thesis Title:

Between Two Congresses: Political Factors  
Behind the Convening of the 1911 Asyut and  
Cairo Congresses in Egypt

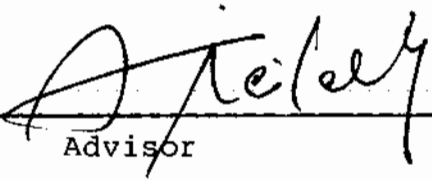
by

Majed G. Tayfour

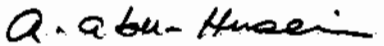
(name of student)

Approved:

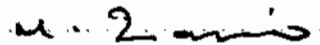
Prof. Dr. Samir Seikaly

  
Advisor

Prof. Dr. Abdul-Rahim Abu-Husayn

  
Member of Committee

Prof. Dr. Mahmud Zayid

  
Member of Committee

Date of Thesis Presentation: April, 28, 1990

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

Thesis release form

I, Majed G. Tayfour

authorize the American University of Beirut to supply  
copies of my thesis to libraries or individuals on  
request.

  
Signature

May 1990  
Date

AN ABSTRACT OF THE THESIS OF

Majed Tayfour for Master of Arts

Major: Middle-Eastern Studies

Title: Between Two Congresses: Political Factors Behind the  
Convening of the 1911 Asyut and Cairo Congresses in  
Egypt.

The reason why I have chosen this topic is because it pertains to religious minorities in an Arab world where societies' "raison d'etre" depends largely on religion as a political determinant. In fact, indigenous religious minorities still pose problems as to their relations with other elements of society. And although an extensive body of Arabic literature relating to religious minorities has developed to deal with these problems, the position of minorities in the Arab world remains an issue of debate.

An additional reason for this thesis is to trace the manner in which the Copts managed to express their grievances in a changing 19th and early 20th century Egypt, and the factors which contributed to communal tension.

Chapter one presents an image of the Coptic community between 1805 and 1914. It identifies their position in the Egyptian society, by describing their demographic, economic, social and cultural status.

Chapter two examines the factors which enhanced the coptic grievances and those which deepened the conflict. The

role of the British occupation is first taken into consideration, followed by the conflict raised by the Egyptian Nationalist movement. Then, the effect of the assassination of Butrus Ghali, the Coptic Premier, is analyzed in view of the anger it raised among coptic circles.

Chapter three is an analysis of the convening of the two congresses, Coptic and Egyptian, which led in fact to communal tranquility in Egypt. The reason why the two congresses paradoxically worked to improve communal relations in Egypt was the domination of moderate elements.

The conclusion of the thesis is that the birth of a modern Egypt, accompanied with the influx of western ideas upon the educated elements of the society, changed communal organizations. This opened up new opportunities for the Copts to improve their community's status, and enabled them to play a more important role in the political life and evolution of the country.

## لائحة المحتويات

### صفحة

١	<u>الفصل الاول - صورة عن مجتمع الأقباط</u>
١	١ - خلفية تاريخية (١٨٠٥ - ١٨٨٢)
١٢	٢ - تعداد الأقباط.
١٩	٣ - الوضع الاقتصادي للأقباط
٣٠	٤ - الوضع الاجتماعي للأقباط
٤٦	٥ - الوضع الثقافي للأقباط
٥٠	<u>الفصل الثاني - بداية الشقاق</u>
٥٠	١ - الأقباط والانكليز
٧٧	٢ - الأقباط والقومية المصرية
١١٦	٣ - اغتيال رئيس الوزراء القبطي
١٣٩	<u>الفصل الثالث - حدوث الشرخ</u>
١٣٩	١ - تزكية الخلاف في الصحافة المصرية
١٥٠	٢ - انعقاد المؤتمر القبطي
١٨٢	٣ - الرد بالمؤتمر المصري
١٩٩	٤ - ما بعد المؤتمر
٢٠٧	<u>خاتمة</u>

## الفصل الأول

### صورة عن مجتمع الأقباط:

### حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

( بين اوائل القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين )

#### ١- خلفية تاريخية ( ١٨٠٥-١٨٨٢م )

طرأت على المجتمع المصري في القرن التاسع عشر تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى . وحدث ذلك تحت تأثير عوامل رئيسية ، هي : ( ١ ) قيام محمد علي ببناء دولة حديثة ، ( ٢ ) الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ ، ( ٣ ) تفقح الوعي القومي ( ١ ) . واذا كان هناك من رأي لدى الباحثين في التاريخ المصري على ان الحملة الفرنسية على مصر وتولي محمد علي الحكم بعد ذلك هما بمثابة الميلاد الحقيقي للدولة الحديثة في مصر ، فان الأمر ينسحب أيضا على الأقباط فانه تعتبر تلك الفترة مدخلهم الحقيقي إلى الحياة العامة ( ٢ ) ضمن جو من الاستقرار والتسامح الديني ، مما سمح لهم بتعزيز موقعهم داخل المجتمع المصري ( ٣ ) . وربما هذا ما حمل المؤرخين الفرنسيين على الاعتراف بأن بداية

---

١- أبو سيف يوسف ، الأقباط والقومية العربية : دراسة استطلاعية ( بيروت : مركز دراسات

الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ) ، ص ١٠٧ .

٢- سميرة بحر ، الأقباط في الحياة السياسية المصرية ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،

١٩٧٩ ) ، ص ٣٤ .

٣- B.L. Carter, The Copts in Egyptian Politics (London:Croom Helm,1986),  
P. 9.



القرن التاسع عشر كانت بالنسبة للأقباط بداية تاريخهم الحديث وبداية مرحلة جديدة تختلف تماما عن سابقتها (١) .

ولما كان محمد علي تولى السلطة في مصر والخزينة خاوية ، ومصاريف الدولة باهظة ، فقد أبغى بعض الوظائف المكروهة ، كجباية الضرائب ، في إسد الأقباط (٢) . وربما هذا ما دفعه مبدئيا الى القضاء على التفرقة بين الأقباط والمسلمين ، لأن كليهما يستطيع ان يقدم له أحسن الخدمات . ومعنى آخر ، فقد هيا محمد علي للأقباط جوا اجتماعيا جديدا أفضل من ذي قبل (٣) ، دفع بالعلاقات بين الأقباط والمسلمين الى التحسن تحسنا ملحوظا ، بخاصة وان مبدأ المساواة السياسية والاجتماعية بدأ يصبح أمرا مألوفنا شيئا فشيئا (٤) .

---

١ - أنظر: Pierre Rondot, "L'evolution historique des Coptes d'Egypte", Cahiers de l'Orient Contemporain, 22(1950), pp.136-7; et: M.C. Aulas (et.al), l'Egypte d'Aujourd'hui: Permanence et Changements (1805 -1976) (Paris: Editions du Centre National de la recherche scientifique, 1977), pp.74.

٢ - مصطفى الحسيني، "أزمة طائفية أم مؤامرة على الوطن؟" في: غالي شكري (وآخرون)، المسألة الطائفية في مصر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٢٤٠ .

٣ - Edward Wakin, A Lonely Minority: The Modern Story of Egypt's Copts (New York: William Morrow, 1963), pp.10-11.

٤ - جاك تاجر، أقباط ومسلمون: منذ الفتح العربي الى عام ١٩٢٢ م (القاهرة: كراسات التاريخ المصري، ١٩٥١)، ص ٢٢٩ - ٢٤٣ .

(١) وقد عمد محمد علي الى تحسين الأوضاع الدينية والاجتماعية والوظائفية للأقباط، فأطلق حريتهم في ان يبنوا ما يشاؤون من الكنائس الجديدة، وأن يرمموا القديمة منها بكل حرية. وأصدر أمرا ان يدير الأقباط بأنفسهم، وبلاشتراك مع رجال الكليروس، أموال أديرتهم وكنائسهم ومدارسهم (٢). كما رفع بعض الأقباط الى مصاف البكوات في مصر (٣)، وهو ما أدهى بأحد المؤرخين الانكليز الى الاعتراف بأن الأقباط لم يكونوا أقلية محتقرة في أيام محمد علي كشأنهم في العصور السابقة (٤)، بدليل انه سمح لهم ولأول مرة بقرع أجراس كنائسهم، وتعليق الصليبان على صدورهم علنا (٥)، وبدليل أيضا انه

---

١- J.C. Mc.Coan, Egypt as it is (London: Cassell Petter and Galpin, 1877), P.32.

٢- زاهر رياض، المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٩)، ص ٦٨.

٣- Charles Wendell, The Evolution of The Egyptian National Image: From Its Origins to Ahmad Lutfi al Sayid (Los Angeles: UCP, 1972), P. 163.

٤- Edward William Lane, An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians: Written in Egypt during the years 1833-1835 (London: Ward and Lock, 1842), p. 501.

٥- Behrens-Abouseif, " The Political Situation of The Copts, 1798-1923", in: Benjamin Braude and Bernard Lewis (eds.), Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society; vol. II: The Arabic Speaking Lands (New York; London: Holmes & Meier, 1982), p.189.

استأن العديد منهم في الوظائف المقررة منه مباشرة<sup>(١)</sup>، كما سمح للكثيرين منهم بجمع ثروات كبيرة من ملكية الأراضي الزراعية<sup>(٢)</sup>.

ورغم ذلك فإن مؤرخا مثل جاك تاجر لم يجد في هذه التغيرات سبيلا للدعاء بأن الأقباط كانوا على قدم المساواة مع المسلمين<sup>(٣)</sup>. ووافق على ذلك طارق البشري<sup>(٤)</sup> والذي رأى في إبقاء محمد علي على دور الأقباط التقليدي في إدارة شؤون المالية العامة للدولة، وفي عدم ضمهم إلى الجيش النظامي، وفي حرمانهم

---

١- See: Mrs. Butcher, "In the House of Bondage: A Short Sketch of Coptic History", in : Kyriakos Mikhail, Copts and Moslems Under British Control: A Collection of Facts and a Resume of Authoritative Opinions on the Coptic Question (London: Smith and Elder, 1911), p. 11, and S.H. Leeder, Modern Sons of the Pharaohs (London: Hodder and Stoughton, /n.d./), pp. 334-5.

٢- رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، ج ١ ( القاهرة: جريدة مصر، ١٩١٠)، ج ١، ص ١٢٠.

٣- تاجر، ص ٢٣٤.

٤- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ( بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ٢٢-٢٤.

من نصيهم في البعثات العلمية الى اوروا<sup>(١)</sup> دليلا على عدم اعتراف محمد علي الكامل في ذلك الوقت بالمساواة علنا بين الطوائف المصرية ، ودليلا أيضا على عدم ثقته بالعنصر القبطي عموما<sup>(٢)</sup> .

ورثا يكون هذا صحيحا الى حد ما ، خاصة اذا نظرنا الى الموضوع من جهة ان عملية " التمسير " في الوظائف ايام محمد علي كانت تبدأ أولا بدخول " اولاد العرب " ثم يلحقهم الأقباط ، وان النمو المطرد في أشغال الوظائف الادارية العامة كان يتم بالنسبة للأقباط بصورة أبطأ ونسبة أقل ، ألا أن طارق البشري يجعل هذه

---

١- ضمت بعثات محمد علي الى اوروا فئات مصرية مختلفة ، منها مسيحية ومنها يونانية وسورية واثيوبية وأرمنية ، ولكن ليس قبطية . ويؤكد أحد المؤرخين الغربيين على ان نية محمد علي من وراء حرمان الأقباط من نصيهم في البعثات يعود الى رغبته في استبدال العنصر القبطي في ادارته بعنصر مسلم أكثر خبرة ، انظر :  
Alain Silvera, " The First Egyptian Student Mission to France Under Mohamed Ali", in: Elie Kedourie and Sylvia G. Haim, eds., Modern Egypt: Studies in Politics and Society (London: Frank Cass., 1980), p. 6.

٢- J. Heyworth-Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt (London: Luzac, 1938), pp. 109-110.

الصورة تبدو أكثر وضوحاً عندما يقول " أن عملية التمسير في ذلك الوقت كانت تجري انسلاخاً عن الجامعة الدينية التي كانت تعقلها الخلافة العثمانية " (١) .

أما عصر عباس الأول الذي تلا عصر محمد علي فكان عصر تراجع ، حسب وصف المؤرخين ————— له (٢) . والواقع أن عباس كان شديد النقمة على المسيحيين وأخرج منهم كثيرين من خدمة الدولة ، لكن تاجر يعمل ذلك بأن نقمة عباس كانت ضد الأوروبيين أكثر منها ضد المسيحيين . وإذا كان استغنى عن عدد كبير من الموظفين المسيحيين ، والفرنسيين بخاصة ، فهو لم يفكر في التخلص من المباشرين الأقباط (٣) . ويؤكد رمزي تادرس ذلك بقوله أنه " في زمن عباس الأول وسعيد قبض الأقباط على أزقة الأمور المالية والإدارية ونالوا من الثروة الشيء الكثير مع مزاحمة الأجانب الشديدة " (٤) .

أما الفضل في إدخال الأقباط في صلب الأمة المصرية فيعود إلى الوالي سعيد باشا ، الذي كان يريد الحد من المشاركة التركية في جميع المجالات والاعتماد على العنصر المصري ، وبخاصة الفلاحين (٥) ، فألقى في العام ١٨٥٥م آخر علامات

---

١- البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٢٨-٢٩ .

٢- تاجر ، ص ٢٣٥ .

٣- المصدر نفسه .

٤- تادرس ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

٥- مصطفى الفقي ، الأقباط في السياسة المصرية ، مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية (القاهرة :

دار الشروق ، ١٩٨٥) ، ص ٢٤ .

التفرقة الدينية بالغاء الجزية المفروضة على الذميين<sup>(١)</sup>، وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم<sup>(٢)</sup> . ومع ان الأقباط نظروا الى قرار سعيد بالتجنيد الاجباري على انه "عمل ملتوي هدفه اضهادهم"<sup>(٣)</sup>، ووسطوا بطريركهم كييرلس الرابع من اجل الطلب من القنصل البريطاني الضغط على الوالي لسحب قراره<sup>(٤)</sup>، الا ان البشري ينفي ذلك عنه، ويصفه بأنه كان "بطريركا وطنيا متحمسا لمصيرته"<sup>(٥)</sup> .

أما الخديوي اسماعيل، الذي تلقى علومه في فيينا ثم باريس، فقد وجد عند عودته الى بلاده ان الجو يصلح لاتباع سياسة من التسامح على أوسع نطاق . ولما كان متفهما كاسلافه للفائدة التي بإمكانه ان يجنيها من الأقباط<sup>(٦)</sup>، فقد أراد ألا تسبب المسائل الدينية اي احتكاك بين العنصرين المسيحي والمسلم<sup>(٧)</sup> . فضلا عن

---

١- Carter, P. 9 .

٢- بحر، ص ٣٦ .

٣- تاجر، ص ٢٣٦ .

٤- Behrens- Abouseif, P. 191 .

٥- البشري، المسلمون والأقباط، ص ٣١-٣٢ .

٦- The Evening Times, 23/9/1911, in: Mikhaïl, p.128-33

٧- تاجر، ص ٢٣٨-٢٣٩ .

ذلك ، فقد كان اسماعيل أول حاكم مسلم يشجع التعليم أديبها وماديا . فسمح للأقباط بإنشاء مدارسهم الخاصة ، وأوصى حكومته بمنحهم الأراضي والمنح المالية من أجل تحقيق ذلك الهدف<sup>(١)</sup> . كما أرسل منهم ضمن البعثات التعليمية الى أوروبا<sup>(٢)</sup> . ثم قرر اسماعيل بعد ذلك ترشيح الأقباط لانتخابات أعضاء مجلس الشورى<sup>(٣)</sup> ، فأشركهم في أول مجلس نيابي أنشئ في عهده<sup>(٤)</sup> . ثم قام بتعيين قضاة مسن الأقباط في المحاكم الأهلية<sup>(٥)</sup> ، فمكّن بذلك هذه الطائفة ، ولأول مرة منذ الفتح الاسلامي ، من دخول الحياة العامة ليصبح لهم دور فعال في الحياة السياسية المصرية<sup>(٦)</sup> . مما دفع أحد الباحثين المصريين الى اعتبار ان مجموع السياسات العملية التي نفذها اسماعيل كانت تخلق الظروف المادية والفكرية لأعمال مبدأ المساواة في تعامل الدولة مع غير المسلمين<sup>(٧)</sup> . ثم ان اسماعيل كان أول حاكم مسلم طلب رتبة

---

١ - P.J. Vatiklotis, The History of Egypt, 3rd Ed. (London: Weidenfeld and Nicholson, 1985), p.102.

٢ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٣ .

٣ - Severianus, "Les Coptes dans l'Egypte Musulmane", Études Méditerranéennes, v.6 (hiver 1959), pp.76.

٤ - هاني المعداوي ، "الأقباط وقضية العروبة" في : شكري ، المسألة الطائفية ، ص ٢٢٩ .

٥ - Leeder, p.334-5.

٦ - الفقي ، ص ٢٨ .

٧ - أنظر: سيف ، ص ١١٠ .

الباشوية لرجل مسيحي<sup>(١)</sup>، وهو الأرمني نوبار<sup>(٢)</sup> . وهذه الأمور مجتمعة دفعت بمؤرخ مسيحي الى الاعتراف بأن حال الأقباط تحت حكم اسماعيل كانت افضل بكثير منها تحت الاحتلال البريطاني . وبالفعل فلأنه على الرغم من الظروف السيئة ماليًا التي عانت منها مصر أيام اسماعيل<sup>(٣)</sup>، فلان ثراء الأقباط في تلك الفترة زاد بنتيجة انصرافهم الى الأمور الزراعية والتجارية والاقتصادية<sup>(٤)</sup> .

وقد استمر الأقباط في عهد توفيق باشتغالهم بالأمور العالية، ولكن ظهور قوة جديدة في مصر في أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق، وهي قوة "الرأي العام"، جعل الأقباط يهتمون أكثر بالمسائل العامة والوطنية<sup>(٥)</sup> مما كانوا من قبل .

وكان أول اختبار لهذا الشعور الجديد هو ثورة عرابي باشا . وعلى ما يؤكد أغلبية المؤرخين لتلك الفترة، فلان العلاقات بين الأقباط والمسلمين أثناء الثورة

---

١- تاجر، ص ٢٤١ .

٢- الفقي، ص ٢٥ .

٣- Behrens-Abouseif, p.194.

٤- تادرس، ج ١، ص ١٧١ .

٥- تاجر، ص ٢٤٢ .



العربية كانت طيبة جدًا (١) . وتذهب سميرة بحر أبعد من ذلك عندما تسرد حوادث  
عدّة تبرهن عن علاقات الود بين الأقباط والمسلمين . فهي تشهد مثلا ان البطريك  
كيرلس الخامس كان في مقدمة المؤيدين لعراقي ، وان زعماء الثورة كانوا يزورون البطريك  
ويطلبون منه الدعاء لهم ، وان تقدير عراقي للأقباط بلغ حدّ ذهابه للخديوي توفيق  
وطلبه منه الموافقة على منح رتبة الباشوية لبعض الأقباط (٢) ، فيما يؤكّد ميخائيل  
شارويم ان بطرس غالي ، الذي كان يشغل منصب كاتب سر مجلس الوزراء ، كان يقوم  
بوساطات مهمة بين عراقي ومجلس النواب (٣) . ويؤيد زاهر رياض الرأي نفسه أيضا عندما  
يسرد أحداث إقالة وزارة الثورة، وتوجّه البطريك كيرلس الخامس مع غيره من رؤساء الدين  
الى الخديوي لرجائه الابقاء على عراقي ، وكيف انه عندما ساءت الأمور اشترك الفلاحون  
الأقباط في تزويد الجيش بما يحتاجه ، بالإضافة الى تشغيل وابورات النيل في أسبوط من  
أجل نقل المؤن (٤) . الا أنّ جاك تاجر يذهب في اتجاه مخالف عندما يرى في وجود

---

١- صلاح عيسى ، "البطريك في المنفى" ، في : شكري ، المسألة الطائفية ، ص ١٤٠-١٤١ .  
وسلامة موسى ، تربية سلامة موسى ( القاهرة : دار الكاتب المصري ، ١٩٤٧ ) ، ص ١٥١ -

١٥٢ . و Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age: 1798-1939  
(London: Oxford U. Press, 1962), p. 196.

٢- بحر ، ص ٢٤ - ٢٥ .

٣- ميخائيل شارويم ، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ( القاهرة : المطبعة الأميرية ،

١٩٠٠ ) ، ص ٢٧٠-٢٧١ .

٤- رياض ، ص ١٠٠-١٠٢ .

عربي على رأس الثوار، وطريقته في اعلان الجهاد الاسلامي، ثم تحريض السلطات للثوار على مهاجمة الأقلية المسيحية، دافعا لبعث " المعتقدات القديمة التي كانت فسي طريقها الى الزوال".<sup>(١)</sup> اما الكاتب البريطاني المعاصر بلنت فيؤكد رغم ذلك ان الألفة كانت تسود العلاقات بين المسلمين والمسيحيين عموما ، والأقباط خصوصا ، طوال تلك الفترة (٢) .

---

١- تاجر، ص ٢٤٣-٢٤٤ . وقد رأى مؤرخ الماني في اعلان العربيين للجهاد على الطريقة الاسلامية أمرا منافيا لمبادئ الأقباط الذين لم يجدوا أنفسهم معنيين مباشرة بالدعوة ، فاعتبروا ان وقوفهم الى جانب المسلمين لن يكون الا على أساس وطني وبغرض الدفاع عن النفس، أنظر:

Alexander Schölch, Egypt for The Egyptians: The Socio-Political Crisis in Egypt (1878- 1882) (London: Ithaca Press, 1981), p.264

٢- Wilfrid Scawen Blunt, Secret History of the English Occupation of Egypt (New York: Alfred Knoff, 1922), p.117.

## ٢- تعداد الأقباط

هناك التباس كبير لدى أغلبية مؤرخي تاريخ مصر بالنسبة لمسألة تعداد الأقباط، إن في عصور الوثنية، أو عصور المسيحية التي تلتها، أو حتى إبان دخول العرب إلى مصر (١). إلا أن بعض المؤرخين الغربيين يجمعون على أن الأقباط، امتدادا من أيام المماليك في القرن الرابع عشر الميلادي، ظلوا يشكلون نحو عشرين سكان

---

١- يقدر سليم سليمان عدد الأقباط في عصور الوثنية بعشرين مليون نسمة. ثم يقول إنه عقب حروبهم مع الفرس واليونان فالرومان، وأثر استشهادهم من أجل المسيحية (عصر الشهداء سنة ٢٨٤م)، أخذ عددهم بالتناقص حتى وصل إلى عشرة ملايين نسمة. وبعد ذلك، أخذ هذا العدد يتزايد بانتشار المسيحية حتى بلغ إبان دخول العرب سنة ٦٤٠م أربعة وعشرين مليونا تقريبا. ولكن الاضطهادات والأوبئة، بالإضافة إلى العدد الكبير من الأقباط الذين اعتنقوا الإسلام هربا من الجزية، جعل عددهم يتناقص تدريجيا، أنظر: سليم سليمان، مختصر تاريخ الأمة القبطية في عصرى الوثنية والمسيحية (القاهرة:

المطبعة المصرية الأهلية، ١٩١٤)، ج ١، ص ٣٥-٣٦. وقدّرت لجنة التاريخ القبطي عدد الأقباط أيام الفتح العربي بنحو العشرين مليونا، أنظر: لجنة التاريخ القبطي، وزارة المعارف العمومية، تاريخ الأمة القبطية: الحلقة الثانية: خلاصة تاريخ المسيحية في مصر (القاهرة: الوزارة، ١٩٣٦)، ص

١٩٨. وحول موضوع اعتناق الأقباط الإسلام، أنظر: Alfred J. Butler, The Arab Conquest of Egypt and the Last Thirty Years of The Roman Dominion (Oxford: Clarendon Press, 1902), p. 443.

مصر (١) .

وفي منتصف القرن الثامن عشر، استطاع أحد المؤرخين الانكليز ان يقدر عدد الأقباط في مصر بنحو ١٥٠ ألف قبطي (٢) . ومن ثم قدر الانكليز عدد سكان مصر في الاحصاء الذي تم سنة ١٨٨٢ بحوالي ٦٨١٣٩١٩ نسمة (٣) ، وعدد الأقباط

---

Alfred Milner, England in Egypt, 3rd ed. (London: Edward Arnold, 1893), — ١  
pp. 398-9; Behrens-Abouseif, p. 186, and Lane, p. 489.

٢ — Lane, p. 19 . لكن بوتشر تشير الى خطأ لين في اعطاء الرقم الصحيح عن عدد الأقباط، وتذكر ان بطريك الأقباط كان حدد عدد أبناء طائفته في الأعوام نفسها بحدود ٢١٧ ألف قبطي، أنظر :

Butcher, The Story of The Church of Egypt (London: Smith, 1897),  
Vol. II, p. 393.

لكن باحثين غربيين آخرين عادوا وأكدوا نظرية لين نفسها، أنظر :  
L. James, "The Population Problem in Egypt", Economic Geography, 23  
(January 1947), pp. 98-104; Heyworth-Dunne, p. 84-85; Nada  
Tomiche, "Notes sur la hiérarchie Sociale en Egypte à l'époque de  
Mohamed Ali", in: P.M. Holt, ed., Political and Social Change  
in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 1968),  
p. 250, and "Statistiques Chrétienne d'Egypte (Document)",  
Travaux et jours, 24 (Juillet -Septembre 1967), pp. 69-70.

United Kingdom, Parliament, British Sessional Papers (Commons), — ٢  
1909, Reports for 1908: No. 1; 1909  
/Cd 4580/, p. 346.

بحوالي ٣٠٠ ألف قبطي<sup>(١)</sup> . أما الإحصاء العام الذي جرى في سنة ١٨٩٧  
(الجدول رقم ١) ، فقد قدر عدد السكان في مصر بحوالي ٩٧٣٤٤٠٥ نسمة  
(أي بزيادة ٤٣% عن إحصاء سنة ١٨٨٢)<sup>(٢)</sup> ، بينهم ٨٩٧٧٧٠٢ مسلماً  
(بنسبة ٩٢.٤% من المجموع) ، و ٧٣١٢٣٥ مسيحياً (بنسبة ٧.٦%)<sup>(٣)</sup> ، و ٦٠٩٥١١  
قبطياً مسيحياً (بنسبة ٦.٢%)<sup>(٤)</sup> .

وعندما أحصى الإنكليز مجدداً سكان مصر في العام ١٩٠٧ (أنظر: الملحق)  
تبين أن عددهم في تلك السنة قارب ١١ ١٩٢ ٠٠٠ نسمة ، أي بزيادة ١٣٥٧٥٩٥  
نسمة (بنسبة ١٥%)<sup>(٥)</sup> ، من بينهم ١٠٢٦٩٤٥٥ مسلماً (بنسبة ٩١.٨%)<sup>(٦)</sup> ،

---

Schölch, p. 38.

—١

Montague Fowler, Christian Egypt (London: Church Newspaper Co., 1901), p.284.

—٢

"Statistiques Chrétiennes d'Egypte", p. 65 .

—٣

—٤ تادرس، ج ١ ، ص ٩٧ .

British Sessional Papers, 1908, Reports for 1907, No. 1;  
1908 /Cd 3966/, vol.CXXV, p. 185.

—٥

—٦ مقابل ١٩٢٢ ٢٠٣ مسلماً سنة ١٨٩٧ (بنسبة ٩٢.٤%) .

جدول رقم (١)

توزيع سگان مصر حسب احصاء ١٨٩٧

<u>الأديان</u>	<u>عدد السگان</u>
المجموع (١)	٩ ٧٣٤ ٤٠٥
المسلمون (١)	٨ ٩٧٧ ٧٠٢
المسيحيون (١)	٧٣١ ٢٣٥
الأرثوذكس (١)	٦٤٥ ٧٧٥
الأقباط الأرثوذكس (٢)	٥٩٢ ٣٧٤
الكاثوليك (١)	٦١ ٠٥١
الأقباط الكاثوليك (٢)	٤ ٦٣٠
البروتستانت (١)	٢٤ ٤٠٩
الأقباط البروتستانت (٢)	١٢ ٥٠٧
الاسرائيليون (١)	٢٥ ٢٠٠
الديانات الأخرى (١)	٢ ٦٨

المصدر:

١- I. Lévi, "Le recensement de la population de l'Egypte de 1917", l'Egypte Contemporaine, 13 (1922), p. 491.

Fowler, p. 283-5.

و ٣٢٢ ٧٠٦ (١) ، قبطيًا ( بنسبة ٧٦٣١ × ) (٢) ، مما يدل على تراجع عدد المسلمين مقابل عدد الأقباط في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين (٣) . أيضا فقد ازداد عدد الأقباط بين السنوات ١٨٩٧ و ١٩٠٧ بنسبة ١٥٦٨ × ، بينما ازداد عدد المسلمين بنسبة ١٤٤٣ × (٤) ، مما يدل على ان زيادة الأقباط النسبية كانت أكبر من زيادة المسلمين (٥) . ( أنظر جدول رقم ٢ ) .

---

١- يعترض أحد الباحثين المصريين على هذا الرقم على أساس انه لا يمثل التعداد الحقيقي للأقباط ، ويقدر عددهم في الفترة بحوالي المليون ، أنظر : يوسف ، ص ١٧-١٨ . وقد سبقه تادرس الى هذا الرأي ، وبرره بأن موظفي مصلحة الاحصاء كانوا يعتمدون اغفال كثير من منازل الأقباط عن الحصر ، أنظر : تادرس ، ج ١ ، ص ١٨١ .

٢- مقابل ٦٠٩٥١١ قبطيًا سنة ١٨٩٧ ( بنسبة ٧٦٤٥ × ) .

٣- " عدد الأقباط " ، المقتطف ، ٣٤ ( ١٩٠٩ ) ، ص ٦٠٧ و ٥١٩ . وأيضا ، أنظر : British Sessional Papers , 1909, Reports for 1908 , No.1; 1909 / cd 4580 /, p. 347.

٤- أنظر : "Statistiques Chrésiennes d'Egypte", p. 67.

٥- السبب هو تدني نسبة الوفيات لدى الأقباط .

جدول رقم ( ٢ )

المذاهب القبطية الثلاثة

( النسبة المئوية من مجموع الأقباط )

الأقباط	١٨٩٧	×	١٩٠٧	×
الأرثوذكس	٥٩٢ ٣٧٤	٩٧٤٢	٦٦٧ ٠٣٦	٩٤٤٤
الكاثوليك	٤ ٦٣٠	٠٤٨	١٤ ٥٧٦	٢٤١
البروتستانت	١٢ ٥٠٧	٢٤٠	٢٤ ٧١٠	٣٤٥
المجموع	٦٠٩ ٥١١	١٠٠	٧٠٦ ٣٢٢	١٠٠

المصدر:

British Sessional Papers , 1909, Reports for 1908 ,  
no. 1; 1909 / cd 4580 \_/ , p. 347.  
Lévi, p. 491.



وكان توزيع الأقباط في تلك الفترة يتركز بشكل كبير على نواحي الوجه القبلي أكثر من الوجه البحري<sup>(١)</sup>، وبالأخص على مدن مثل أسيوط<sup>(٢)</sup>، والأقصر، وأسنا، ودندرة، وجرجا، وطهطا، واخميم، والفيوم<sup>(٣)</sup>. وبينما كان الأقباط يعدّون نحو ٤٨٤٧٧٠ قبطيًا سنة ١٨٩٧ في نواحي الصعيد، زاد عددهم الى ٥٥٤٢٨٢ سنة ١٩٠٧. وبخاصة فقد ازداد عددهم في مدن مثل أسيوط من ١٧٠٦٦٢ قبطيًا (سنة ١٨٩٧) الى ١٩٤٩٥٥ قبطيًا (سنة ١٩٠٧)، وفي جرجا من ١١٢٥٦٢ قبطيًا (١٨٩٧) الى ١٢٧٦٤١ قبطيًا (١٩٠٧)، وفي المنيا من ٩٤٠٨٨ الى ١١٤٧٤٨، وفي قنا من ٥٣٧٧٧ الى ٨٥٦٥٣. ومع ان الأقباط كانوا يعيشون مع المسلمين سوية كدّلاحين في هذه القرى، إلا أنّ أحد الباحثين ————— تكّن من احصاء اثنتي عشرة ناحية في الوجه القبلي سنة ١٩٠٧ فيها أقلية مسلمة<sup>(٤)</sup>.

أما في العام ١٩١٣، فقد قدّر أحد الباحثين عدد الأقباط في مصر بأكثر من ٧٠٠ ألف قبطي، او حوالي سبعة بالمائة من عدد سكّان مصر<sup>(٥)</sup>.

---

١- Milner, p. 398 -9.

٢- شكّل الأقباط نسبة ١٤,٥ ٪ من عدد سكّان أسيوط، أنظر: Behrens-Abouseif, p.186.

٣- وصف لين الفيوم بأنها كانت معقل الأقباط في أواخر القرن التاسع عشر، أنظر: Lane, p. 489.

٤- أنظر: Gabriel Baer, "Social Change in Egypt: 1800-1914", in Holt, p.146, and The Census of Egypt, 1907, p.118-123.

٥- Clayton Sedgwick Cooper, The Man of Egypt (London: Hodder and Stoughton, 1913), p. 221.

### ٣- الوضع الاقتصادي للأقباط

اشتهر الأقباط عموماً بالتعاون والتعاقد<sup>(١)</sup> . وقد دفعتهم الى ذلك عوامل عدة ، منها الظلم والاضطهاد الذي لحق بهم على مدى العصور<sup>(٢)</sup> ، ودفعهم باتجاه تجميع المال والثروة كضمانة لهم ضد تقلبات الحكام<sup>(٣)</sup> .

وفضلاً عن ذلك ، فقد عرف الأقباط قيمة المال لأنهم كانوا متقلدين في كل عصر ادارة شؤون المال ، وأكثرية الأعمال الهندسية والطبية والصناعية والفنية . ففي أيام المماليك ، تقلد الأقباط الوزارات ، وتولوا الرقابة على الدوائر والممتلكات والأعمال ، مما أدى الى ظهور أغنياء كثيرين بينهم<sup>(٤)</sup> . وظل الأقباط على هذه الحال في أيام الحملة الفرنسية على مصر ، ولكن نابليون زاد مسؤولياتهم في الدولة بتوليهم جباية الأموال .

وفي أوائل القرن التاسع عشر ، كانت طبقة الفلاحين تشكل أغلبية

---

١- المقطم ، ٨ / ٧ / ١٨٩٠ . و Boyle, Boyle of Cairo (London:Kandel, 1964), pp. 57-8.

٢- تادرس ، ج ١ ، ص ١٦٥ .

٣- أنظر : Samir Seikaly, "Coptic Communal Reform: 1860-1914", Middle Eastern Studies 3 (1970), p. 268.

ويورد تادرس حوادث عدة تدور حول فظائع ارتكبت بحق الأقباط في التاريخ من قبل الولاة الحكام ، فاستطاعوا ان يتجاوزوها عن طريق الاقتداء بالمال ، أنظر : تادرس ، ص ١٦٥ - ١٧٢ .

٤- المصدر نفسه ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

الأقباط<sup>(١)</sup> . وكما يذكر أغلبية المؤرخين فإن الفوارق من حيث العادات والتقاليد ، بين طبقة الفلاحين الأقباط وشيئتها بين المسلمين كانت شبه معدومة<sup>(٢)</sup> . أما ما تبقى من الأقباط ، ممن لم يستعوضوا عن مهنتهم القديمة<sup>(٣)</sup> ليصبحوا كتبة فسي مصالح الحكومة ، فكانوا يعملون إما في الحرف الصغيرة<sup>(٤)</sup> ، أو في الصيرفة<sup>(٥)</sup> ، أو في الأعمال المكتبية البسيطة<sup>(٦)</sup> . كذلك ، ومع الاستقرار التدريجي للملكية الخاصة للأرض ،

---

١ - Behrens-Abouseif, p. 186; Schölch, p.38; Sidney Low, Egypt in Transition (London: Smith & Elder, 1914), p. 205.

ويقول أريوط ان ٩٥% من الفلاحين في مصر كانوا من المسلمين ، بينما كان هناك حوالي مليون فلاح قبطي ، ٤٠ ألف منهم من الكاثوليك ، يعيشون جنبا الى جنب في القرى مع المسلمين ، أنظر : Henry Habib Aryout, The Fellaheen (Cairo : Shindler, n.d.), p.96.

وكتابه الآخر، The Egyptian Peasant (Boston: Beacon Press, 1963), p. 90.

٢ - الفارق الوحيد الذي يذكره هاريس هو ان الفلاحين الأقباط كانوا يربون الخنازير البرية في مزارعهم على عكس المسلمين ، أنظر : Murray Harris, Egypt Under The Egyptians (London: Chapman, n.d.), p. 161.

وحول التقاليد الفلاحية القبطية ، أنظر : Henry H. Aryout, Moeurs et Coutumes des Fellahs (Paris: Payôt, 1938), p. 38.

٣ - تقول بوتشر إن بعض الأقباط كانوا قبل الفتح العثماني لمصر يعملون في صناعة الاوينة (النقش على الخشب) والرسم ، أنظر : أول . بوتشر ، تاريخ الأمة القبطية (القاهرة: جريدة مصر ، ١٩٠٠) ، ج ٤ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٣ .

٤ - Heyworth-Dunne, p. 87.

٥ - Behrens-Abouseif, p. 186.

٦ - وتشدد بحر على ان هذه الأعمال كان يقوم بها بعض من رؤساء الأقباط وبعض من ... /.....

بدأ كبار الملاك من الأقباط يستقرون في المدن ويعملون في التجارة بالقطن وفي تأسيس البنوك الخاصة والتسليف بالفائدة<sup>(١)</sup>. وكان همهم الأساسي في ذلك هو تجميع أكبر قدر ممكن من الثروة. إذ إن عدم قدرتهم على استلام مناصب عليا في الدولة<sup>(٢)</sup> جعلتهم يحاولون - عن طريق المال والثروة - أن يعوّضوا ما فقدوه أو حرّموا منه كأقلية دينية<sup>(٣)</sup>.

وفي عهد محمد علي تحسّن وضع الأقباط الاقتصادي بشكل ملحوظ، فأسماء أحدهم - "العصر الفضي للأقباط"<sup>(٤)</sup>. ويعود أحد المؤرخين الاقتصاديين<sup>(٥)</sup> بهذا

....

مستوياتهم المتوسطة، أما الغالبية الكبرى من الأقباط فكانوا من الفلاحين الذين يمارسون الحياة الاجتماعية والاقتصادية نفسها التي يمارسها الفلاح المسلم، أنظر: بحر، ص ١٥.

١- أنور عبد الملك، نهضة مصر: تكون الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٦) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ١٠٦ - ١١١.

٢- ايريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية: من سنة ١٥١٧ - ١٨٧٠م (القاهرة: / د. ٢٠٥٠، ١٩٧٥)، ج ٤، ص ٢١٧.

٣- Cooper, p. 225-6.

٤- تادرس، ج ١، ص ١٧٠.

٥- Gabriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt: 1800-1950 (London: Oxford University Press, 1962), p. 63.

التحسن الى ثلاثة أمور: أولها، سياسة التسامح الديني التي انتهجها محمد علي،  
وثانيهما، سياسته الخاصة بالاصلاح الزراعي، وثالثها، سياسته في وهب أطيان الدولة  
الى الموظفين المقربين منه، وخاصة الأقباط. وما ان المجال كان مفتوحا أمام بعض  
الأقباط، في الفترة المبكرة من عهد محمد علي، للمشاركة في الادارة وشغل بعض  
المناصب الخاصة بالشؤون المالية، فقد مكّتهم ذلك من تكوين ملكيات كبيرة من الأراضي (١)  
ومن بين هؤلاء الأقباط يستمي رمزي تادرس: المعلم غالي، وابنه باسيلوس، وتادرس  
جلبي عميد عائلة جلبي، وبطرس آغا عميد عائلة البطارسة، وميخائيل آغا عميد عائلة  
المخائلة، والمعلم حنا الطويل، والمعلم عريان الطويل، وعبد الشهيد آغا... (٢)

ويذهب زاهر رياض الى ان عددا كبيرا من الأقباط في أيام اسماعيل اقتتوا  
ثروات كبيرة، ويستشهد في ذلك بالمؤرخين الانكليز الذين زاروا مصر في تلك الفترة  
وكتبوا عن ثروات الأقباط عموما لأخص في أسيوط. ومن كبار المتمولين في تلك الفترة،  
يذكر رمزي تادرس: بشارة عبيد عميد عائلة عبيد في قنا، ومقار تادرس، واخوان  
خياط، واخوان اقلاديس، ومشرقي عبد النور، ومشرقي بجرجا،... (٣) أنظر الجدول (٣).

---

١- علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣-١٩١٤)  
(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)، ص ١٨١-١٨٢.

٢- تادرس، ج ١، ص ١٧٠.

جدول رقم (٣)

كبار المسئولين الأقباط الذين ظهروا  
فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى  
وامتلكوا من ألفى الى ثلاثين ألف فدان

<u>أسماء الأفراد والأسر</u>	<u>موطنهم</u>	<u>أسماء الأفراد والأسر</u>	<u>موطنهم</u>
١- آل ويمى بقطر	أسيوط	١٤- اخوان شنودة المنقبادي	الفيوم
٢- البطارسة	البلينا	١٥- عائلة سورمال	الجديدة شرقية
٣- آل عبيد	قنا	١٦- عبد المسيح بك موسى	اكباد شرقية
٤- خليل بك ابراهيم	القاهرة	١٧- الخواجا واصف جريس	المنصورة
٥- بشري وسينوت وراغب حنا	أسيوط	١٨- آل الملاح	جرجا وأسيوط
٦- الخواجا أندراوس بشاره	الاقصر	١٩- آل علم	أسنا
٧- اخوان اقلاد يوس	جرجا	٢٠- عائلة عبد الشهيد	نزلة الفلاحين
٨- مشرقى عبد النور	جرجا	٢١- آل الخياط	أسيوط
٩- بولس بك حنا	أرمنت	٢٢- ناشد بك حنا	أشرونة
١٠- عائلة بطرس باشا	القاهرة	٢٣- اخوان الياس بشاي	أسيوط
١١- جرجس بك يعقوب	بنى سويف	٢٤- الخواجا قلاد يوس قلته	أسيوط
١٢- سعيد بك عبد المسيح	المنيا	٢٥- الخواجا ميخائيل فلتس	صنبو
١٣- الخواجا حنا صالح نسيم	الفيوم	٢٦- حبيب سورمال	مغاغة
		٢٧- اخوان زقلمة	النخيلة

وعند بداية الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ ، كانت أغلبية الأقباط في المدن الكبرى ، وهي من الطبقة المتوسطة ، تعمل في الدوائر الحكومية ( مثل سكك الحديد ، والبريد ، والداخلية ٠٠٠ ) ، أو في البنوك ، أو في مهن حرة ( مثل الطب والصيدلة ، والهندسة ، والمحاماة ، والقضاء ٠٠٠ )<sup>(١)</sup> ، بينما كان البعض الآخر يمتن بعض الحرف ، مثل الصباغة ، وتفصيل الملابس ، ونسج الخيوط ، والأشغال الدقيقة ، والساعاتية ٠٠٠<sup>(٢)</sup> . أما المتمولين من الأقباط ، فقد انحصر همهم ، بعد الاحتلال الانكليزي ، بالاثراء السريع والريح من الأراضي والأموال والسندات والأسهم والشركات ، وكان حرمانهم من الوظائف الرئيسية في الدولة دفعهم الى ايجاد نفوذ قوي لهم يستعينون به على حفظ كياناتهم<sup>(٣)</sup> . وما ان الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت مؤاتية ، فقد عمد متمولو الأقباط الى استثمار جزء كبير من ثرواتهم في شراء الأراضي<sup>(٤)</sup> .

ومن بين العائلات القبطية التي اغتنت في تلك الفترة ، والتي كان معظمها يتمركز في الصعيد ، يذكر علي بركات عائلة ويصا ، التي بدأت تملكها للأراضي بشراء مساحات من أطيان الفلاحين التي بيعت في المزاد العلني نظير الضرائب المتأخرة

---

١- Aulas, p. 76.

٢- رياض ، ص ١٠٧ .

٣- تادرس ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

٤- بركات ، ص ٢٢٣ .

عليها في الفترة ما بين سنة ١٨٨٥ و ١٨٩٠ بمديرية أسيوط<sup>(١)</sup> . ويقول رمزي تادرس انه في سنة ١٨٩٨ ، بلغت أطيان ويصا بقطر ويصا ، مؤسس عائلة بقطر ويصا ، نحو ١٢ الف فدان ثلثها صيفي على التربة الابراهيمية والباقي أراضي زراعية نيلية واقعة في نحو ٨٠ بلد من أعمال مديرية أسيوط<sup>(٢)</sup> .

ومن بين هذه العائلات الكبرى يذكر علي بركات أيضا عائلات خياط وحنّا ميخائيل ، وهي من العائلات التي نشأت أساسا في المدن ، وعملت في التجارة ، وانتهت لأن تصبح من كبار الملاك . وقد بلغت ملكية العائلة الأولى في العام ١٨٧٩ نحو ١١٩ فداناً بمديرية أسيوط ، ثم زادت بنحو ٧٤ فداناً خلال خمس سنوات ، وذلك حتى سنة ١٩٠٠ ، حين شكّلت مبيعات الدائرة السنّية فرصة أمام هذه العائلة لكي توسّع ملكيتها فاشتريت في ذلك العام ٢٥٦٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط . ثم اتبعتها في سنة ١٩٠٦ بنحو ١٠٠٣ افدنة من أطيان الدائرة بمعصرة داودة بالقيوم ، ثم بمساحة قدرها ٢٥٥٤ فداناً سنة ١٩٠٣ من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بأسيوط . حتى ان هذه العائلة كانت تملك في اوائل القرن العشرين احدى أكبر الملكيات من الأراضي الزراعية .

أما العائلة الثانية ، عائلة حنّا ميخائيل ، فقد اتجهت نحو حيازة الأراضي الزراعية في العام ١٩٠٦ ، حتى تملكّت من أطيان الدائرة السنّية نحو ١٤٨٠

---

١- بركات ، ص ٢٢٤ .

٢- تادرس ، ج ٣ ، ص ٧٤-٧٥ .



فدان بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط (١) .

ويشير علي بركات الى أن أغلبية هذه العائلات كانت تجمع ثروتها، ومن ثم تستثمرها في الأراضي، عن طريق أعمال الرها، وتسليف النقود بالفائدة للفلاحين، ومن ثم انتزاع أراضي أولئك الذين يعجزون عن سداد ديونهم (٢)، وبخاصة وان نفوذ هذه العائلات كان واسعا على الفلاحين لأن جباية الضرائب كانت وفقا على ابنائها وحدهم (٣) . والنتيجة فقد انعكس هذا الوضع على خريطة القوى الاجتماعية في القرية المصرية، بحيث تدهور وضع الذوات ككبار الملاك، وحلت محلهم طبقة أغنياء المدن من المصريين، ومعظمهم من الأقباط (٤) . ومع ان الممولين الأقباط لم يبدأوا فعليًا بتملك الأراضي إلا عند نهاية القرن التاسع عشر (٥)، إلا أنهم في غضون سنوات قليلة توصلوا الى أن يحتلوا المرتبة الرابعة من حيث مساحة الأراضي التي يمتلكونها (٦)

---

١- ويسمى علي بركات أيضا بعض العائلات الأخرى التي نشأت في المدن ثم أصبحت من كبار ملاك الأراضي الزراعية ومنها عائلة أندراوس بشارة، التي كانت في العام ١٩٠٦ تملك نحو ٤٠٠٠ فدان من أطيان الدائرة السنّة بالوجه القبلي، وعائلة بشارة عبّيد، التي كانت في أوائل القرن العشرين تملك نحو ١٠٠٠ فدان من أطيان مديرية قنا، أنظر: بركات، ص ٢٢٤-٢٢٨ .

٢- المصدر نفسه، ص ٢٢٢ .

٣- رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة: ١٨٢٧-١٩١٤ (القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣) ص ٩٧-٩٨ .

٤- بركات، ص ٣٦٠-٣٦١ .

٥- Baer, Landownership, p.137 .

٦- Ibid. p.64.

ويذهب رؤوف حامد الى أنّ بعض الأقباط نهج نهج شيخ القرى ، وكون ملكياته عبر تسليم الفلاحين الأموال بالفائدة ثمّ وضع اليد على أراضيهم عند العجز عن الدفع . ويذكر من هؤلاء : ميخائيل بك أنناسيوس الأشرقي ، الذي كان شيخا لإحدى قرى المنيا ، واستطاع بالتالي أن يقتني مساحة واسعة من أجود الأراضي الزراعية بالمنيا ، والمعلم جريس اسطفانوس ، الذي كان شيخا لقرية اللاوندي بالدقهلية ، فصارت أملاكه تروى على الألفي فدان<sup>(١)</sup> ، والمعلم بطرس آغا ، الذي كان شيخا لقرية الشيخ زايد بمدينة جرجا ، فامتلك ما يزيد على ألفي فدان<sup>(٢)</sup> . لكنّه يشير الى أنّ القسم الأهم من كبار ملاك الأقباط تكون من أولئك الذين كانوا يشتغلون كوكلاء لبيوت التجارة الأوروبية ، والذين كان أكثرهم يشغل الوظائف القنصلية لبعض الدول الأجنبية ، مما ساعدهم على الاستفادة من الامتيازات الأجنبية ومن المؤسسات التي كانت ترى مصالح الأجانب والمحاكم المختلطة . والواقع ان الاحتلال البريطاني زاد ثروات هؤلاء الأقباط وساعد على نموّها نظرا لأنّه كان ييسر لها سبل الاستثمار ويحميها من مصادرة الحكام لها<sup>(٣)</sup> . ومن بين هؤلاء أشخاص مثل : ويصا بقطر ، الذي عمل قنصلا للولايات المتحدة الأميركية وهولندا بأسسوط ، وحنّا ميخائيل ، الذي عمل قنصلا لروسيا ، وأندراوس بشارة ، الذي عمل قنصلا لاييطاليا وبلجيكا بالأقصر . كما حصل بعض الأقباط على جنسية بعض الدول الأجنبية من أجل ان يستفيدوا من الامتيازات الأجنبية ، ومنهم واصف خياط الذي

---

١ - حامد ، ص ٩٨-٩٩ .

٢ - Baer, Landownership, pp. 62-64.

٣ - حامد ، ص ٩٩-١٠٠ .

كان سنة ١٨٨٢ يتمتع بجنسية الولايات المتحدة (١) .

وبالإضافة الى هؤلاء ، هناك أيضا الأقباط الذين كانوا يشغلون وظائف حكومية في دواوين المديريات أو في الوزارات ، والذين أتاح لهم مراكزهم فرصة تكوين ملكيات زراعية كبيرة عن طريق شراء أطيان الدولة التي كانت تطرح للبيع بالمزاد العلني في دوائر وظائفهم ، مثل : المعلم صليب منقريوس ، والمعلم رزق صليب ، وأخيه سيداروس صليب (٢) ، وبطرس غالي ، الذي اشترى بحكم منصبه أكثرية أطيان قرية أنشاص في مديرية الشرقية من الدولة (٣) .

وبالإضافة الى ملكية الأراضي كانت هناك أيضا الأوقاف القبطية . فحيث ان نظام الوقف الاسلامي كان يسمح لأبناء الطوائف الدينية الأخرى بتكوين أوقاف على أغراض يحدّدونها ، فقد قامت بعض الأقليات المسيحية ، وبالأخص الأقباط ، بإنشاء أوقاف لصالح معاهدهم الدينية . وكما ورد في تقرير قدمة المجلس الملي العام للأقباط الارثوذكس سنة ١٩٠٦ ، فلان كنائسهم وأديرتهم كانت تمتلك نحو ١٥ ألف فدان (٤) من الأراضي ،

---

١- بركات ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

٢- حامد ، ص ٩٧ .

٣- Baer, Landownership, p.133.

٤- هناك تقديرات تحدّد مساحة هذه الأوقاف بنحو ٤٠٤٤ فداناً ، وأخرى تحدّد ها بنحو ٨٢٩٠ فداناً ، أنظر : Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 261 .

وان المساحة الكلية للأوقاف القبطية التي كانت تخص الأديرة والبطريركية بلغت ٣٢ ألف و ١٢٤ فداناً (١) .

ويستنتج رؤوف عباس حامد من ذلك كله أن ملكيات الأقباط، وإن كان بعضها قد تكون في ظروف مماثلة لتلك التي تكونت فيها ملكيات كبار الموظفين والأعيان، إلا أن الجانب الأكبر والأهم منها كان نتيجة للتسهيلات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر منذ فترة محمد علي وما بعد، الأمر الذي مكّن أصحاب تلك الملكيات من لعب دور في الحياة السياسية يتفق مع مصالحهم المادية (٢) . لكن ورغم كل شيء، فإن نفوذ الأقباط السياسي لم يتسع بالقدر الذي يسمع لهم بالوصول إلى المناصب العليا في البلاد، ربما لأنهم كانوا يفتقدون الشعبية في الأوساط المصرية (٣)، أو ربما لأن نجاحهم الاقتصادي خلال سنوات الاحتلال البريطاني جعلهم يفقدون الصلة بالأغلبية المسلمة، وحتى المسيحية في بعض الأحيان، ويشيرون الأحقاد عليهم . ولكن على ما يبدو، فإن مواقف الآخرين هذه من الأقباط لم تكن تنهيه عن عزمهم الأساسي، وهو التطور - مادياً ومعنوياً - من أجل استرجاع مكانتهم الاقتصادية والسياسية وتعزيزها.

---

١ - Baer, Landownership , pp.178-9. ومن أجل لائحة كاملة بأملان الأوقاف

القبطية وبيعها وقيمتها، أنظر: تادرس، ج ١، ص ١٣٧ .

٢ - حامد، ص ٢٠١ .

٣ - أنظر تقرير غورست عن الأقباط سنة ١٩١١: British Sessional Papers, 1911, Reports for 1910, Vol. C111 /cd 5633 , Pp. 255-6.

#### ٤- الوضع الاجتماعي للأقباط

في بداية القرن العشرين ، وصف أحد المؤرخين الأقباط "الأمة" القبطية بأنها "أمة جامدة ، ضعيفة ، كثيرة القول ، قليلة العمل ، بخيلة ، شحيحة ، تحاسب على الملئ ، وتسعى لاكتسابه بغض النظر عن مصلحة الملايين من النفوس" . (١) ومع ان آراء المؤرخين تضاربت عموما في وصف الأقباط ، وتصنيفهم اجتماعيا ، إلا ان أغلبيتهم ، والانكليز منهم بالتحديد ، تحدثوا عن "التماسك الاجتماعي" للأقباط ، وعن سعيهم الحثيث نحو "التطور الاجتماعي" . (٢) لأبناء طائفتهم . فالأقباط ، بنظر أنفسهم ، هم أساس الهيئة الاجتماعية المصرية (٣) ، وهم ، من بين بقية المصريين ، الأمة التي لها كيان قائم بحد ذاته ، وشخصية قائمة بحد ذاتها ، وأمان ، وآمال ، وأفراح ، وأتراح ، وأعياد ، ومواسم ، وتقاليد ، وعادات (٤) . وهذه الصورة في الواقع انعكست في كتابات كثيرين من المؤرخين الأقباط الذين عمدوا منذ بداية القرن العشرين الى تأليف عدّة كتب تتناول تاريخ الأمة القبطية وتاريخ كنيستها وتراجم عظمائها (٥) . وكان دافع هؤلاء المؤرخين الى ذلك هو

---

١- تادرس ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

٢- Boyle, p. 52- 8 .

٣- المقطم ، ١٨٩٤ / ٣ / ٢١ .

٤- محمد سيد كيلاني ، الأدب القبطي : قديما وحديثا ( القاهرة : الدار القومية العربية ، ١٩٦٦ ) ،

ص ١٢٩ .

٥- مثل كتاب يعقوب نخلة رفيلة ، تاريخ الأمة القبطية ، وكتاب توفيق أسكاروس موايخ الأقباط ومشاهيرهم في القرن التاسع عشر ، وكتاب سليم سليمان ، مختصر تاريخ الأمة القبطية ، وعدّة كتب أخرى . . .

اقتناعهم الراسخ بأن الأقباط هم شعب فريد ، يمتلك تاريخا خاصا ، وهويّة حقيقيّة كمصريين ذوي تاريخ طويل (١) . وربما هذا الاقتناع هو الذي دفع الأقباط دائما الى البحث في أسباب تأخر الأمة القبطية ، ووصف ما انتابها على مرّ العصور من علل وأمراض اجتماعية وعيوب ونقائص (٢) .

ومع بدايات القرن التاسع عشر ، ولد مفهوم جديد لدى الأقباط هو مفهوم "الإصلاح القبطي" ، الذي تبلور على عدّة مراحل (٣) خلال ذلك القرن وبداية القرن العشرين ، وتحول على مرّ الوقت الى حافز اجتماعي لدى الأقباط ، حمل الانسان العادي بينهم على الشعور بأن هناك دورا ما عليه أن يؤديه في مجتمعه .

وتعود أغلبية المؤرخين عموما ببداية تبلور مفهوم الإصلاح لدى الأقباط الى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر ، التي لم تلفت أنظار أوروبا ، وبخاصّة انكلترا ، الى أهمية الطريق البحري والبرّي الى الهند والشرق الأقصى فحسب ، بل لفتت أيضا أنظار بعض الأشخاص الى دور ينتظرهم من وراء التسلّل الغربي الى الشرق . . . وهؤلاء هم المبشرون (٤)

---

١- الفقي ، ص ٢٦ .

٢- كيلاني ، ص ١٧٩ .

٣- Peter Mellini, Sir Eldon Gorst: The Overshadowed Proconsul (California: Hoover Press, 1977), p. 124.

وقد توازى هذا الإصلاح مع الإصلاحات التي كانت قائمة في تركيا آنذاك .

٤- محمد حسنين هيكل ، خريف الخضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، ص ٢ (بيروت :

مكتبة خياط ١٩٨٣) ، ص ٣١٨ - ٣٢٣ .

ويذكر طارق البشري أن أهم الرسالتين تبشيريتين بروتستانتيتين وفدتا الى مصر في القرن التاسع عشر جاءت احدهما من بريطانيا والثانية من أميركا عن طريق الشام . وبينما كانت خطة الرسالية الأميركية هي القضاء على الكنيسة القبطية وضّم أبنائها الى كنيسة بروتستانتية جديدة ، كانت خطة الرسالية الانكليزية هي الإبقاء على الكنيسة المصرية مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من الداخل (١) . ومن هنا فلن القسم الأكبر ، ان لم يكن الكلّي ، من اهتمام المبشرين كان يوجّه للعمل بين الأقباط (٢) .

ومن أجل هذا الغرض أنشأت الرساليات البروتستانتية ، والرساليات الكاثوليكية التي سبقتها ، مدارس تعليمية هدفها الأول نشر الكاثوليكية والبروتستانتية في مصر ، وبين الأقباط بخاصة . واتخذت لهذا الغرض التعليم المجاني وسيلة لجذب الفقراء من أبناء الأقباط ، ليس في الاسكندرية والقاهرة فقط ، وإنما في الريف المصري وفي الصعيد بخاصة (٣) . وعلى هذا الأساس ، قامت مجموعة من المبشرين ، تابعة لجمعية الرساليات الكنسية بتحويل إحدى المنشآت التعليمية ، الموجودة منذ سنة ١٨٣٣ ، الى "مؤسسة قبطية" هدفها تعليم أبناء الأقباط اللغات العربية والانكليزية ، بالإضافة الى اللغة القبطية ، وتوعيتهم على "أصول الديانة المسيحية" (٤) . كما أنشأت الرساليات مدرسة

---

١- البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٥ .

٢- Heyworth-Dunne, p. 279.

٣- البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٦-٣٧ .

٤- Seikaly, " Coptic Communal Reform ", p. 247.

أخرى سنة ١٨٥٥ ، وكلية أسيوط سنة ١٨٦٥ فكان أكثر تلامذتها من الأقباط<sup>(١)</sup> .

ومع ان الأقباط رفضوا عموما النشاط التبشيري للارسلالات<sup>(٢)</sup> إلا أن فوائده بالنسبة لهم كانت كبيرة ، وبخاصة وان ازدياد المدارس الأجنبية جعلهم يتمتعون بتمايز نسبي في مجال التعليم<sup>(٣)</sup> ، مما أدى الى بروزهم في عدد من المجالات الحياتية ، وبالتالي الى خلق نوع من التفاوت الاجتماعي بينهم وبين المسلمين<sup>(٤)</sup> .

وعلاوة على ذلك ، فقد استعانت الكنيسة القبطية بالنشاط الأجنبي من أجل حتّ أبنائها على الاستفادة من العلم الحديثة ، وفتح المدارس التي تأخذ بمناهج التعليم الحديث ، والاستعانة بذلك من أجل تطوير الفكر والعقلية السائدة ومقاومة التخلف . وعلى هذا الأساس يذهب طارق البشري الى أن العامل الرئيسي في نشوء حركة الاصلاح القبطي ، من الناحية التعليمية ، كان مقاومة الارسلالات التبشيرية<sup>(٥)</sup> . وفي هذه الفترة بالذات ، لمع اسم بطريرك قبطي ، تأتى له أن يلعب دورا مهما في عملية الاصلاح والتغيير<sup>(٦)</sup> ، هو البطريرك كيرلس الرابع (١٨٥٤-١٨٦١) ، الملقب

---

١- البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٦-٣٧ .

٢- بحر ، ص ١٠-١١ .

٣- Aulas, p. 76.

٤- الحسيني ، ص ٢٤٠ .

٥- البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٨ .

٦- حتى ان أغلبية المؤرخين المصريين والأجانب ربطوا اسم هذا البطريرك ببداية نشوء حركة الاصلاح القبطي ، أنظر : Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 247.



ب. أبي الاصلاح .

وكان كيرلس الرابع من أوائل الذين رأوا المخاطر التي تتهدد الكنيسة القبطية واستقلالها من جراء نشاط الارساليات . ولذلك فقد بدأ منذ اليوم الأول بمحاربة نشاط المبشرين الأجانب ، فكان من بين أول ما فعله هو شراء مطبعة عربية للكتب<sup>(١)</sup> وهي الأولى في مصر بعد مطبعة بولاق<sup>(٢)</sup> .

ولما كان اهتمام كيرلس الرابع الرئيسي يتركز على التعليم ، فقد عني بإنشاء المدارس منذ رسمه مطرانا في سنة ١٨٥٣ . فأنشأ " مدرسة الأقباط الكبرى " بجوار البطرانة بالازنكية ، فكانت أول مدرسة قبطية تقوم على أسس تربوية سليمة<sup>(٣)</sup> ، وبلغ عدد تلامذتها ١٥٠ تلميذ . ثم أنشأ مدرسة أخرى بحارة السقايين ، وسعى لدى الحكومة من أجل الإشراف على امتحاناتها وبرامجها ، وفتح أبوابها للجميع دون تفرق مما جعل المؤرخين يرون فيه مثالا للوطنية والقومية المصرية<sup>(٤)</sup> . وقد تخرج من هذه المدارس أشخاص شغلوا مناصب حكومية عليا فيما بعد من أمثال : بطرس غالي ، وقليني فهمي ، وكامل عوض سعد الله ( وغيرهم من الأقباط ) ، وعبد الخالق ثسروت ، وحسين رشدي ، ومحمود عبد الرازق ( وغيرهم من المسلمين ) .

---

١- عبد الملك ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

٢- Behrens- Abouseif, p. 190 .

٣- الفقي ، ص ٢٤ .

٤- البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٨ .

وما أن البطريك كيرلس الرابع كان أول من أسس مدارس للفتيات بالقاهرة ،  
واحدة في الأزكية ، والثانية في حارة السقاين<sup>(١)</sup> ، فقد استحق عن جدارة لقبه  
كمصلح . كما أسس أيضا مدرسة خاصة للاكليروس القبطي ، ومنح الرهبان مرتبات مالية  
لغا ، تعلمهم اللغة القبطية<sup>(٢)</sup> . وفي سنة ١٨٧٥ ، بلغ عدد تلامذة مدرسة الأزكية  
٣٧٩ تلميذا ، منهم ٣٠٢ قبطيا و ١٦ مسلما . وكان بمدرسة حارة السقاين ٧٤  
تلميذا ، منهم ١٣٦ مسلم . وبلغ عدد تلميذات مدرستي البنات ١٣٦ تلميذة ، ومدرسة  
الأقباط بأسسوط ٢٦ تلميذا<sup>(٣)</sup> .

لكن الأعباء التي واجهت البطريك القبطي كانت هائلة . فمن جهة ، كان  
الجهل يسود عقول الاكليروس القبطي ، ومن جهة ثانية ، كان التأخر قد وصل الى  
أدنى مستوياته داخل الطائفة لدرجة ان أي برنامج اصلاحي كان يحتاج الى معجزة  
من أجل انجازه<sup>(٤)</sup> . وفوق هذا كله ، فقد كان على البطريك أن يواجه ، رغم كل  
الخدمات التي كان يؤتيها لطائفه ، اتهامات بعض الأقباط بأنه كان يستخدم المدارس

---

١- وينقل سمير صيقل عن أحد المؤرخين الانكليز شكوكه بأن كيرلس الرابع قام  
فعلا بإنشاء أية مدارس للفتيات ، أنظر : Seikaly, "Coptic Communal  
Reform", p. 249.

٢- Behrens-Abouseif, p. 190.

٣- البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٩ .

٤- Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 248.

المخصصة للتعليم كمراكز تطويع لإدخال الأقباط في الجيش الرسمي للدولة (١) .

ومع ذلك فقد واجه كيرلس الرابع هذه الأمور بقناعة واحدة ، وهي ضرورة الإصلاح التعليمي وإزالة الجهل عن أبناء الطائفة (٢) . ومما ساعد البطريك القبطي في تلك الفترة ان عهد الخديوي اسماعيل نفسه كان عهد تغيير ، فكان من آثار رياح التغيير أن الإنسان القبطي العادي بدأ يشعر بدوره في مجتمعه ، وبدأ يحس بأن شؤون الكنيسة تعنيه . وكان من بين الآراء الجريئة التي أطلقها كيرلس الرابع رأي يقول فيه بأن يكون لكل أبرشية مجلس يتولى أمورها ، ويضمّ فرعين : واحد للشؤون الكنسية ويتألف من رجال الدين ، وثان للشؤون المدنية ويتألف من مواطنين عاديين . وقد تطوّر هذا الرأي لاحقاً ليصبح " المجلس الملي للأقباط " (٣) .

(٤)  
وكان بعض الأقباط قد ألفوا في سنة ١٨٧٣ جمعية باسم " الجمعية الإصلاحية " ، فكانت أول جمعية ملّية محضة تسعى الى ترقية شؤون الطائفة بنشر التعليم نسي أوساطها ، وفتح الملاجئ ، والمدارس ، وطبع الكتب ، وتقديم المعونات للفقراء ، وإنشاء الصحف ،

---

١- بخاطة وإنه في تلك الفترة كان الوالي سعيد قد اتخذ قراراً بضمّ الأقباط الى جيشه النظامي وإلحاقهم بالخدمة العسكرية ، أنظر :  
Behrens-Abouseif, p. 191 .

٢- Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 248.

٣- هيكل ، خريف الغضب ، ص ٣٢٣-٣٢٤ .

٤- الفقي ، ص ٢٥-٢٦ .

وبناء المستشفيات ، وتوفير كافة الخدمات (١) . وكان رأي أعضاء الجمعية هو أن تقدم طائفتهم لا يكون إلا بتشكيل مجلس منتخب يقوم بالتخطيط للدور الذي تلعبه الكنيسة ، وبخاصة في المسائل الحياتية (٢) . وبالفعل أنشئ هذا المجلس بشكل عرقي في أول الأمر إلا أنه سرعان ما تحول إلى مجلس رسمي عندما اجتمع عدد كبير من الأقباط في كانون الثاني / يناير ١٨٧٤ ، وقرروا مطالبة الحكومة باصدار تشريع بإنشاء مجلس ملي للأقباط ، أو جمعية عمومية لهم . وبما أن العادة بين الأقباط كانت تقضي بأن تخضع الطائفة لمن يكون من أبنائها متقلدا مناصبا حكوميا رفيعا ، فقد تقرر أن يحمل بطرس غالي ، الذي كان على صلة وثيقة وقتها بالخدوي ، طلب تشكيل المجلس إلى اسماعيل . وبالفعل استصدر غالي أمرا عاليا من الخديوي بتشكيل أول مجلس ملي للأقباط في شباط / فبراير ١٨٧٤ . وأنبط به أن يحدد اختصاصاته بنفسه ، وأن يضع لائحة داخلية (٤) .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٧٤ ، انتخب بطريرك جديد ، كان راهبا نسي دير البحيرة ، واشتهر باسم يوحنا الناسخ لأنه قضى ثلاثة عشر عاما من حياته في نسخ المخطوطات القديمة . وبعد انتخابه اتخذ يوحنا لنفسه اسم كيرلس

---

١- تادرس ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

٢- رياض ، ص ١١٠ .

٣- صلاح عيسى ، " البطريرك في المنفى " ، في : غالي ، المسألة الطائفية ، ص ١٢٧ .

٤- ويفتخر الأقباط من يومها بأنهم واضعو أساس الدستور المصري ، وأول من علم الأمة معنى الحكم الذاتي ، أنظر : تادرس ، ج ٢ ، ص ٥٤ - ٥٥ .

الخامس<sup>(١)</sup> . واشترك المجلس الملي الذي كان قائما في ذلك الوقت بانتخاب  
البطريك الجديد<sup>(٢)</sup> ، الذي كان وعد أعضاء المجلس بالعمل بالتوافق معهم اذا  
ما هم ساعدوا على انتخابه<sup>(٣)</sup> . لكن البطريك بدأ تدريجيا بالتخلص من المجلس  
بعد انتخابه ، ولم يدعه الى الانعقاد الا نادرا ، وأهمله تماما لمدة سبع سنوات<sup>(٤)</sup> ،  
واضعا بذلك نهاية الى ما أسماه أحد المؤرخين بالمرحلة الأولى من " النهضة  
القبطية " <sup>(٥)</sup> .

ولكن بداية الثورة العربية حركت فكرة المجلس الملي من جديد ، وبخاصة وان  
العام الذي سبق الثورة ، أي العام ١٨٨١ ، كان شهد تأسيس جمعية قبطية جديدة  
تحت اسم " الجمعية الخيرية القبطية " <sup>(٦)</sup> ، على يد بطرس غالي ، بهدف تعليم  
أبناء الطائفة وتقديم الخدمات المتنوعة لهم<sup>(٧)</sup> . فكان أول عمل تبنته الجمعية هو

---

١ - هيكل ، خريف الغضب ، ص ٣٢٤ .

٢ - عيسى ، ص ١٢٧ .

٣ - Seikaly, "Coptic Communal Reform", p.251.

٤ - عيسى ، ص ١٢٧ .

٥ - Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 252.

٦ - تادرس ، ج ٤ ، ص ٣٣ .

٧ - المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

بعث المجلس الملى من جديد . وبالفعل صدر أمر بتشكيله وبدأ يمارس اختصاصاته .  
وخوفا من أن يتجمد عمل المجلس مرة أخرى فقد أصدر الداعون اليه قانونا يحدّد  
العلاقة بين البطريرك والمجلس . وتطبيقا لذلك فقد صدر قانون يحدّد العلاقة بين  
الكنيسة وبين "المجلس العمومي للأقباط الارثوذكس" ، وهو الاسم الرسمي للمجلس (١) .  
وقد نصّت مادّة هذا القانون السابعة على أن يكون اختصاصه النظر في كلّ ما  
يتعلّق بالأوقاف الخيريّة ، والمدارس ، والكنائس ، والمطابع ، والمعونات للفقراء ، وسجّلات  
الزواج ، والتعميد ، والوفاة ، وكذلك الفصل في الدعاوى التي تقام على الكليروس بحسب  
قانون الكنيسة ، والنظر في الدعاوى المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة ، والزواج والانفصال  
الجسدي والطلاق ، والوصايا والموارث . كما نصّت مادّته التاسعة والعشرون على أن  
يكون للمجلس حقّ ادارة الأديرة في مدينة القاهرة وضواحيها . أمّا أديرة الرهبان  
الواقعة خارج القاهرة ، فيكون للبطريرك وأربعة من رؤساء الأديرة المنتخبين النظر في  
أمر أوقافها ، وكذلك ترقية رجال الكليروس ، وإنشاء المدارس اللاّزمة لهم (٢) .

وباختصار فلانّ هذا القانون حوّل المجلس الملى الى جهاز خاصّ بالأقباط ،  
يبحث في شؤونهم ، ويعمل على اصلاح أحوالهم . ولكنّ المشكلة التي واجهت هذا  
الجهاز منذ البداية كانت في انه "علماني" ، أي مكّون من رجال خارج الكليروس ،  
ومن الأقباط العاديين ، الذين ينتقدهم رجال الدين بأنهم لا يفهمون المسيحيّة كما  
يجب .

---

١- عيسى ، ص ١٢٧-١٢٨ . وقد صدر هذا القانون عن الحكومة المصريّة نفسها .

٢- رياض ، ص ١١٠-١١١ .

وبالفعل فلأنه عندما اجتمع المجلس مجدداً ، في العام ١٨٨٢ ، بمقتضى القانون الجديد ، اصطدم مع البطريك مرة أخرى . فقد كانت المادة التاسعة من لائحة المجلس تجعل من اختصاصاته ان يحصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس ، وأن يطلب كشفاً ببيان المدخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الأوقاف والاستحصال على حسابات عن الإيرادات والمصروفات للنظر فيها . فلما طرحت هذه الموضوعات في اجتماعات المجلس ، قدم أعضاؤه انتقادات حادة لحالة الأديرة ، وبالأخص فيما يتعلق بتصرفات رؤساء الأديرة في ربيع الأوقاف الضخمة التي لاحظ المجلس مراراً أنها لا تستغل أحسن استغلال (١) .

والواقع ان أوقاف الأديرة هذه ، والتي كانت أصلاً أحد أهم الأسباب في تأسيس المجلس الملي (٢) ، هي التي فجرت كل المشاكل فيما بعد . فلم تكن هذه الأملاك كلها تحت تصرف رؤساء الأديرة ، الذين لم يكن عددهم يزيد على أصابع اليدين فحسب ، بل ان أحداً من هؤلاء لم يكن يوافق على صرف قرش واحد على تعليم الرهبان وتثقيفهم ، او انشاء مدرسة أو كنيسة أو غير ذلك (٣) . وهذا ما أثار استياء أعضاء المجلس الملي ؛ فهم كانوا من طبقة أولئك الأقباط الذين بدأوا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، يمتلكون ثروات ضخمة ، وان هذه الثروات ، بالإضافة الى العقل التجاري الذي تميز به الأقباط ،

---

١- عيسى ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

٢- Baer, Landownership, Pp. 178-9.

٣- عيسى ، ص ١٣٠ .

كانت تجعل من الصعب عليهم السكوت عن الأموال الضخمة التي كانت تملأ خزائن الرهبان في الأديرة ، من دون أن يعرفوا كيف يستثمرونها أو يحسنون استغلالها (١) .  
وربما هذا ما دفع أحد المؤرخين الى وضع العامل الاقتصادي في مقدمة العوامل التي لعبت دورا في تفعيل الخلاف بين أعضاء المجلس والبطريرك (٢) .

ولما كان البطريرك يرفض مبدأ مناقشة أمور الأديرة مع أعضاء المجلس من الأساس ، فقد انتهى الأمر بتجميد المجلس الملى مرة أخرى . ومع ذلك فقد ظلت فكرة المجلس تطل من جديد بين حين وحين . وكان البطريرك يشدد على أن فكرة المجلس الملى هي أساسا فكرة مخالفة للإنجيل وقوانين الكنيسة (٣) . إذ لم يسبق لدى بطريرك من قبل أن تنازل عن صلاحياته لأي مجلس مهما كان نوعه (٤) . وبالإضافة الى ذلك ، فقد كان البطريرك يخشى ، إن هو استمر في لعبة الإصلاح ، أن يشير نقمة الخديوي عليه ، وأن يناله المصير نفسه الذي سبقه إليه سلفه (٥) .

---

١ - Seikaly, "Coptic Communal Reform", p.260.

٢ - Ibid., p. 262.

٣ - عيسى ، ص ١٣١ .

٤ - Op.cit.

٥ - يعتقد بعض المؤرخين ان البطريرك كيرلس الرابع مات مسموما على يد الوالي سعيد

باشا ، أنظر : Ibid., p.261.



(١) وفي ذلك الوقت، أسس محام قبطي اسمه أخنوخ فانوس "جمعية التوفيق القبطية"، بهدف بحث "سبل تقدم الأمة" (١)، إضافة إلى إعانة الفقراء، والأيتام من الأقباط، وبناء المستشفيات، والمدارس، ودعم الحياة الثقافية والاجتماعية لدى الأقباط (٢). وقد أخذت الجمعية، منذ تأسيسها، موقفا نقديا حادًا من البطريرك، حتى أنها أصدرت مجلة امتلأت صفحاتها بتدريجات بالهجوم على البطريركية، وعلى حالة المدارس القبطية المتدهورة، وحالة الأديرة. ودعت الجمعية إلى إعادة تشكيل المجلس مرة أخرى (٣). لكن فئة معارضة لهذه الجمعية من الأقباط قامت بتأسيس جمعية أخرى هي "الجمعية الارثوذكسية" للرد على جمعية التوفيق (٤). وبذلك انتقل الخلاف من مرحلة المواجهة إلى مرحلة الصراع الحاد (٥).

والواقع ان عددا كبيرا بين الأقباط كان يخشى حركة الإصلاح التي كان يدعو لها المجلس الملي حرصا منهم على استقلال الكنيسة. فقد كان هؤلاء يخشون أن تكون

---

١- المقطم، ١٤ / ٤ / ١٨٩٢ .

٢- المقطم، ١ / ٦ / ١٨٩٢ .

٣- Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 254.

٤- هيكل، خريف الغضب، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

٥- عيسى، ص ١٣٢ .

٦- Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 256.

هناك يد بريطانية وراء الحركة تسعى الى التسلل الى الكنيسة المصرية وتحويلها تدريجياً عن طابعها ، واضعاف نواة التجمع القبطي الديني (١) ، وتذويبه في كيانات دينية أخرى (٢) . وما ان البطريك كان يزيد من هذه المخاوف من خلال المنشورات التي كان يصدرها أثناء الأزمة ، فقد ناهض عدد كبير من الأقباط فكرة المجلس الملي (٣) ودعا بعضهم إلى إلغاء والإستعاضة عنه بالمحاكم الأهلية (٤) .

وفي صيف ١٨٩٢ ، زار بطرس غالي الخديوي عباس الثاني ، ونقل إليه رغبة أبناء الطائفة بتشكيل المجلس الملي من جديد ، فوافق . لكن البطريك وضع مجدداً ثقله الديني كله ليرفض فكرة المجلس (٥) . وفي ١٧ تموز / يوليو ١٨٩٢ ، اجتمعت الحكومة برئاسة الخديوي وقررت اعفاء البطريك من مهامه الإدارية والمدنية . فكان ذلك تطوراً خطيراً في المسألة (٦) . ودارت على الأثر حرب منشورات قوية بين البطريك من جهة وبين مؤيدي المجلس من جهة أخرى ، الذين حاولوا عزل البطريك

---

١- بحر ، ص ٢٨-٢٩ .

٢- عيسى ، ص ١٤١-١٤٢ .

٣- بحر ، ص ٣١ .

٤- قليني فهمي ، في سبيل الإصلاح : بعض مشاكلنا القومية ووسائل تفريجها ( القاهرة : مطبعة

كوستا توماس ، / د . د . ٢٠٠٧ ) ، ص ٨٧-٨٨ .

٥- أحمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ( القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٣٦ ) ، ج ٢ ،

قسم ١ ، عباس حلمي الثاني ، ص ٣٩-٤٠ .

٦- عيسى ، ص ١٣٤-١٣٥ .

وتعيين أحد الأساقفة ليكون رئيسا للمجلس الملي . إلا أن البطريك كان ذكيا ، ومتشبها بموقفه<sup>(١)</sup> ، فسارع الى حرمان الأسقف الجديد ، مما اضطر الخديوي أخيرا الى نفيه في ١ أيلول/سبتمبر ١٨٩٢ . وفي أثناء هذه الأزمة أخذت الصحف الوطنية المصرية ، وبخاصة الإسلامية ، موقفا حياديا منها<sup>(٢)</sup> ، بعكس الانكليز الذين كانوا ظاهريا يدعون الحياد في المسألة<sup>(٣)</sup> ، إلا أنهم ضمنا كانوا يؤيدون الإصلاحات القبطية ، ويوافقون على نفي البطريك<sup>(٤)</sup> . لكن الأقباط ، الذين تعودوا دائما أن يتطلعوا الى زعيمهم الروحي من أجل حل مشاكلهم ، أحسوا بالخيبة بعد نفيه<sup>(٥)</sup> ، فراحوا يتوافدون الى كبار رجال الحكومة والخديوي من أجل ارجاعه<sup>(٦)</sup> . وبالفعل ، أصدر الخديوي أمرا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٨٩٣ ، ونا ، على التماس من المجلس الملي ، بالعفو عن البطريك<sup>(٧)</sup> . ومع ان لجانا مالية مؤقتة قامت مقام المجلس الملي ، تلتها مجالس فرعية مالية في جميع الجهات التي بها مطارنة أو أساقفة ، إلا أن الصراع

---

١ - Cromer, The Earl of, Modern Egypt (London: Mac Millan, 1911), Pp.624-5.

٢ - بحر ، ص ٣٠ .

٣ - Cromer, p. 625 .

٤ - Seikaly , " Coptic Communal Reform " , p.259-60.

٥ - Ibid., p, 258.

٦ - المقط ، ١٨٩٢ / ٩ / ١٩ ، المقط ، ١٨٩٢ / ١١ / ١٩ ، المقط ، ١٨٩٣ / ٦ / ٣ .

٧ - عيسى ، ص ١٤٣ .

بين البطريرك وبين مؤيدي المجلس لم يهدأ<sup>(١)</sup> إلّا حتى بعد حلّ المجلس في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٠٩<sup>(٢)</sup> . إلّا أنّ هذا الصراع وضع جانباً بعد اغتيال بطرس غالي ، رئيس الوزراء القبطي ، في ٢٠ شباط / فبراير ١٩١٠ ، ليعود مجدّداً إلى الوجود في الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر القبطي العام بأسسوط بقليل<sup>(٣)</sup> .

---

١- المقطع ، ١٩٠٨ / ١٢ / ٢١ .

٢- Seikaly, "Coptic Communal Reform", p.265.

٣- المقطع ، ١٩١١ / ٣ / ٢ ، والجريدة ، ١٩١١ / ٥ / ٢ .

### ٥ - الوضع الثقافي للأقباط

كان من بين الآثار المباشرة للخلاف بين بطريرك الأقباط وبين طالبى الإصلاحات من أبناء الطائفة تراجع البنية التعليمية التي أسسها البطريرك السابق كيرلس الرابع (١). ففي سنة ١٨٦٣، أي بعد سنتين من وفاة البطريرك القبطي، كانت هناك اثنتي عشرة مدرسة قبطية في مصر (٢)، لكن ٢٩٠ تلميذ قبطي فقط كانوا يتعلمون فيها (٣).

ومع أن أحد المؤرخين الإنكليزيين ذهب إلى أنه بين السنوات ١٨٧٣ و ١٨٧٨ كانت هناك ثلاث وعشرون مدرسة قبطية موزعة بين القاهرة والاسكندرية وأسيوط والجيزة (٤)، إلا أن هذه المدارس كانت على الأرجح غير مجهزة لكي تستقبل التلامذة الأقباط (٥).

وفي ذلك الوقت برز دور الجمعيات الخيرية القبطية ليحل محل البطريركية، وليساهم في الجهود التعليمية لأبناء الطائفة القبطية في مصر (٦). فقامت "الجمعية الخيرية القبطية الكبرى"، التي تأسست سنة ١٨٨١، بإنشاء المشغل البطرسي بمدارسه

---

١ - Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 250.

٢ - Heyworth-Dunne, p. 339.

٣ - "Etat statistique des écoles en Egypte", in: Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 251.

٤ - Heyworth-Dunne, p. 421.

٥ - Seikaly, "Coptic Communal Reform", p. 251.

٦ - جرجس سلامة، أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)

(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦)، ص ٣٩٩.

الابتدائية والأولى لتعليم التدبير المنزلي وفنون التطريز . وقامت الجمعية بتعليم عدد كبير من أبناء الأقباط الفقراء ابتدائيا وثانويا وعاليا (١) . ثم قامت " جمعية التوفيق القبطية " ، التي تأسست سنة ١٨٩١ ، بإنشاء " مدرسة التوفيق " سنة ١٩٠٥ ، لتدريب التلامذة الأقباط على التجارة (٢) . ثم أنشأت الجمعية مدرسة للبنات تجمع الأقسام الابتدائية والثانوية وروضة الأطفال وفنون التطريز . وكذلك أنشأت مدرسة للبنين في بركة الرطلي ، بها القسمين الابتدائي والثانوي . وكانت للجمعية ثلاثة فروع في الاسكندرية وطنطا والقيوم ، ولكل فرع مدرسة مستقلة يديرها بنفسه . وكذلك تولت " جمعية الإيمان القبطية " ، التي تأسست عام ١٨٩٩ ، تدريس اللغة القبطية والدروس الدينية ، وكان مركزها في حارة السقاين . وفي سنة ١٩٠١ ، تأسست " جمعية المحبة " بالظاهر في منطقة درب الابراهيمي . وقامت هذه الجمعية بافتتاح مدرسة مجانية لتعليم الفتيات الصغيرات . وفي سنة ١٩٠٨ تأسست بالفجالة " جمعية نعمة التوفيق " ، فأنشأت سنة ١٩١٠ مدرسة ابتدائية صغيرة ، ثم مدرسة للبنين في سنة ١٩١٣ . وفي سنة ١٩٠٩ تأسست " جمعية الاخلاص القبطية " بالاسكندرية ، حيث أنشأت معهدا لتعليم العلوم الأولية والفنون التطريزية (٣) .

ونتيجة جهود هذه الجمعيات ازداد عدد المدارس القبطية من اثنتي عشرة مدرسة (٤) في سنة ١٨٩٢ ، تحوي ٩٦١ تلميذا قبطيا الى ٤٦ مدرسة في سنة ١٩٠٧

---

١ - سلامة ، ص ٤١٣ .

٢ - تادرس ، ج ١ ، ص ١٥٧ .

٣ - سلامة ، ص ٤١٤-٤١٥ .

٤ - عبد الملك ، ص ١٦٥ .

تحتوي نحو ٢١٦٧٥ تلميذا، بينهم ٥٦٨١ تلميذة (١) . ويذكر تقرير المبعوث  
البريطاني عن سنة ١٩٠٨ أن عدد المتعلمين الأقباط سنة ١٩٠٧ كان بمعدل  
١٠٣ آلاف قبطي (٢) . أما في سنة ١٩١٠، فلأن عدد الذين كانوا يتعلمون في  
المدارس من الأقباط بلغ ٢٨٩٦٢ تلميذا، يقابلهم ٥٤١٨٦ من المسلمين (٣) .  
وكانت نسبة التلامذة الأقباط من مجموع التلامذة في مصر في السنة نفسها: عن  
التعليم العالي ٢٩٪، وعن التعليم الثانوي ٦٦٪، وعن التعليم الابتدائي ١٧٪ (٤)

وقد ساعد وجود هذا العدد الكبير من المتعلمين بين الأقباط الى تنمية  
النشاطات الثقافية لدى الطائفة . وقد تجلّى هذا في الاصدارات التي كان الأقباط  
يقومون بها . ومن هذه الاصدارات صحيفتان معروفتان، هما "الوطن" لصاحبها  
ميخائيل السيّد، والتي ظهرت سنة ١٨٧٨، و"مصر" لصاحبها تادرس شنودة المنقبادي،  
والتي ظهرت سنة ١٨٩٥ (٥) . بالإضافة الى عدد من المجلات مثل: "المحيط" و"المفتاح"

---

١- Seikaly, "Coptic Communal Reform", p.267 . ولكن تقرير المبعوث البريطاني عن  
سنة ١٩٠٨ يذكر أن عدد التلامذة الأقباط من الذكور كان ٦٧٢٥٦ تلميذا، ومن الإناث  
٥٧٦٥ تلميذة، أنظر: British Sessional Papers, 1909, Reports for 1908;  
no.1, 1909 /cd 4580/, p. 346.

٢- Ibid., p. 347 .

٣- تادرس، ج ١، ص ٢٧-٢٨ .

٤- رياض، ص ١١٢ .

٥- أنور الجندي، الصحافة السياسية في مصر منذ نشأتها الى الحرب العالمية الثانية (القاهرة:  
مطبعة الرسالة، ١٩٦٢)، ص ١٤٩-١٥١ .

و"فرعون" ، و"طبيب العائلة" ، و"الشمس" ، و"الجنس اللطيف" ، و"الحق" ،  
و"الرابطة المسيحية" ، و"التوفيق" ، و"الكرامة" ، و"ميزان الاعتدال" ،  
و"المستلطف" (١) . كما كانت لهم نواد اجتماعية مثل نادي "رمسيس" (٢) الذي كان  
مخصصاً للأدباء الأقباط (٣) .

- 
- ١- تادرس، ج ١، ص ١٤٤ .
  - ٢- كان الأقباط قد اتخذوا من اسم "رمسيس" شعاراً لهم، ولقبوا أنفسهم بأحفاد رمسيس،  
أنظر: كيلاي، ص ٤٥ .
  - ٣- المقطم، ١٩٠٥/٩/٢٣، ويوسف، ص ١١١ .



## الفصل الثاني

### بداية الشقاق : مسببات الخلاف بين الأقباط والمسلمين

#### ١ - الأقباط والانكليز

في شهر حزيران / يونيو ١٨٨٢ ، أي قبل الاحتلال البريطاني لمصر بأسابيع معدودة ، وقعت حادثة في الاسكندرية ، كان لها رد فعل قوي في الاوساط المصرية ، ساعدت الانكليز فيما بعد على ايجاد العذر لدخول مصر ، ومن ثمّ تمديد وجودهم فيها فترة طويلة . وقد بدأت هذه الحادثة بخلاف بسيط بين أحد المالكين من رعايا الانكليز ، وبين مكاري من أهالي الاسكندرية ، سرعان ما تحول الى مذبحه كبيرة أسفوت عن مقتل ٢٥ شخصا من الامريكيين و ١٦٣ من المصريين . واستغل الانكليز فيما بعد هذه الحادثة لشن حملة مركزة على ما أسموه " بالتعصب " (١) المصري ضد الاجانب ، وضد المسيحيين بخاصة ، فكانت هذه الحملة تمهيدا للتدخل البريطاني في مصر (٢) .

وبعد الاحتلال ، الذي تمّ في ايلول / سبتمبر ١٨٨٢ ، تحولت مسألة حماية الأقليات من عمل عدائي محتل يوجهه المصريون المسلمون ضدها الى عذر مستمر يبرر به الانكليز وجودهم في مصر (٣) . وما ان الأقباط كانوا من بين الأقليات المسيحية التي

---

١ - بحر ، ص ٤٢ .

٢ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ١١٨ .

Mellini, P. 124.

من المفترض ان يتولى الانكليز حمايتها (١) ، فقد وضعهم هذا في مأزق جديد ، مشابه للمأزق السابقة التي تعرضوا لها خلال الحروب الصليبية والحملة الفرنسية ، والتي كسان سببها دائما تلك القوابة الدينية التي تربط المسيحيين في مصر بالسبعين القادمين من أوروبا ، والتي كانت تضع الأقباط كل مرة أمام خيار صعب بين الولاء الديني والانتماء الوطني (٢) . ولهذا فقد تعامل الأقباط منذ البداية مع الاحتلال الجديد بحذر شديد (٣) ولم يظهروا له أى رد (٤) ، إلا ان موقعهم هذا سرعان ما تغير ، عندما لعبت المصالح السياسية والاقتصادية دورها كالعادة ، فدفعتم بالاقباط مجددا نحو مسيرة المهبط الجديد (٥) .

ولقد أدى الاحتلال البريطاني لمصر بالفعل الى تغييرات مهمة في أحـسـوال أقباطها (٦) ، منها اقتصادية بدأت بنمو الطبقة المتوسطة المصرية بفعل الثروة المتدفقة

---

١ — Butcher, P. 390.

٢ — جمال بدوى ، الفننة الطائفية في مصر ، جذورها وأسبابها : دراسة تاريخية ورؤى  
تحليلية (القاهرة : المركز العربي للصحافة ١٩٨٠) ، ص ٤٧ .

٣ — الفقي ، ص ٢٩ ، ويوسف ، ص ١١٧ .

٤ — Cromer, P. 623.

٥ — أنظر : Severianus, P.77, L. Bowie, "The Copts, The Wafd, and Religious Issues in Egyptian Politics," Muslim World, No.67(1977), P.110; Wakin, P.14; Mellini, P.274.

٦ — Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952 (Cambridge, Mass.: Harvard U. Press, 1961), P.53.

عليها من التجارة وملكية الاراضي الزراعية ، ومنها سياسية بدأت يظهر الأقباط كقوة سياسية تسعى الى لعب دور ما في الحياة المصرية العامة (١) ، ومنها اجتماعية بدأت يسعى الأقباط الى استغلال الوجود البريطاني في مصر من أجل تقوية روابطهم الطائفية وادخال اكبر عدد ممكن من أبنائهم في الوظائف الحكومية (٢) . وربما هذا ما أدى بأحد المؤرخين الى الاعتراف بأن الأقباط ، وبالأخص المتمولين بينهم وأصحاب المصالح ، لعبوا دورا مهما في تثبيت الاحتلال البريطاني لمصر (٣) .

لكن هذا الهدوء النسبي في العلاقات بين الأقباط والانكليز لم يستمر طويلا بل خرقتة حوادث عدة ، منها مثلا تصريح البريطانيين للجيش المصري الذي كان يحوي عددا كبيرا من الأقباط ، ومنها السياسة الخاطئة التي انتهجها البريطانيون في السودان ، والتي أدت الى وقوعه في أيدي المهديين عام ١٨٨٥ ، الذين عبدوا الى اضطهاد المصريين هناك واكثرتهم من الأقباط (٤) ، ومنها أيضا لجوء الانكليز الى تقليص عدد المدارس

---

١ — Samir M.Seikaly, "The Copts Under British Rule, 1882-1914" (Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in the University of London, August 1967), PP.2-3.  
٢ — Vatikiotis, P. 208 .

٣ — Mahmud Zayid, Egypt's Struggle for Independence (Beirut: Khayats, 1965), PP. 29, and 53-54.

٤ — رياض ، ص ١٠٤ — ١٠٩ .

الابتدائية بحجة الاقتصاد في النفقات من أجل الإصلاحات المالية ، ورفعهم رسوم التعليم مما أدى الى زيادة أعباء الأسرة القبطية التي كانت تهتم بتعليم أبنائها اهتماما شديدا (١) .

أما القضية التي أثارت استياء الأقباط ونقمتهم على الانكليز أكثر من غيرها ، فكانت السياسة التي اتبعتها بريطانيا خلال السنوات الخمس عشرة الاولى من الاحتلال والتي تركزت على استبعاد الكثيرين من الأقباط من وظائفهم العليا في الدولة بالتدرج (٢) ، ومنع ترقية لهم في المناصب الادارية (٣) . ومع ان الانكليز ادعوا بأن طرد الموظفين المصريين — مسلمين وأقباط — كان بحجة الاقتصاد (٤) ، وأنهموا — عبر صحفهم — الحكومة المصرية بأنها هي التي كانت تعمل على ترسيخ مبادئ التعصب الديني بعدم قسمتها الوظائف والمناصب بين المسلمين والأقباط بشكل يضمن للطائفتين حقوقهما (٥) ، الا ان أغلبية المصادر أشارت الى أن الطرد كان من نصيب الأقباط أكثر من غيرهم (١) ، وعلى حد قول أحد الكتاب الأقباط ، فإن " القبط فقدوا الكثيرا من المواقع التي كانوا

---

١ — عبد الملك ، ص ٢٧٣ — ٣٨٠ .

٢ — Leeder, P. 336 .

٣ — الهلال ، " الأقباط في الدول الاسلامية " ، ص ١٠٤ .

٤ — محمد جمال الهسي ، " الاحتلال والحركة الوطنية في مصر " المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ ( ١٩٧٥ ) ، ص ١٠٨ .

٥ — بشارة تولا ، " قصة الوظائف بين الجنسيات والاديان في مصر " في : مجموعة مؤلفين ، شهود العصر : ١١٠ مقالات و ١١٠ أعوام ( ١٨٧٦ — ١٩٨٦ ) ( القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ ) ، ص ٢١ .

٦ — رياض ، ص ١٠٢ — ١٠٨ ؛ بحر ، ص ٤١ ؛ البشرى ، المسلمون والأقباط ، ص ١٠٤ ، ويوسف ، ص ١١٢ .

يمثلونها في الادارة الحكومية مع قدوم الانكليز في العام ١٨٨٢ \* (١) .

وقد عمد الانكليز في البداية الى ابعاد الأقباط عن بعض الوظائف العليا ، مثل رؤساء المديريات ، ونظار المدارس ، ورؤساء المحاكم ، ومهندسي الري ، وحكمداريي البوليس ، ومفتشي الداخلية والمالية ، ولجان المراقبة القضائية (٢) ، ذهب بعضها الى موظفين ايطاليين وبعضها الآخر لسوريين ، وما تبقى لموظفين مسلمين ، وذلك تحت شعار " حق الأغلبية " في هذه الوظائف (٣) ، فكان ذلك حافزا لأن يصبح الدين مؤقلا او مانعا لتولي وظيفة عامة في مصر (٤) . والى جانب مسألة الوظائف أيضا ، ابتكر الانكليز وسيلة اضافية لاثارة نفقة الأقباط ، وهي ابراز مشكلة التعليم الطائفي ، التي كانت تدور حولها خلافات عديدة بين الاقباط والمسلمين في تلك الفترة (٥) . وقد رأى كثير من الكتاب المصريين في اثارة هاتين المسألتين من قبل الانكليز أولى المحاولات

---

١ — Mikhail, P.20 .

٢ — رياض ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .

٣ — بدوي ، ص ٥٠ — ٥١ .

٤ — وليم سليمان ، " تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري " ، في : شكري ، المسألة الطائفية ، ص ١٢٥ .

٥ — British Sessional Papers, no.3; 1907, (Cd 3451), Vol.c, P.609, and Seikaly , "The Copts", PP.125-6, and 129.

بعد الاحتلال لخلق تفرقة طائفية بين الأقباط والمسلمين في مصر <sup>(١)</sup> ، أولاً بهدف احتواء الأقباط وعزلهم عن بقية المصريين فيما يتعلق بالقضايا الوطنية <sup>(٢)</sup> ، وثانياً بهدف إثارة مشكلة المخططاد الأقباط مع كل ردود الفعل العشوائية وغير العشوائية ، التي قد تتأتى عنها ، والتي قد تتيح للانكليز فرصة التدخل لعلاجها <sup>(٣)</sup> ، والظهور بمظهر " النحامي " لا " المحتل " <sup>(٤)</sup> أمام بقية الدول الكبرى وأمام المصريين أنفسهم . ومع ان عدة مؤرخين غربيين برروا موقف بريطانيا من الأقليات المسيحية ، والقبطية بخاصة ، بأنه كان نتيجة سياسة " اللانحياز " الديني <sup>(٥)</sup> التي حاول الانكليز انتهاجها في الربع القرن الاول من عهد الاحتلال ، او بنتيجة سياسة " محاباة " الأغلبية <sup>(٦)</sup> التي يتبعها كل محتل ، او حتى بنتيجة روح " العدالة " الانكليزية <sup>(٧)</sup> التي ادعى البريطانيون أنهم يسمعون الى تحقيقها في مصر ، لكن الأرجح هو ان الانكليز لم يجدوا ابان احتلالهم مصر فروقا قومية او لغوية تذكر <sup>(٨)</sup> فارتكزوا على الفروق الدينية كوسيلة توفر للسياسة البريطانية حجة قوية لبقائهم في مصر <sup>(٩)</sup> .

---

١ — Mikhail , P.123 .

٢ — الحسيني ، ص ٢٤١ .

٣ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ١٠٧ — ١٠٩ .

٤ — Wakin . , P.15 .

٥ — Carter, P.59 .

٦ — Aulas, P.74 .

٧ — Wakin, P.15 .

٨ — Leeder, P.332 .

٩ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ١١٨ .

ويبقى الغريب في موقف بريطانيا عند بداية الاحتلال هو أنها لم تتبع سياسة الشقاق التقليدية التي تتمثل عادة في جذب الأقلية الطائفية باتجاهها <sup>(١)</sup> ، وقد فسر عدة مؤرخين هذه المسألة بأنها كانت نابعة من نظرة الانكليز "الدونية" للاقباط ، على أنهم "أقلية شبيهة بيهود أوروبا" <sup>(٢)</sup> من جهة ، ونابعة من استياء الانكليز من طبيعة "التلفق" التي أظهرها الأقباط نحوهم بعد الاحتلال <sup>(٣)</sup> من جهة ثانية . أي بمعنى آخر ، فإن موقف الانكليز من الأقباط كان "شخصيا" ومرتبطا بنهج المعتمد البريطاني في مصر ، أكثر مما كان نابعاً عن سياسة بريطانية مدروسة ومحدودة من قبل الحكومة الانكليزية نفسها . وقد يكون من أهم الآراء التي أيدت هذا الاستنتاج ، هو ما ذكرته بوشتر في كتابها عن الكنيسة المصرية ، من أن "أحد الانكليز أتى مصر ولديه عزم مسبق في ألا يستخدم إلا المسلمين ، وأنه حمل هذا العزم في التطبيق ونفذه" <sup>(٤)</sup> . وهذا الانكليزي كان اللورد ايفلين بارينغ كرومر (المعتمد البريطاني في مصر ١٨٨٣ - ١٩٠٢) .

وبالنسبة لاجلبية المصريين ، فإن اللورد كرومر كان أول من كرّس الشعور الديني بين الأقباط والمسلمين <sup>(٥)</sup> . وقد كتب أحد الأقباط في العام ١٩١٠ يقول : "إن أحداً

---

١ - بحر ، ٤١ ،

٢ - Cooper, PP. 227-8 .

٣ - Leeder, PP. 327-8 .

٤ - Butcher, P. 428 .

٥ - بحر ، ص ٢٥ ، والهشري ، المسلمون والأقباط ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

لا يمكنه الشك في ان اللورد كرومر كان يعمل على تفضيل مجموعة من المصريين على حساب المجموعة الاخرى . وقد كانت دوافعه الى ذلك سياسية بحتة ومعروفة من الجميع " (١) .

وعلى ما يبدو ، فان نوايا كرومر — منذ استلامه منصبه كمعتد بريطاني في مصر — كانت فعلا تتجه نحو اخذ من دور الأقباط في الحياة المصرية العامة (٢) . ففي كتابه " مصر الحديثة " والذي أصدره في العام ١٩٠٨ ، وصفهم بـ " الانتهازيين " الذين يعرفون كيف يوجهون مشاعرهم بالاتجاه الذي يتوافق مع ظروفهم . واعترف بأنه لم يعتمد سياسة اجتذاب الأقباط منذ البداية ، مفضلا عليهم المسيحيين السوريين المتحضرين ، الذين رأى فيهم عقلية أقرب الى الأوروبيين من الأقباط أنفسهم . اما الأسباب التي برر بها كرومر عزوفه عن التقرب من الأقباط ، فقد أقتصرت على اثنين : الأول : يرتبط بما أسماه كرومر " لا منطقية الشرق " ، والثاني : يتعلق بما وصفه بـ " العدالة الانكليزية " تجاه المسلمين .

وبالنسبة للسبب الأول ، فان " لا منطقية الشرق " — بفكر كرومر — كانت ترتبط على الأرجح بتلك الرواية الانكليزية العرقية التي تصم " الشرقي " — عموما — بأنه " بليد " و " ملي " بالشكوك " و " راضع للاصلاح " ، والقبطي — خصوصا — بأنه " محافظ بقدر ما هو المسلم " ، وأنه غير قابل للتغيير ، لا لأنه قبطي او مسيحي ، بل لأنه " شرقي " ، ولأن ديانته ، التي تعترف بالتقدم ، محاطة بجماعات رافضة للتقدم " . وفي محاولة للربط بين العقيدتين

---

١ — Mikhail , P. 86.

٢ — Behrens-Abouseif, P. 194 .



القبطية والمسلمة ، يتحدث كرومر عن تجربته الخاصة التي قادتته الى نتائج عدة ، منها ان الأقباط المصريين اكتسبوا خصائص " أخلاقية " يتصف بها المسلمون ، وان هذا الاكتساب يرجع الى ظروف لا تتعلق بالاختلاف في العقائد ، ومنها ايضا ان الأقباط اكتسبوا خصائص " فكرية " تنقص المسلمين ، وان هذا الاكتساب لا يرجع ايضا الى اختلاف العقيدة . ويذهب كرومر في كتابه بوجه عام الى ان " الفرق الوحيد بين القبطي والمسلم هو ان الأول مصري يتعبد في كنيسة مسيحية ، والثاني مصري يتعبد في مسجد مسلم . ولذلك عندما يطرح كرومر التساؤلات في كتابه حول موقف الأقباط من " المصلح " الانكليزي يعقبها بتساؤلات اخرى حول مدى المنفعة التي كان من الممكن ان يجتذبها الانكليز من الأقباط لولا اصرار هؤلاء على عدم جهاد لتهم بمشاعر الصداقة .

ثم يتطرق كرومر في كتابه الى السبب الثاني لعزوفه عن التقرب من الأقباط ، وهو الذي يرتبط بمسألة " العدالة الانكليزية " . فيأخذ بهذا الخصوص على الأقباط انهم انتظروا من الانكليز معاملة تفضيلية بحكم الجامعة الدينية بينهم ، ويذهب الى ان " الانكليز لم يرضوا هذا التمييز الذي يتنافى مع العدالة " . ثم يتهم الأقباط بأنهم يفهمون العدالة بمعنى خاص ، وهو المفهوم الذي يجعل مسألتين " الظلم " و " عدم المحايطة " بالنسبة للأقباط مسألتين متواترتين في المعنى تقريبا ( ١ ) .

وكما يبدو من كتاب كرومر ، فان " مسيحية " الأقباط كانت السبب الأكبر في حملته عليهم (١) . فهو كان يسعى بالدرجة الاولى الى التفريق بين " مسيحياتهم " و " مسيحية اهل الغرب " ، وكأنه يحاول من خلال ذلك ان يثبت ان ما لحق بالمسيحيين الأقباط في مصر عبر العصور من تضاؤل وتفاوت من مسيحيين أوروبا انما كان نتيجة تأثير الأغلبية المسلمة عليهم . ومن هنا نفهم تركيزه بشكل أساسي على " لا مسيحية " أقباط مصر ، وكأنه يحرص من وراء هذه الحملة المركزة على ابقاء التفاوت ظاهرا وواضحا بين " تقدّم " المسيحية ، و " تخلف " الاسلام . وعلى الأغلب ، فانه كان بذلك يحض الأقباط على العودة الى مسيحية أوروبا ، والابتعاد عن الحركة الوطنية " المتعصبة " للإسلام ، كوسيلة نهائية من لانكار وجود أية هيئة قومية او سياسية تضم المصريين ، كما لضرب أية جامعة وطنية بإمكانها ان تكون الكيان السياسي والحضاري الذي يجمع بين أصحاب الأديان المختلفة ذوي التكوين التاريخي والنفسي الواحد . ومن هنا أيضا يمكن النظر الى حملة كرومر على الأقباط على انها جزء من حملته على " الشرقيين " ككل ، الذين هم - بالنسبة له - ليسوا اكثر من " شعوب خاضعة " للغرب (٢) .

---

١ - Behrens- Abouseif, P.194 .

٢ - Edward Said, Orientalism ( New York : Pantheon Books, 1978), P.36.

ويقدم البشري تفسيراً مميّزاً لسياسة كرومر تجاه الجامعة الوطنية المصرية عبر التركيز على مسألة الامتيازات الأجنبية في مصر . ويذهب الى ان هذه الامتيازات كانت عقبة قوية في وجه السيطرة البريطانية الكاملة على مصر ، فقد وقفت حجر عثرة في وجه أى تنظيم او اصلاح أراد الانتكيز انجازه في أنظمة الضرائب او الادارة او القضاء او التشريع ، أو غيرها . . ولهذا فإن بريطانيا لم تكن تستطيع ان تفرض هيمنتها الكاملة على مصر مع وجود هذه الامتيازات . ولذلك فقد حاولت بريطانيا ، وبالتحديد في المرحلة التي تلت توقيع " الاتفاق الودّي " بينها وبين فرنسا في العام ١٩٠٤ ، السعي الى تحويل وجهة الأجانب المقيمين في مصر ، من الارتباط بالدول صاحبة الامتيازات التي ينتمون اليها جنسياتها ، الى الارتباط بسلطة الاحتلال البريطاني وحدها . وعلى هذا الاساس ، فقد حاول كرومر ، منذ العام ١٩٠٥ ، خلق جهاز تشريعي في مصر ، مؤلف من هيئة أجنبية مختلطة ، تكون مهمته سن القوانين التي تسري على الأجانب في مصر ، على ان لا تكون اي من قراراته نافذة الا بتصديق من الحكومة البريطانية . . وبذلك فقد كان كرومر يسعى من دون شك الى تنفيذ فكرة سياسية أساسها العمل على صهر الأجانب المقيمين في مصر في مجموعة سكانية منعزلة عن دولهم الام ، ومرتبطة في مصر بالوكالة البريطانية .

وما ان هذه السياسة التي رسمها كرومر كانت تحتاج الى " نظرية قومية " او " جامعة سياسية " تستند اليها ، وتكون الاطار العملي لها ، فقد عمد الى طرح فكرة مصر كـ " جماعة دولية " ، تتكون من مجموعات عديدة من السكان المسلمين والمسيحيين ،

والأوروبيين ، والآسيويين ، والهدو ، وغيرهم<sup>(١)</sup> . وقد عبّر كرومر عن هذه الفكرة بوضوح في الفصل الأخير من كتابه " مصر الحديثة " ، الذي رأى فيه أن مستقبل مصر هو فسي " تحييدها " (٢) . وإذا كان ذلك يعني من شيء ، فهو أن فكرة " مصر الدولية " كانت تروى لكرومر ، وبالتالي فإن فكرة مصر كأمة ، أو كجماعة سياسية واحدة ، أو ككيان قومي واحد ، كانت مسألة يجب عليه استبعادها . وقد استغل كرومر الأقباط للتركيز على التقسيمات الداخلية في مصر ، وبالأخص التقسيمات الخاصة بالاجناس والطوائف ، والفصلان الخاصان من كتاب " مصر الحديثة " ، اللذان يتناولان موضوع المسلمين والأقباط في مصر (المجلد الثاني ، الفصول ٣٤ و ٣٥ ) يمثلان نماذج حقيقية تدل على عقلية كرومر<sup>(٣)</sup> .

لكن قضية أخرى كانت تشغل اهتمام كرومر في تلك الفترة ، وبالتحديد في العامين ١٩٠٦ ، وهذه القضية كانت تتمثل في بروز دور الحزب الوطني ، تحت قيادة مصطفى كامل ، في إطار ما كان يشار إليه وقتها باسم " الحركة الوطنية " . ولكي لا يكون ظهور هذا الحزب معرقلا لمشاريع كرومر السياسية ، فقد سعى هذا الأخير إلى هدفين : الأول ، يتمثل بإضعاف دور الحزب الوطني عن طريق إلصاق تهمة " التعصب الديني " به<sup>(٤)</sup> ، وإظهار الصراع بين الحركة الوطنية وبريطانيا على أنه صراع ديني لا سياسي ، والثاني ، يتمثل بعزل

---

١ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ١١١ — ١١٢ .

٢ — Cromer, P. 905 .

٣ — عهد الملك ، ص ٣١١ .

٤ — Seikaly, "The Copts", PP. 147-8.

الاقباط عن الحركة الوطنية ، واستغلالهم من أجل تنفيذ مآرب السياسة البريطانية .

ومن أجل تحقيق الهدف الاول ، فقد ركز كرومر حملته على ابراز العنصر —  
" الاسلامي " في الحركة الوطنية ، وعدد على ان العناصر المكونة لهذه الحركة  
كانت تنطلق من اعتبارات دينية اكثر منها قومية ، هدفها الاول تثبيت السلطة العثمانية  
في مصر ، والثاني عزل كل العناصر غير المسلمة وتجريدها من امتيازاتها . والواقع ان  
هذا العذر الاخير كان يشكل التبرير الدائم الذي كان يلجأ اليه المعتمد البريطاني  
كلما استدعت الحاجة تأكيد ضرورة بقاء الانكليز في مصر (١) .

ولتحقيق الهدف الثاني ، وهو تحييد دور الأقباط في الحياة السياسية المصرية ،  
فقد استعان كرومر بحقيقة مشاعر الاقباط وطبيعة علاقاتهم القديمة بسلسبي مصر (٢) . ومع  
ان كرومر لم يكن جاهلا للطبيعة المتغيرة للولاءات القبطية تجاه الانكليز ، الا انه — على  
ما يبدو — لم يكن امامه مخرج آخر سوى الاستعانة بدورهم من أجل تنفيذ مخططاته  
السياسية (٣) . ومن أجل هذه الغاية فقد سعى الى اقامة علاقات مباشرة مع الاقباط  
منذ بدايات ظهور الحركة الوطنية ، كما عمد الى تذكيرهم ، في مناسبات عدة ، بطبيعة  
الخلافات الدينية والسياسية بينهم وبين عناصر هذه الحركة (٤) . وبذلك فقد كان كرومر

---

١ - Ibid., P. 338-9 .

٢ - Ibid., PP. 123-4 . وهي علاقات كانت تتراوح دائما بين اخاء وعداء .

٣ - Mellini, PP. 124-5 .

٤ - Seikaly , "The Copts", PP.339 - 40, and 151.

يسعى الى التآليف بين المصالح الانكليزية والمصالح القبطية ، على أمل ان يؤدي ذلك الى حصوله على تأييد الاقباط للإحتلال ، والى اضعاف الحركة الوطنية بقصر نواتها على العامل المسلم ، وتجريدها من العامل المسيحي ، وبالتالي اظهارها على انها حركة من لون واحد . وربما لهذه الاسباب ، من بين غيرها ، رأى أحد المؤرخين ان اقباط مصر قد شكلوا من دون شك اداة في يد الانكليز من اجل تنفيذ سياساتهم (١) . وما ان كرومر كان من طينة اولئك السياسيين الذين يعرفون كيف يجتذبون الفرص السياسية اجتذابا ، فهو لم يتروّد ابدا في ادخال العامل القبطي على اللعبة السياسية كضمانة لنجاح الأهداف البريطانية . ومن هنا يظهر خطأ ما ادعاه أغلبية المؤرخين من ان الاقباط لم يلعبوا دورا سياسيا اثناء الاحتلال البريطاني لمصر ، او انهم لم يمنحوا فرصة لعب مثل هذا الدور ، فالأرجح ان مثل هذا الدور توفر لهم بمساعدة مباشرة من الانكليز ومن المعتمد البريطاني بالذات ، على الأقل بين الأعوام ١٨٨٢ و ١٩١٤ . (٢)

وبتلخيص اكبر ، فان كرومر كان يسعى خلال فترة حكمه على الاغلب الى احد من

ثلاثة امور :

- ١ — التخفيف من حدة معارضة الحركة الوطنية من خلال ممالأة المسلمين ؛
- ٢ — تجزأة الوحدة الوطنية المصرية من خلال جذب الاقباط ، او العناصر الضعيفة بينهم على الأقل ، باتجاه الانكليز ، و

---

Ibid., P. 151 .

— ١

Ibid., P. 117-8 .

— ٢

٣- إظهار الطابع الاسلامي البحت للحركة الوطنية من خلال دفعها باتجاه الصراع مع الأقباط (١) .

وبالفعل فقد نجح كرومر ، وبعد عشر سنوات فقط من عمر الاحتلال ، في ان يوجد الشقاق بين المسلمين والأقباط . والدليل على ذلك أنهم منذ العام ١٨٩٧ بدأوا يعلنون عن شكواهم ويظهرون استياءهم من ظلمات المسلمين (٢) .

وفي نيسان / ابريل ١٩٠٧ ، خلف السيرالدون غورست اللورد كرومر كمعتمد لانكلترا في مصر (١٩٠٧ - ١٩١١) . وما ان تاريخ كرومر السياسي في مصر انتهى ، بفصل سي ، كتيبه قضية دنشواي (٣) ، فقد جاء غورست من بعده ليشيع جواً جديداً (٤) ، وتطبيقاً جديداً للسياسة البريطانية في مصر (٥) .

وبالنسبة للأقباط فقد كان وجود غورست في مصر دافعاً لهم للعب دور اكبر في الحياة السياسية المصرية (٦) ، ولكن بشكل مختلف عن الدور الذي كانوا يلعبونه ايام

---

١ - Ibid., P. 129 .

٢ - انظر : حامد ، ص ٢٣١ .

٣ - Arthur Gold-Schmidt, Jr., "The Egyptian Nationalist Party : 1892-1919", in: Holt, P. 320.

٤ - محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ( القاهرة : مطبعة مصر ، د . ت . ) ، ص ١٢٢ .

٥ - Mellini, P.151 .

٦ - Seikaly , "The Copts", PP.2-3 .

كرومر . فقد كان مخطط غورست السياسي في بداية عهده يقتصر على الاستمرار في الوضع القائم الذي خلفه سلفه ، مع تعديل بسيط عليه ، يشمل إقامة علاقات دبلوماسية طيبة مع خديوى مصر (١) . ويعتقد أغلبية المؤرخين ان سياسة غورست هذه ، والتي انتهجها بعد استلامه منصبه في مصر ، والتي عرفت بـ " سياسة الوفاق " (٢) ، هي التي عملت على تفريق الامة المصرية ، وعلى تحقيق ما لم تستطع سياسة كرومر ان تحققه لجهة اشارة الشقاق بين الخديوى والحركة الوطنية من جهة ، والاقباط والمسلمين من جهة أخرى . لكن غورست على الأرجح لم يكن يهتم كثيرا ، في بداية عهده ، بسياسة إضعاف الحركة الوطنية التي كان ينهجها سلفه (٣) . ولولا ان نجاح ثورة تركيا الفتاة الانقلابية في القسطنطينية في تلك الفترة ، وما رافقها من تصاعد في المد الاسلامي باتجاه مصر (٤) ، واتخاذ بعض الصحف المصرية المنحى الاسلامي التشدد (٥) ، واتجاه مصطفى كامل نحو تركيا لدعم حركته الوطنية ، دفع ببعض أعضاء الحكومة المصرية بالاضافة الى الاقلييات المسيحية في مصر ومنها الاقباط ، الى التخوف من عواقب هذه الحركة (٦) ، والى مطالبة بريطانيا

— ١ — Leeder, P. 335

٢ — بحر ، ص ٥٥١

— ٣ — Seikaly, "The Copts", P. 340

— ٤ — J. Alexander, The Truth About Egypt (London: Cassell, 1911), PP. 17-8 .

— ٥ — See: Gorst's Report for 1908, in: British Sessional Papers: no.1, 1909 ( Cd 4580), Vol. CV, P. 340.

— ٦ — P.G. Elgood, The Transit of Egypt (London: Edward Arnold, 1928), P.195.



بالحد من هذا الخطر العثماني المتجدد (١) ، لما تحول موقف غورست لجهة التحرك نحو أضعاف الحركة الوطنية (٢) .

ومع ذلك فإن موقف غورست هذا لم يكن نابعا تماما عن تعاطفه مع الاقلية القبطية ، او عن سياسة الوفاق التي كان ينهجها باتجاه خد يوى مصر ، اكثر ما كان متأتيا عن اعتبارات اخرى ، أهمها سياسة " التحديث " التي كان يعتمزم تطبيقها في مصر ، بالاعاز من الحكومة الجديدة في بريطانيا ، وهي السياسة التي وصفها هو نفسه في تقريره لعام ١٩١٠ بأنها كانت " تهدف الى تأهيل المصريين من أجل استلام زمام امورهم بأنفسهم (٣) " . وقد رأى أحد المؤرخين ان أساس الشقاق بين مسلمي مصر وأقباطها أيام غورست كان سياسة التحديث هذه التي بدأ بتطبيقها بهامرة بعد وصوله الى مصر . وهذه السياسة كانت تتطلب من غورست نفس كل الهيكليّة السابقة التي كانت موجودة في مصر منذ أيام محمد علي ، والتي كانت تضع اقلية الوظائف الحكومية في مصر ، وبخاصة الحسابية منها والمالية ، في يد الاقلية القبطية ، ووضع أساس هيكليّة جديدة تقوم على توزيع جديد للوظائف بحسب الخبرة ، من جهة ، والمهارة من جهة ثانية (٤) . والواقع انه ما أن بدأ غورست بتطبيق سياسته هذه الرامية الى تحديث مؤسسات الدولة

---

١ — بحر ، ص ٥٢ .

٢ — Seikaly , "The Copts", P. 174 .

٣ — British Sessional Papers, 1911, Reports for 1910, (Cd 5633), Vol. C 111, P. 247 .

٤ — Robert L. Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914 (New Jersey: Princeton U. Press, 1966), P. 308.

وتحضير الكوادر المصرية من أجل الحكم الذاتي والدستور ، حتى أحس الأقباط بأن موقعهم في مصر ، وكذلك مكانتهم التقليدية ، بدأت تهتز . ومع أن بعض أصحاب الفكر العلماني منهم ، من أمثال سلامة موسى ، وغيره من المثقفين الأقباط ، رحبوا في البداية بسياسة غورست هذه ، إلا أن أصحاب العقلية التقليدية وقفوا بوجهها وحاربوها بكل الوسائل ، وخاصة وأنهم رأوا فيها تهديدا كبيرا لمجرد بقاء ديانتهم .

ومع أن المؤرخ نفسه ينفي أن غورست سعى من وراء سياسته إلى الشقاق بين عنصرى الأمة ، هو يتهم في الوقت نفسه الأقباط بأنهم هم الذين أشاعوا أجواء التنافس والتنازع من أجل احباط مساعي غورست وتفشيل سياسته (١) ، إلا أن الاتفاق بين أغلبية المؤرخين الآخرين يميل لصالح المقولة الأخرى ، وهي المقولة التي تفيد بأن هم غورست الأول والآخر في تلك الفترة كان المضي قدما بتطبيق سياسته الجديدة ، مهما كانت النتائج المترتبة عليها ، والعقبات التي تقف بوجهها ، أو الوسائل التي يضطر إلى اللجوء لها ، حتى لو أدى به ذلك إلى إضعاف الحركة الوطنية ، وإلى إثارة نفقصة الأقباط ، وإلى تفعيل الخلاف الديني ، وإلى تقليب الفئات المصرية على بعضها (٢) . ومن هنا فإن غورست ، الذي ربما لم يعمد بوعي منه على إثارة الفجرات الطائفية في مصر (٣) (ربما لم تكن هذه نواياه من الأساس) ، ساهم بسياسته التي انتهجها ، بالإضافة إلى الحملة القبطية التي قامت في وجهه ، في إيصال البلاد إلى الحالة التي وصلت

---

١ - Ibid., P. 309-311 .

٢ - Seikaly, , "The Copts", P. 177.

٣ - Elgood, P. 195 .

اليها (١) . وفوق ذلك فقد عمد غورست ، المصمم على المضي في سياسته حتى النهاية ، الى الاستفادة من الحالة الراهنة من أجل تنفيذ مآربه . وبالفعل فإن أحد المؤرخين يكشف ان غورست هو الذي اوعز الي بعض الاقباط ببدء الهجوم على المسلمين ، مما دفع بصحيفة " مصر " في ايار / مايو ١٩٠٨ الى نشر مقالات عدة تهاجم فيها المسلمين (٢) . وفي الوقت نفسه ، يؤكد مؤرخ آخر ان غورست ايضا هو الذي أھار على أحد رؤساء تحرير الصحف الاسلامية ، وهو الشيخ علي يوسف ، بتسكير الخلاف . ولم يقف غورست عند هذا الحد ، بل ذهب الى حد الطلب من المصالح الحكومية المصرية في العام ١٩٠٢ اخراج احصاءات غير مطلوبة لتبيان نسبة الفوارق بين الأقباط والمسلمين ، إن من الناحية العددية ، او من الناحية الوظيفية ، او من الناحية التعليمية (٣) ، وكأنه يسعى من وراء ذلك الى تكملة ما بدأته الصحافة المصرية من حملة الفرقة الدينية .

اما الضربة الكبرى التي وجهها غورست للحركة الوطنية ، وبالتالي للعلاقات القبطية - الاسلامية ، فكانت بتعيين بطرس غالي ، رجل الدولة القبطي ، رئيسا للوزراء . فكان ذلك اثباتا جديدا للتهمة التي كانت تلصق به ، من انه كان يسعى للشقاق بين

---

١ — Mellini, P. 227 .

٢ — كيلاني ، ص ٢٠ - ٢١ .

٣ — موسى ، ص ٦٨ .

عناصر الامة (١) . والواقع ان ترفيع بطرس غالي الى هذا المنصب الحساس في الحكومة كان كافيا لتنظيم امكانية أية مصالح وطنية بين الأقباط والمسلمين (٢) . وبالتالي فإن اي تنسيق او تنازع بين الأقباط والحركة الوطنية ، بعد تعيين غالي ، لم يعد ممكنا . وربما كانت هذه غاية غورست الفعلية في النهاية ، أي عزل الأقباط عن أي موقع وطني داخل صفوف الامة ، وتحجيم دورهم بحيث لا يعود لهم أي نفوذ يذكر ضمن الحركة الوطنية . وكذلك تحويل جملة الاحقاد التي يكنها الوطنيون للانكليز باتجاه الأقباط (٣) .

ولكن ما لم يحسب له غورست حساما — على ما يبدو — هو ان يصل الشقاق بين المسلمين والأقباط الى المغترق الذي وصل اليه في العام ١٩٠٩ ، حين تحولت الصحف الاسلامية والقبطية الى ساحات معارك كلامية ، يكيل فيها كل طرف من الأطراف للآخر مجموعة من الاتهامات والشتائم ، هددت فعلا بكارثة وطنية على مستوى الامة ككل . وربما هذا ما حمل غورست على اطلاق انذار للأطراف المعنية في تقريره الذي أصدره عن مصر في العام ١٩٠٩ (٤) ، والذي أعقبته الحكومة البريطانية في آب / أغسطس ١٩٠٩ بتحذير شديد من أن تتدهور الامور الى درجة لا يمكن وقفها او السيطرة

---

١ — Seikaly , "The Copts", PP. 340-1 .

٢ — Ibid., P. 177 .

٣ — Ibid., P. 174 .

٤ — British Sessional Papers, 1909, Reports for 1908:no.1, — ٤  
1909 ( Cd 4580 ), P. 342.

عليها (١) . وما ان مكانة غورست في أعين الرأي العام البريطاني لم تكن من مستوى مكانة كرومر ، فقد خشي ان تؤثر حرب الصحافة المصرية على مواقف حكومته منه ، فطلب من بطرس غالي بحث قانون الرقابة على الصحافة الذي وضع أساسا في العام ١٨٨٢ ، الامر الذي ترك أثرا سيئا في نفوس المصريين جميعا (٢) .

وفي ٢٠ شباط / فبراير اغتيل بطرس غالي على يد احد عناصر الحزب الوطني ، فكان ذلك بمثابة الضربة الاخيرة لسياسة غورست الجديدة ، وانتصارا جديدا لمؤيدي سياسة الشقائي الطائفي في مصر ، ومناهضي الحكم الذاتي ، وهم اصحاب المصالح الارمنية في مصر (٣) . وعندما اشتدت نبرة الشكاوى القبطية ، مباشرة بعد اغتيال غالي وامتدادا حتى نهاية العام ١٩١٠ ، وبدأت هذه الشكاوى تأخذ منحى الاتهام لغورست نفسه (٤) ، عمد هذا الاخير في ١٠ ايار / مايو ١٩١١ الى كتابة تقرير طويل لحكومته ، حاول فيه على مدى اكثر من عشرين صفحة (٥) ، خمس منها عن الأقباط أنفسهم (٦) ،

---

١ — Mellini, P. 182.

٢ — هيكل ، تراجع مصرية وغربية ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

٣ — Seikaly , "The Copts", PP. 340-1 .

٤ — Mikhail , P. xii.

وكيلاني ، ص ١١٩ .

٥ — British Sessional Papers, 1911, Reports for 1910, 1911 —  
( Cd 5633 ), Vol. C 111, PP. 241-350.

٦ — Ibid., PP. 251-256 .

تهرئة نفسه من سوء الادارة البريطانية في مصر . وقد وصل الحد بغورست الى درجة التنصل من أن أية شكاوى قبطية وصلته أو أبلغت اليه <sup>(١)</sup> ، الامر الذي حدا بأحد المؤرخين المسيحيين الى وصف هذا الموقف من غورست بأنه كان ناتجا عن فشل سياسته في مصر فشلا ذريعا <sup>(٢)</sup> ، وهو الفشل الذي كان لبعض زعماء الأقباط يدا في كشفه واظهاره <sup>(٣)</sup> .

وفي ١٥ تموز/يوليو ١٩١١ ذكرت الصحافة المصرية والبريطانية على السواء خبر تعيين اللورد كيتشنر مكان غورست كمعتد بريطاني في مصر بشي من التوجيه . وحتى الصحف الوطنية المتشددة التي كانت دائما تأخذ موقفا متصليا حيال الانكليز امتدحت هذه المرة اختيار كيتشنر لما رأته فيه من مزايا " الاعتدال و " الحياد " و " الايجابية " <sup>(٤)</sup> . الا انها في الوقت نفسه أبدت تخوفها من عقلية كيتشنر العسكرية ونزعتة نحو التسلط في الحكم <sup>(٥)</sup> .

---

١ — Ibid., P. 252-253 .

٢ — رياض ، ص ١٥٢ .

٣ — Mellini, P. 212 .

٤ — Mikhail , PP. 135-7 .

٥ — Seikaly, "The Copts", P. 329 .

وفيما عزا وزير الخارجية البريطاني ، السير ادوارد غراي ، في خطاب له أمام مجلس العموم البريطاني ، في ١٨ تموز/يوليو ، التعمين الى " خبرة " اللورد كيتشنر المميزة بالشؤون المصرية ، والى ثقافته الواسعة ، وخصائصه الشخصية البارزة ، رأى محمد فريد ، رئيس الحزب الوطني ، في خطاب له أمام أعضاء الحزب في ١٤ أيلول/سبتمبر ، ان التعمين يمس فقط " أصحاب المنافع الشخصية والمصالح الذاتية " ، ويخيف " الطامعين بمراكز النفوذ والمناصب العليا " (١) . اما الأقباط فقد عبروا من جهتهم عن تفاؤلهم بـ " حياة " (٢) المعتمد البريطاني الجديد ، حتى لو كان ذلك على حساب شكاوتهم ومظالمهم .

وعلى ما يبدو فان تعيين كيتشنر ، وهو العسكري المتصلب ، في هذا المنصب الرفيع ، وفي تلك الظروف بالذات ، كان يعكس اقتناع الانكليز بفشل سياسة غورست المرننة والمخفية ، ورجعتهم في إعادة أحياء سياسة كرومر الحرة والصريحة ، ولو تحت نظام قسّاس وشديد مثل نظام كيتشنر (٣) . وكانت من بين أولى نتائج هذا الانقلاب في السياسة البريطانية بشخص كيتشنر إلغاء قانون المطبوعات ، وإطلاق حرية الصحافة (٤) ، وانحسار

---

١ — Mikhail , PP. 136-8 .

٢ — Seikaly , "The Copts", P. 330 .

٣ — تادرس ، ج ٤ ، ص ٤ — ٦ .

٤ — رياض ، ص ١٥٢ .

موجة الاضطرابات التي سادت البلاد على أثر اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء القبطي (١) ،  
وهل لجنة المؤتمر القبطي التي كانت تعد لمؤتمر جديس — (٢) ، وإيقاف الحملة  
الكلامية التي كانت الصحف القبطية تشنها على الحركة الوطنية والمسلمين ، وتعيين وزير  
قبطي للخارجية هو يوسف وهبة باشا ، وكذلك تعيين عضو قبطي في لجنة المراقبة  
القضائية بوزارة العدل يكون له الحق في الاشراف على القضايا الخاصة بالأقباط . كما  
كان من نتائج هذا التفسير الباشرة ان أعطى كيتشنر الأوامر لكافة الدوائر الحكومية  
للتقيد ببدأ المشاورة الكاملة في الحقوق بين الطوائف (٣) ، وان أصدر قرارا بتعميم  
تدريس الدين المسيحي في سائر المدارس الاميرية الابتدائية ، وتكليف الاساتذة الأقباط  
في هذه المدارس بتدريسه لجميع الطلبة المسيحيين . وكذلك توسط لدى الحكومة المصرية  
من أجل منح الأقباط مجانا مقدارا واسعا من أراضيها الحرة الكائنة في منطقة العباسية  
بمصر لكي يشيدوا عليها كلية الهندسة الجديدة والمستشفى الخيري القبطي (٤) . وأخيرا  
عمد كيتشنر الى انشاء جمعية تشريعية كجهاز استشاري للتشريع يحل محل الهيئتين  
السابقتين وهما الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . وما ان هذه الجمعية كانت

---

١ — Seikaly , " Coptic Communal Reform, " P. 265 .

٢ — British Sessional Papers, 1912, Reports for 1911,  
no.1 ( Cd 6149), P. 640 .

٣ — Seikaly , " The Copts " , PP. 331-3 .

٤ — تادرس ، ج ٥ ، ص ٤ — ٦ .



تقر — في قانون تشكيلها — مبدأ التمثيل الطائفي ، فقد كانت أول مؤسسة نيابية — من مؤسسات الدولة في مصر الحديثة — يتقرر في تكوينها رسميا هذا المبدأ (١) .

ورغم كل هذه الإصلاحات السياسية التي أدخلها اللورد كيتشنر على النظام المصري في فترة قصيرة ، فإن حالة التذمر والشكوى سرعان ما بدأت تطفئ على الجسور العام في البلاد . فمن جهة شعر الأقباط بنوع من الإحباط نتيجة احساسهم انهم لن يستفيدوا من كيتشنر أية فائدة ، مبالأخص وأنه واجههم منذ اليوم الأول لقدمه الى مصر بالرفض لمجرد النظر في مطالبهم التي كانوا ينادون بها أيام غورست . كما أنهم اصابوا بخيبة أمل اضافية عندما حدث اتفاق كبير بين أبناء الطائفة حول موضوع يتعلق بالأوقاف القبطية . فلما لجأ خصوم الكليروس الى كيتشنر حاملين مذكرة تعبر عن وجهة نظرهم يلتصون منه فيها ان يتدخل لحل هذه المشكلة حلا عادلا ، اعتذر لهم عن التدخل (٢) . ومن جهة اخرى فقد رأى الأقباط في انشاء الجمعية التشريعية على أساس مبدأ التمثيل الطائفي محاولة جديدة — دستورية هذه المرة — لفصلهم عن بقية الامة ، والنظر اليهم وكأنهم طائفة معزولة عن كافة المصريين (٣) .

---

١ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ١١٥ .

٢ — كيلاني ، ص ١٣٠ — ١٣٣ .

٣ — Seikaly , "The Copts", PP. 334-5 .

وربما هذا ما حمل الأقباط ، كنتيجة أولى لفشل محاولتهم في استئالة المعتمد البريطاني الجديد الى جانبهم ، على التقرب من المسلمين من خلال العزف على وتر " التسامح " و " الاخاء " و " الوثام " بين أبناء الوطن الواحد (١) . ولو لم تكن الظروف مواتية في تلك الفترة ، وبالخص لجهة الحذر الذي كانت تلاقيه سياسات كيتشنر الجديدة ومواقفه العنيفة من قبل الحركة الوطنية ، لما كانت لاقت رسائل الاقباط العاطفية الى المسلمين اي تجاوب من الطرف الآخر . ولكن على ما يبدو فان الطرفين كانا يشكسان في نوايا اللورد كيتشنر ، ويخشيان من رغبته الواضحة والمريخة في اسكات اي تحرك وطني اوقبطي (٢) . وهذا الخوف على الأرجح هو ما أعاد ترتيب المواقف على الساحة المصرية ، بحيث أصبح البريطانيون مجددا هم العدو الاول للمصريين ، وبحيث أصبحت الخلافات القبطية - المسلمة مرة أخرى من القضايا الثانوية الموضوعة - ولو مؤقتا - على رف الانتظار (٣) .

ومشكل عام فان الانطباع الذي يخرج به الدارس لتاريخ الاقباط خلال الفترة الاولى من الحكم البريطاني لمصر ، وهي الفترة التي سبقت اعلان المحمية مباشرة ، هو

---

١ - كيلاني ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

٢ - Seikaly , "The Copts", P. 341 .

٣ - Tignor, P. 311 .

ان الانكليز كانوا ينظرون الى الأقباط على أنهم أقلية " تتمتع بأكثر مما تستحق في الحياة المصرية " ، وتتوقع الحصول على المزيد من طريق البريطانيين (١) . وعلى هذا الاساس فقد تعامل الانكليز مع الأقباط بأسلوب استغلال هذه الطائفة ، وحصر دورها باستشارة النعرات واستحداث الشقاق في كل مرة ترغب فيها بريطانيا بتحريك الخلافات داخل الساحة الوطنية المصرية . وهذا الاستغلال كان يعكس في نهاية الامر حقيقة السياسات التي كانت الوكالة البريطانية تنهجها في مصر ، فهذه السياسات لم تكن تفوض فرضا على المصريين بقدر ما كانت تمرر عليهم تمريرا ، من دون الالتفات الى حقيقة الأوضاع السياسية داخل مصر .

## ٢ — الأقباط والقومية المصرية

في بداية القرن العشرين ، كان هناك موظف لدى بطريركية الأقباط يدعى حبيب جرجس . ومع ان عمل هذا الأخير كان متصلا بالتعليم الديني ، الا ان اهتماماته كانت أبعد وأوسع بحيث شملت كل النواحي الحياتية في المجتمع القبطي . وكانت القضية الأساسية التي تشغله هي " خصوصية أقباط مصر " ، فكان هو أول من استعمل تعبير " الأمة القبطية " ، الذي كان من دون شك يعني به شيئا اكبر من مجرد الكنيسة القبطية ورعاياها .

وكان أول ما بدأ به جرجس حملته هو بحث اللغة القبطية القديمة ، معتبرا أن ضرورات تطوير المجتمع القبطي تقتضي العودة الى البداية ، اي الى البدء بالتعليم من مراحله الاولى . وعلى هذا الاساس اقترح جرجس ، من بين أول الامور التي اقترحها ، انشاء مدرسة دينية في احضان البطريركية . فتأسست هذه المدرسة بالفعل في العام ١٩١٠ تحت اسم " المدرسة الاكليريكية " . ولم تتوقف اسهامات جرجس عند هذا الحد ، بل كانت له جهود اخرى أهمها دوره في انشاء مدارس الاحد ، التي قدر لها فيما بعد ان تلعب دورا كبيرا في الحياة القبطية المعاصرة . ويعتبر احد الكتاب المصريين ان كلي الخطوتين اللتين قام بهما جرجس ، خطوة انشاء المدرسة الاكليريكية من ناحية ، وخطوة انشاء مدارس الاحد من ناحية اخرى ، تضافرتا في ذلك الوقت معا لتصنعا تيارا قويا كان له تأثيره المحسوس بين الأقباط فيما بعد . وقد راح هذا التأثير يتزايد مع السنين ، فبدأ دينيا — ثقافيا بحثا ، ثم ما لبث ان أخذ نهضة سياسية بدأت تسمع بوضوح في المجتمع القبطي . وهذه النهضة كانت ، نهضة " القومية المصرية " .

اما الدوافع التي حملت جرجس على هذا الموقف ، فكانت تتلخص باثنتان : أولهما ، التحديات التي كانت تواجه مجتمع الأقباط من قبل المبشرين الاجانب ، وثانيهما ، التأثيرات الاسلامية التي رافقت نمو الحركة الوطنية (١) . ومن الناحية الاولى ، فإن عدة مؤرخين حملوا المدارس الاجنبية سبب تعصب الأقباط لقوميتهم . فوصفها رمزي تادرس مثلاً بأنها شكلت " خطراً عظيماً على قومية الأقباط وعقيدتهم الارثوذكسية " (٢) . وذهب محمد كيلاني مثله الى ان " ما تعرضت له معتقدات الأقباط من خطر الزوال على أيدي المدارس الاجنبية كان من الاسباب القوية التي دفعت بالاقباط الى ترويج فكرة القومية المصرية واللغة القبطية " . ثم برر مخاوف الأقباط بأنها كانت نابعة عن كون " معظم اغنيائهم وعظمائهم ، من الذين تعلموا في المدارس الاجنبية ، تخلوا عن جنسيتهم المصرية ، ووضعوا أنفسهم تحت حماية دولة أجنبية ، وتعينوا وكلاء لقناصل تلك الدول . فلم يكن يخلو مركز من المراكز من وجود وكلاء لقناصل الدول الأوروبية ، وكلهم من المسيحيين الخارجيين عن الكنيسة الارثوذكسية وعن القومية المصرية " (٣) .

اما بالنسبة الى الناحية الثانية ، وهي التي تتعلق بالتأثيرات الاسلامية للحركة الوطنية ، فقد كانت هي أساس الخلاف بين الأقباط والحركة الوطنية ، بخاصة وأنها

---

١ - هيكل ، خريف الغضب ، ص ٣٣١ - ٣٣٥ .

٢ - تادرس ، ج ١ ، ص ١٩ .

٣ - كيلاني ، ص ٥٦ - ٥٧ .

بدأت أصلاً مع الحماس الكبير الذي فجّره رواد "عصر النهضة" (١) في الأوساط المصرية الإسلامية ، وأواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ومنهم بالتحديد : رفاعية الطهطاوي ، وجمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده .

ومن خلال تحليل فكر هؤلاء الرواد الثلاثة ، يتبين أن الطهطاوي ( ١٨٠١ - ١٨٧٣ ) كان أول من حلّل فكرة " الأمة المصرية " ، وحاول شرحها وتبريرها . ومع أنه رأى أن مصر هي جزء من الأمة الإسلامية ، إلا أنه اعترف بأنها كانت قبلاً ، أي فسي العصور القديمة والحديثة معا ، أمة منفصلة ، تشكل موضوعاً مستقلاً للتفكير التاريخي . ثم اعتبر أن مصر ، على كونها سلعة ، ليست سلعة على سبيل الحصر ، إذ أن جميع من يعيشون فيها جزء من الجماعة الوطنية . ومن هنا فإن استنتاجات الطهطاوي بالنسبة للأقليات الدينية في مصر كانت تقليدية في الأصل ، وإن ظهرت بطابع عصري . فهو بدأ بالمفهوم الإسلامي للمسيحيين واليهود كنـ " شعوب محمية " ( أهل الذمة ) ثم انتهى بالدفاع عن الموقف الأكثر تساهلاً معهم ، وقال بوجوب منحهم الحرية الدينية الكاملة ، وجواز معايشة المسلمين لهم ( ٢ ) .

وتأتي أهمية فكر الطهطاوي في تلك المرحلة من أنه أول مفكر في العالمين العربي والإسلامي ميز بين " الوطن " و " الأمة " ، وعبر عنهما بوضوح تام بقوله : " . . . فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن منها يجب على أعضاء الوطن في حقوق بعضهم على بعض

---

١ - يوسف ، ص ١١١ - ١١٣ .

٢ - حوراني ، ص ٩١ - ١٠٥ .



يُحلى كان يعني ايضا تضامن الامة والشعور بالمسؤولية لدى كل من ابنائها تجاه الآخرين  
وتجاه المجموع ، والرغبة في العيش معا في المجتمع الواحد والعمل معا لخيره . وما رأه  
الافغاني ايضا ان الرابطة الدينية لا تتعارض مع الروابط القومية القائمة بين أقوام ينتمون  
الى أديان مختلفة ، ومن هنا ندأوه الى المسلمين في مصر والهند قائلا : " عليكم ان  
تتقوا الله في . . حسن المعاملة وأحكام الالفة في المنافع الوطنية بينكم وبين أبناء اوطانكم  
وجيرانكم من أرباب الاديان المختلفة " بل ومن هنا دعوته الى تضامن طبيعي يتعدى  
الامة ، وهو ذلك التضامن الذي يربط بين جميع شعوب الشرق التي يشهد لها التوسع  
الاوروسي .

غير انه يبقى صحيحا ايضا ، بالرغم من كل هذا ، ان الافغاني رأى ان ما من نوع  
من أنواع التضامن الطبيعي ، ولا حتى حب الوطن ، يمكن ان يحل في قلوب المسلمين  
محل الرابطة التي خلقها الاسلام ، اذ ان الوحدة الحقيقية في الامة الاسلامية انما تقوم  
على الاعتقاد الديني المشترك (١) .

وعندما كتب محمد عبده ( ١٨٤٨ - ١٩٠٥ ) (٢) ، من جهته ، عن المؤسسات  
السياسية ، كانت تتجاذب أفكاره ، كما تتجاذبت أفكار أستاذ الافغاني ، نزعتان : فكرة  
الوحدة السياسية للامة بمعناها الاسلامي ، وفكرة الامة بالمعنى الحديث . فكان يرى بأن

---

١ - حوراني ، ص ١٣٦ - ١٤٩ .

٢ - انظر ملخص عن كتاباته السياسية في : قدرى قلمجي ، ثلاثة من أعلام الحرية : جمال

الدين الافغاني - محمد عبده - سعد زغلول ( بيروت : دار الكاتب العربي ،

( د . ت . ٠ ) ) ، ص ١٥٣ - ٣١٣ .



التاريخ والمصالح المشتركة بين الذين يعيشون في البلد تخلق رابطة عميقة فيما بينهم — بالرغم من اختلاف الأديان . وكان يعتقد ان الوحدة ضرورية في الحياة السياسية ، وأن أقوى أنواع الوحدة إنما هو وحدة الذين ينتمون الى البلد الواحد ، أي ذاك المكان الذي لا يعيشون فيه فحسب ، بل يجدون فيه أيضا مجالا لممارسة حقوقهم وواجباتهم العامة ، وأن انتساب غير المسلم الى الأمة لا يقل أصالة عن انتساب المسلم نفسه اليها ، وأنه يجسب أن تقوم علاقات طيبة بين أبناء الأديان المختلفة ، وأن من واجبات المسلمين ان يتقبلوا مساعدة غير المسلمين لهم في شؤون الخير العام .

وكان للأمة المصرية في اعتقاد محمد عبده كيان مستقل ، لكنها كانت — كالأمة فسي مجموعها — في حالة انحطاط داخلي ، ولم يكن بإمكانها ان تأمل في حكم ذاتها قبل ان تصلح نفسها . وكان مثل محمد عبده الأعلى في الحكم قريبا من المثل الأعلى لدى فقهاء القرون الوسطى : حاكم عادل يحكم وفقا للشريعة ومشورة الاعيان من الشعب <sup>(١)</sup> . ومعنى آخر فان حاكم مصر في نظر محمد عبده كان يجب بالضرورة ان يكون مسلما <sup>(٢)</sup> . أي ان ما كان محمد عبده يسعى الى افهامه في المجالي الاجتماعي والسياسي هو ان " الدين وحده هو القادر على توحيد الأمة وتجسيد الوعي الوطني ودعم التضامن بين مختلف عناصر المجتمع "

---

١ — حوراني ، ص ١٩٠ — ١٩٣ .

٢ — Behrens- Abouseif, P. 193 .



الأقباط على أنهم جزء من نسيج الشعب الواحد ، وان مستقبلهم يكمن في وطن واحد مسع المسلمين (١) .

ثانيا ، يرى الأقباط أنفسهم على أنهم البقية الباقية من سلالة المصريين القدامى ، وأنهم — كمجموعة دينية — يمثلون الرابط الحي بين مصر الفرعونية ومصر الحديثة (٢) ، وأنهم لم يختلطوا بغيرهم من الاجناس التي وفدت على مصر ، ويرون ان كلمة "أقباط" كانت تعني " مصريين " ، ولكنها بعد دخول الاسلام الى مصر ، أصبحت مقصورة على المسيحيين وحدهم . ويعتبر الأقباط ايضا ان مفهوم الأغلبية ، والأقلية في مصر هو مفهوم سياسي ، لأن الأقباط لا تنطبق عليهم مواصفات الاقلية ، لانهم جزء من أصحاب البلاد الاعليين ، بقى مسيحيا بعد الفتح الاسلامي (٣) .

ثالثا ، يفخر الأقباط بأنهم الذين أبقوا " القومية المصرية " حية عبر احتفاظهم بأسمائهم القبطية ، دليلا على مصريتهم ، بل حرصوا على اعطاء اولادهم هذه الاسماء

---

١ — طارق البشري ، " مصر الحديثة .. بين احمد والمسيح " ، الكاتب ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٩ (نيسان /ابريل ١٩٧٠) ، ص ١٠٢ — ١٠٣ .

٢ — Wendell, P. 163 .

٣ — غالي شكري ، " الأقباط والروائي المسلم في مصر " ، الناقد ، السنة ١ ، العدد ٥ (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٨) ، ص ٣٨ .

ليميزوا أنفسهم عن بقية المصريين (١) ، وكذلك حرصوا على تسمية صحفهم ونواديهم  
بأسماء فرعونية (مثل : "مصر" و "الوطن" و "فرعون" و "رمسيس" ....) (٢) .

رابعا ، اتجهت حركة الأقباط الثقافية على امتداد القرن التاسع عشر الى الأتباط  
بقضية الدولة القومية المستقلة ، وهو الامر الذى تبنى في مجالين : التعليم والثقافة  
العربية الاسلامية . فمن جهة التعليم ، سبقت الاشارة الى جهود البطريرك كيرلس الرابع  
بانشاء مدارس قبطية - أهلية (وطنية) ، هدفها الأول مقاومة الاغراءات التي كانت  
تشكلها مدارس الارشاليات الاجنبية لأبناء مصر ، وبخاصة الأقباط . وقد تطورت هذه  
المدارس فعلا لتصبح مؤسسات تعليمية وطنية تلتزم مناهج مثيلاتها من المدارس الاميرية ،  
وتخضع لاشرف الدولة ، ولمقرراتها الدراسية ، مما جعل منها بالفعل مؤسسات تعليمية  
لأبناء الأقباط والمسلمين معا .

ومن ناحية الثقافة العربية والاسلامية ، فإن أحد الباحثين المصريين ربط بين  
انتشار الأقباط بأعداد كبيرة في مختلف الادارات الحكومية ، وبين سمي هؤلاء الى دراسة  
اللغة العربية والتعرف على التراث العربي والاسلامي . وذهب الباحث نفسه الى ان بعض

---

١ - كيلاني ، ص ٤٥ - ٤٦ .

٢ - المقطع ، ١٩٠٥/٩/٢٣ .

المؤرخين الأقباط كانوا يتجنبون استخدام العامية في كتاباتهم ، وأنه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عرف الأدب القبطي العربي كتاباً عدة اقترنت أسماءهم بلقب " الأزهري " (ومنهم مخائيل عبد السيد الأزهري ، ووهبي تادرس الأزهري ، وغيرهم ٠٠٠) (١) . وزاد طارق البشري على ذلك بالقول إنه " كان للأقباط قديماً رواق بالأزهر يتلقون فيه العلوم المنطقية والشرعية " ، وذكر من بين الذين درسوا بالأزهر أولاد العساكن قديماً ، وهم من كبار مثقفي الأقباط ولهم مؤلفات هامة ، وميخائيل عبد السيد ، صاحب صحيفة " الوطن " ، ووهبي تادرس ، وفرنسيس العتر (٢) ، وجندي إبراهيم (٣) حديثاً ٠٠٠

خامساً ، يرى الأقباط أنفسهم على أنهم المثل الحي للقومية المصرية (٤) ، على أساس أنهم كلما رأوا بوادر أمل في أحياء هذه القومية لم يتورّدوا في تشجيعها . وهذا وهذا ما حصل باعتقادهم عندما حاول محمد علي الاستقلال بمصر عن الحكم التركي ، وسعى إلى استعادة القومية المصرية وأحيائها ، فكان الأقباط من ورائه يشجعونهم ، وينظمون له حركته ويمعنونه على القيام بها . كما لعب بعض زعمائهم دوراً في زحزحة الوجود

---

١ — يوسف ، ص ١٢٢ — ١٢٤ .

٢ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٤٣ .

٣ — كيلاني ، ص ٢٤ — ٢٥ .

٤ — Otto F.A. Meinardus, Christian Egypt: Faith and Life — (Cairo : The American U. in Cairo Press, 1970 ), P. 46.

التوكل في مصر ، وخاصة ابان السنوات الثلاث التي قضتها الحملة الفرنسية في مصر ، وأبرزهم المعلم يعقوب ، الذي انشأ جيشاً قبطياً قامت فرنسا بتسليمه وحملته القيام ببعض المهمات لحساب جيشها في مصر . وقد وصل الحد ببعض الأقباط ان رأوا في المعلم يعقوب أول من نادى باستقلال مصر في العصر الحديث (١) .

اذن ، هذه كانت باختصار نظرة الأقباط الى مفهوم " القومية المصرية " ، وهي نظرة ، وان كانت لها بعض المؤثرات التي تدل عليها والتي يمكن رصد ها من خلال بعض الاحداث التي جرت في القرن التاسع عشر ، الا أنها زمنياً لم تظهر الى الوجود الا مع انهيار الدولة العثمانية ، وانتشار فكرة الجامعة الاسلامية التي حمل لواءها مفكرون مسلمون مثل الطهطاوي والافغاني وعبد .

ومع ان الجهد والذكاء ، الذي بذله هؤلاء الرواد الثلاثة للتعبير عن فكرة " الجامعة القومية " تعبيرا يرفع شبهات التعارض بين الدين والانتماء القومي وينمسي فكرة هذه الجامعة بخير عراك حقيقي مع العقيدة الاسلامية ، كان كبيراً (٢) ، الا أنه لم ينجح تماماً في تذليل مخاوف الأقباط ، وخاصة في الايام الاولى للحركة الوطنية ، من

---

١ — بدوي ، ص ٢٦ — ٢٨ .

٢ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٤٤ — ٤٥ .

مفهوم الامتزاج الحضاري بين المسلمين والأقباط في مصر ، وهو المفهوم الذي حاول أن يبلوره رواد الفكر الاسلامي في ذلك الوقت . وكذلك الامر ، فان شعارات "مصر للمصريين" (١) ، و "مصريون أولا" (٢) ، التي أظهرت مع بدايات حركة عرابسي ، ومع تأسيس الحزب الوطني للمرة الاولى عام ١٨٧٩ وللمرة الثانية عام ١٨٩٦ ، كشعارات سياسية تعبر عن الجامعة الوطنية ، لم تنفع هي ايضا في ازالة البلبلة الفكرية والسياسية التي برزت أيام الثورة العرابية (٣) ، والتي كان أساسها ذلك الخلاف على تأكيد هوية مصر ، فيما اذا كانت "اسلامية" ، او "فرعونية" او "مصرية" او "قبطية" (٤) .

وعند بداية الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ ، عادت وطرحت مجسداً مسألة العلاقة بين الاسلام والقومية المصرية من جهة ، والأقباط والقومية المصرية مسن جهة ثانية ، على بساط البحث ، فكان للانكليز دور كبير في احيائها . وقد نشأت هذه العلاقة وتفاعلت هذه الموة في ظل تيارات فكرية غريبة ، كان لها أثرها الكبير في تكوين المثقفين والمتعلمين من الأقباط ، وعلى الاخص الصفوة من بين أبناء المتحولين بينهم ، وهي التيارات التي حملت افكار "عصر التنوير" الفرنسي من جهة ، و "الليبرالية"

---

١ — جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والاحزاب في مصر : من ١٨٦١ الى ١٩٥٢ ،

ترجمة سامي الليثي ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ( د . ت . ) ) ، ص ١٠٩ .

٢ — Vatikiotis, P. 208 .

٣ — Severianus, P. 77 .

٤ — حنا ، نعم ٠٠٠ أقباط ، ص ٧٣ — ٧٤ .

الانكليزية ، من جهة أخرى (١) .

ومع أن قصد الانكليز من وراء إعادة أحياء هذه العلاقة كان إضعاف الحركة الوطنية من خلال إظهار لونها الاسلامي (٢) ، وأنقص نفوذ الجامعة الاسلامية داخل مصر من خلال تخييب أمل المصريين المسلمين بثورة تركيا الفتاة الانقلابية في القسطنطينية (٣) ، وإغفال أي دور للأتقياء داخل الاحزاب الوطنية (٤) من خلال إثارة نزعاتهم التقليدية ضد المسلمين (٥) ، وتأليب المسلمين أنفسهم ضد فكرة القومية المصرية من خلال توضيح العلاقة بين الاسلام وبينها ، وإظهار أن فكرة " الأمة المصرية " إذا ما تحققت ككيان ذي وجود سياسي منفصل ، فهي تقتضي إنكار وحدة " الأمة الاسلامية " سياسيا (٦) .

لكن الذي حصل أن الصراع الذي كان يخطط له الانكليز ، والذي كان بإمكانه أن يكون صراعا بين " قوميتين " تميشان في وطن واحد ، أدى خلافا للتوقعات السلي صهر النزعة الاسلامية المصرية من جهة ، والفكر القبطي من جهة ثانية ، في فكرة واحدة

---

١ — أبوزيد ، ص ٧٠ .

٢ — Seikaly, " The Copts " , P. 339 .

٣ — Elgood, P. 195 .

٤ — Seikaly, " The Copts", PP. 339-40 .

٥ — Tignor, P. 309 .

٦ — حوراني ، ص ٢٣٥ .

٧ — بدوي ، ص ٢٣ .



هي " القومية المصرية " . ومع ان الانكليز حاولوا جهدهم مقاومة هذا التوجه ، اما مسن خلال اتباع سياسة " فرق تسد " — ولو مواربة — على يد معتمديهم في مصر ، واما من خلال اطلاق الفكرة القائلة بأن " مصر لا تشكل أمة ، ولا يمكنها تحقيق كيان وطني مستقل " ، الا ان بعض الأصوات — من غير رجال الدين — ظهرت في مصر في تلك الفترة مؤكدة وجود أمة مصرية يجب ان تحكم نفسها بنفسها . وكان مصطفى كامل ( ١٨٧٤ — ١٩٠٨ ) هو مؤسس هذه الوطنية الجديدة وزعيمها .

وكانت أفكار مصطفى كامل الرئيسية تتمحور حول وضع حد للاحتلال البريطاني بمساعدة دولة ثالثة ، هي اما فرنسا ، الخصم التقليدي لانكلترا في الشرق الادنى ، واما تركيا . وازافة الى هذا ، كان كامل يؤمن بأن مصر هي أمة واحدة ، لكنها بنظره كانت جزءا من عالم اكبر ، لا يل من عدة عوالم : العثماني ، والمسلم ، والشرقي . فكان يرى ان على مصر ان توطد علاقاتها مع كل من هذه العوالم الثلاثة . وكانت " الوحدة الوطنية " تعني بالنسبة لكامل الاحساس بالانتماء الى الأمة وبالمسؤولية تجاهها ، اي انها بمعنى آخر وحدة قائمة على " الشعور " ، وموضوع هذا الشعور — بالنسبة لكامل — لم يكن لا اللغة ولا الدين ، بل أرض مصر . فكان يعتقد انه لا يجوز للغة او للدين أو للوضع الحقوقي ان يؤثر في تعيين من يمكن ان تشملهم " الوطنية " ، فهي تضم مبدئيا جميع القاطنين في مصر . وقد رأى كامل ان هذه الرابطة تقوم بين الأقباط والمسلمين ، الذين عاشوا معا طيلة عدة قرون في منتهى الوحدة والتجانس . ولذلك فهو لم يكن يرى ضرورة ان يتخلى اي من الفريقين عن دينه ، او ان تكف مصر عن كونها اسلامية قبل كل

شيء " ، فهناك دأثرتان : الدين والحياة الوطنية ، وليس من داع ان يقوم نزاع بينهما ،  
بخاصة وان الدين الحقيقي يعلم الوطنية الحقيقية (١) . وعند مصطفى كامل ايضا ان  
المسلمين والأقباط في مصر أمة واحدة ، وأنه لا تناقض في الوط بين الجامعة الإسلامية  
والجامعة الجنسية ، لأن الدم الذي يجري في عروق أظب مسلمي مصر هو نفسه الذي  
يجري في عروق الأقباط ، ولأن " مسيحية " الأقباط لم تكن تتعارض مع " مصريتهم " (٢) .

وفي العام ١٨٩٤ ، بعد بروز اسم مصطفى كامل كزعيم لفريق من الشبان أخذ  
يعرف اجمالاً ، وأمام صحافة الغرب ، بـ " الحزب الوطني " ، أخذ هذا الحزب - غير  
الرسمي - يدعو المصريين عموماً ، والأقباط خصوصاً ، الى دعم الحركة الوطنية من أجل  
تحقيق الوحدة القومية التي كان يسعى اليها . فاستطاع في الفتوة الأولى من حياة الحزب  
ان يجد آذانا صاغية واستحساناً لدى بعض المثقفين من الأقباط (٣) ، الذين لم يسروا  
في دعوة كامل مجرد صورة أخرى عن " التماح " (٤) الديني الذي كان يدعو اليه  
المفكرون المسلمون ، بل نوعاً من " التضامن " الوطني القائم على ركائز سياسية واجتماعية

---

١ - حوراني ، ص ٢٣٦ - ٢٥١ .

٢ - Seikaly , " The Copts " PP.342-3 .

٣ - Carter, P. 10 .

٤ - Seikaly , " The Copts " P. 130 .

وثقافية (١) ، بدلا من الركيزة الدينية (٢) . ومع ذلك فان اسم أية شخصية قبطية لسم يبرز في تلك الفترة من ضمن المجموعة التي التفت حول مصطفى كامل وحركته في أواخر القرن التاسع عشر (٣) . وأسباب ذلك كانت عدة ، منها : أولا ، ان برامج التجمعات الوطنية التي كانت قائمة في تلك الفترة ، وبالاخص الحزب الوطني ، لم تكن محدودة أو متضمنة لايدولوجيات سياسية واضحة ، كما أنها فوق ذلك لم تكن تمتلك أية نظرة ثابتة ومركزة لدر الاقليات السياسي في العمل الوطني .

وثانيا ، فان الأقباط - كطائفة دينية - لم يكونوا موحدي الرأي من الناحية السياسية ، بقدر ما كانوا مفتتين الى مجموعات أفراد او تكتلات لكل منها موقفه الشخصي الذي يتغير بحسب الظروف السياسية المتبدلة والمصالح الشخصية (٤) .

وثالثا ، فان الانكليز كانوا منذ بداية الاحتلال سنة ١٨٨٢ يحاولون جهدهم استغلال الأقباط لاجداث شرح داخل الحركة الوطنية ، الامر الذي حدا بالأقباط الى اتخاذ موقف مخالف تماما للخط الوطني منذ أوائل القرن العشرين ، وبالتحديد منذ

---

١ - Behrens - Abouseif, P. 195

٢ - Israel Gershoni and James P. Jankowski, Egypt, Islam, and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930 (New York: Oxford U. Press, 1986), P. 8

٣ - Behrens - Abouseif, 193

٤ - محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، الجزء الاول : من الثورة العربية الى قيام الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) (القاهرة : مكتبة الآداب ،

العام ١٩٠٣ (١).

ورابعا ، فان الأقباط عبروا أكثر من مرة عن خشيتهم من الوسائل العنيفة التي كانت تنهجها الحركة الوطنية لتحقيق أهدافها (٢) .

اما السبب الخامس والاهم ، فهو يرتبط بمسألة عدم ثقة الاقليات في مصر ، وبخاصة عامة الأقباط ، بالمهادي ، التي أعلنها مصطفى كامل . وقد أخذ عليه هؤلاء في ذلك الوقت ضعف ايمانه بتلك المهادي ، لا بل استعدادة لتضحياتها في سبيل بلوغ السلطة ، او من أجل المصلحة الوطنية كما كان يفهمها ، هذا فضلا عن : أنهم رأوا خطرا في اثارة لقوى شعبية يستحيل عليه ضبطها فيما بعد . ويصح هذا أيضا على علاقاته بالجاليسات الأجنبية في مصر ، فهو لم يحاول استثمارها اليه فحسب ، بل كان يصرح بأن للأجانب والمصريين مصلحة واحدة في منع البريطانيين من الاستيلاء على كل شيء في مصر ، وأن الأجانب ينفعون مصر نفعاً حقيقياً ، فهم " طلائع المدنية الغربية " فيها ، و " ضمانة التقدم والرفاهية " ، وهو الامر الذي أثار شكوك الأقباط ومخاوفهم مما (٣) .

---

١ - Mellini, P. 24 .

٢ - Seikaly, " The Copts " PP. 142-5 .

٣ - حوراني ، ص ٢٥١ .

لكن أكثر ما نفّر الأقباط من حركة مصطفى كامل كانت علاقته بالامبراطورية العثمانية ، وخاصة من بعد "الاتفاق الودي" عام ١٩٠٤ ، ومن بعد انسحاب فرنسا ( التي كان يأمل ان تساعد ضد سلطة بريطانيا وخطتها ) من فاشودا ، مما أكد له بأنها لم تكن قادرة أو عازمة على تحدي مركز بريطانيا في وادي النيل . فنند ذلك اليوم حصل التحول في موقف مصطفى كامل ، وهو التحول الذي دفعه الى حصر آماله في قوة السلطان العثماني من بين جميع القوى الاخرى . فكان يقول مثلا إن بقاء الامبراطورية امر ضروري للجنس البشري ، وإن انهيارها قد يؤدي الى حرب عالمية ، وإن على المسلمين ان يلتفتوا حول عرش السلطان ، وإن هذا الالتفات مهم لمصر بنوع خاص ، لأن الدول الكبرى لا تستطيع ان تفعل بها ما تريد (١) ما دام السلطان سيذا .

وقد فسر الأقباط ذلك بأن مصطفى كامل كان من الدعاة المتحمسين لفكرة الجامعة الاسلامية (٢) ، ووصفوا فكره بأنه كان " خليطا من التيار الوطني المصري ممزوجا بالانتماء الى الرابطة او الجامعة الاسلامية مثلة في الولاء للسلطة العليا والخلافة العثمانية في الآستانة " (٣) . وقد ذهب أحد المؤرخين المسيحيين الى حد اتهام

---

١ — المصدر نفسه ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

٢ — بدوي ، ص ٢٦ — ٢٨ .

٣ — حنا ، نعم ١٠٠٠ أقباط ، ص ٧٠ .

مصطفى كامل بأنه لم يكن " وطنيا كاملا " ، وأنه كان يسعى الى استقلال مصر من خلال ربطها بتركيا . وأضاف هذا المؤرخ انه " اذا كان مصطفى كامل قد تنصل في خطبه من تهمة اخلاص مصر لتركيا ، فقد كان صادقا في ذلك ، فهو بايمانه بالجامعة الاسلامية بمصر - دينيا وسياسيا - لا يجد تعارضا مطلقا بين تسمية مصر للدولة العليا وكونها مستقلة استقلال تاما (١) . كما انتقد مؤرخ آخر " دأب مصطفى كامل على تأييد أحقية المسلمين دون سواهم بحجة أنهم يدعون دين الدولة الرسمي " (٢) . ووصف ذلك بأنه كان من ضمن برنامج كامل لتجديد سياسة الجامعة الاسلامية . وكتب مؤرخ ثالث يقول إن الحزب الوطني لم يكن يدعو الى الاستقلال ، بل كان يريد إجلال الانكليز المسيحيين ليعيد البلاد الى السيادة العثمانية . وأضاف ان فكرة الجامعة الاسلامية التي كان ينادي بها الحزب الوطني لا تؤدي الا الى ارجاع مصر الى الحكم التركي (٣) . اما تادرس ، فقد اتهم مبادئ الحزب الوطني بأنها كانت صبغة " بصبغة الجامعة الاسلامية ، حتى في ذات مطالباتهم (مصطفى كامل وجماعته ) بالدستور والاستقلال . فيراهم اذا طلبوا الدستور كان لذلك معنى لديهم غير المعنى المتداول لدى الاسم المتحضرة . اي انهم يطلبون دستورا يسلم مقاليد الاعمال والاحكام في البلاد الى فئة

---

١ - رياض ، ص ١٢١ - ١٢٣ .

٢ - تاجر ، ص ٢٥١ .

٣ - كيلاني ، ص ١٢٢ .

من أبنائها دون الأخرى . وإذا طلبوا الاستقلال كان فقط لجلاء المحتلين المسيحيين  
ومقاومة سيادة العثمانيين المسلمين ولو في بقائها منافية لمعنى الاستقلال الصحيح \* (١) .  
وقد شاركت كذلك الصحيفتان القبطيتان " الوطن " و " مصر " ، في الحملة الموجهة  
هذه الحزب الوطني . فكتبت الأولى تقول إن " من ينادي لجعل مصر بلدا إسلاميا إنما  
يتجاهل بذلك حقوق الأقباط ويسى معاملتهم في أرض أجدادهم " . بينما هاجمت  
الثانية الحزب الوطني على أنه " حزب الهلاك والشر " (٢) . وقد شاركتهم " المقطم "   
في بعض الأحيان بهذا الهجوم . معتبرة (٣) أن شعار الحزب الوطني المصري هو (مصر  
للمسلمين) وأن هذا هو الذي يعنونه ( مصطفى كامل وجماعته ) والذي يقصدونه فسي  
قولهم ( مصر للمصريين ) \* (٤) . ويقول لببيب رزق بهذا الخصوص : " إن الشبان الأقباط  
بالرغم من شرائهم لصحيفة " اللواء " فانهم لم ينضوا للحزب الوطني " . وعاد بذلك إلى  
سببين : أحدهما أنهم كانوا يشعرون بالاستياء من الدعوة الدينية داخل الحزب الوطني ،  
وثانيهما أنهم كانوا يضيّقون بالدعوة العثمانية (٥) .

وعلى هذا الأساس فقد ظل الفتن يسود العلاقات بين الأقباط والحزب الوطني  
طوال السنوات الأولى من القرن العشرين . وقد حاول الأقباط الاحتواء ما أمكنه  
بـ " الاتجاه الإسلامي " داخل الحزب بالمغالاة في رفع شعار الوطنية ، والترويج لفكرة

---

١ — تادرس ، ج ٢ ، ص ١٥ .

٢ — Behrens-Abouseif, PP. 195-6 .

٣ — المقطم ، ١٩٠٨/٩/٥ .

٤ — لببيب يونان رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني : ١٨٨٢ —

١٩١٤ ( القاهرة : مكتبة الانجلو — المصرية ، ١٩٢٠ ) ، هامش رقم (١١) ، ص ٣٩ .

"القومية المصرية" (١) ، واعتبار ان الوطنية القبطية انما هي حامية للوطنية المصرية  
بغض النظر عن اعتبارات الدين .

ولكن هذا التهمج من طرف الأقباط على الحزب الوطني ودعوته لم يكن يعني  
بالضرورة ان مخاوف الأقباط وشكوكهم كانت مبررة . فمصطفى كامل ، باعتراف اغلبية  
المؤرخين ، لم يكن يريد ان تقع مصر مجددا تحت الحكم العثماني ، ولم يكن حديثه  
عن "التضامن الاسلامي" مرادفا لاقامة دولة اسلامية واحدة ، او تعبيرا عن بغض أعمى  
لجميع من كانوا غير مسلمين (٢) . كما ان الحزب الوطني لم يكن داعية للخلافة الاسلامية ،  
ولا كان عاملا على عودة السيادة التركية ، ولا كان عازما على انشاء دولة اسلامية شاملة ،  
بقدر ما كان يسعى الى اقامة علاقة "تكتيكية" (٣) مع الامبراطورية العثمانية ، تتيح له  
استخدام نفوذها ضد الاحتلال الانكليزي (٤) ، والى ازالة الضعف الكامن داخل المجتمع  
المصري من خلال "إحياء" المفاهيم الاسلامية بين المصريين بأسلوب ومفهوم جديد يسن  
استوحاها كامل من ثقافته الليبرالية الفرنسية (٥) .

ومع ان بعض المؤرخين يأخذ على مصطفى كامل انه أخطأ في حديثه مطولا عن

---

١ — كيلاني ، ص ٤٥ .

٢ — حوراني ، ص ٢٤٨ .

٣ — Goldschmidt, P. 317 .

٤ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٦٠ .

٥ — Seikaly, "The Copts", PP. 341-2٠ .



شؤون الاسلام والمسلمين ، وأخطأ في توظيف صحيفة " اللواء " التابعة للحزب فسي المهارات الذهبية التي كانت دائرة بينها وبين الصحف القبطية المصرية ، وأخطأ فسي انزلاقه احيانا الى نوع من التعصب الديني ضد الأقباط في مصر ، حتى عابه الأقباط أنفسهم <sup>(١)</sup> ، الا اني خطأه هذا لم يكن من صميمه وحده . فقد كان مصطفى كامل على ما يبدو واقعا بين نارين : اما الاحتفاظ بمصدر القوة المتأتي عن الحماس الديني والاستغناء عن خدمات هذه الاقلية التي لا يستهان بها من المسيحيين ، وأما التخلص من الطابع الديني الذي التصق بالحزب يدمج " الوطنيين " من الأقباط مع بقية اعضاءه <sup>(٢)</sup> .

وكان من الممكن ان يكون لهذه الازدواجية في فكر مصطفى كامل وخطبه تأثيرها البالغ على علاقته بالأقباط والأقليات المصرية الاخرى ، من جهة ، وعلى علاقته بالمسلمين ورفاق حزبه ، من الجهة الاخرى ، الا ان الاحداث التي جرت في تلك الفترة كانت كقيلة بحل السألة لصالحه وصالح الحزب الوطني . وقد بدأت هذه الاحداث باتفاق ١٩٠٤ الودي بين بريطانيا وفرنسا ، وهو الاتفاق الذي شكل صدمة كبيرة لكثيرين من المصريين . ومن بعد هذا الاتفاق جاءت الحرب الروسية - اليابانية لتدخل عاملا جديدا

---

١ - عبد اللطيف حمزة ، أدب المقالة الصحفية في مصر : الجزء الخامس : مصطفى كامل ( صاحب اللواء ) ( القاهرة : لجنة الجامعيين لنشر العلم ، ١٩٥٢ ) ، ص ٢٥٣ .

٢ - الفقي ، ص ٣٣ .

في حسابات الشرقيين الذين لم يكونوا يقدرّون إمكانات هاتين الدولتين . كما كانت لحوادث " طابا " سنة ١٩٠٦ أثرها في عهد العداء البريطانيّين ، وخاصة وأن المسلمين في مصر كانوا لا يزالون يتعاطفون مع مسلمي تركيا (١) .

أما الحادثة الأكبر والأخطر التي تركت أثرها بشكل كبير على العلاقات بين الأقباط والحركة الوطنية ، فكانت حادثة دنشواي في حزيران / يونيو ١٩٠٦ . ولقد وقعت هذه الحادثة في وقت كانت فيه البلاد تعاني من أزمة اقتصادية ومالية حادة ، وفي وقت كانت فيه الحركة الوطنية تشدد الضغط مطالبة بالدستور . فكانت هذه الحادثة حافزا مهما لمصطفى كامل وخزبه من أجل تعبئة الشعور الوطني ضد بريطانيا . وبالفعل فانه في مناخ سنة ١٩٠٦ كت الصحف المصرية عن الكتابة في موضوع الجامعة الاسلامية ، وأخذت بدلا عن ذلك تتحدث عن بؤس الفلاحين ، وتوجه النقد لسلطات الاحتلال . ومع ان صحفيي الأقباط ، " مصر " و " الوطن " ، أخذتا جانب الضباط الانكليز الذين اعتدوا على الفلاحين في قرية دنشواي ، الا ان أغلبية الأقباط وقفوا بوضوح ضد هذا الاتجاه (٢) . والدليل انه عندما تشكلت اللجنة المركزية للحزب الوطني في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٠٧ (٣) ،

---

١ - لاندو ، ص ١١٥ .

٢ - هاني المعداوي ، " الاقباط وقضية المروية " ، في : شكري ، المسألة الطائفية ، ص ٢٢٩ .

٣ - لاندو ، ص ١١٧ .

كان من بين أعضائها ثلاثة أقباط : ويدا واصف ومرقص حنا وسينوت حنا (١) .

ولكن بما ان برنامج الحزب عند تأسيسه كان يقر بحقوق الامبراطورية العثمانية في مصر ، فقد ظل معظم الأقباط على تحفظهم تجاه الحزب ، وبالتالي ابتقوا المشاركة القبطية فيه على أدنى مستوياتها (٢) .

وعندما توفي مصطفى كامل في ١٠ شباط / فبراير ١٩٠٨ ، رثاه احد الأقباط وهو مرقص حنا ، بأنه الذي وضع أساس "الوحدة الوطنية" وأثار طريق "الاخاء والحرية" (٣) . ثم انتخب محمد فريد ، المحامي وأصدق مستشاري مصطفى كامل ، رئيسا للحزب من بعده ، فحاول الأقباط المحسوبون على الحركة الوطنية ، وعلى رأسهم ويدا واصف ، تعزيز العلاقات بين الأقباط والحزب الوطني ، ودفع أبناء طائفتهم باتجاه المشاركة في الحياة السياسية والحزبية في مصر (٤) . وبالفعل فقد شارك الأقباط في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٠٨ بالتوقيع على المرائض التي وضعها الحزب من أجل مطالبة

---

١ - Carter, P. 10, and Behrens- Abouseif, P. 196 .

٢ - Seikaly, "The Copts", P. 345 .

٣ - تاجر ، ص ٢٥١ .

٤ - Behrens - Abouseif , P. 196 .

الخدوى بإصدار الدستور ، معتبرين ان موازرتهم للحزب في هذا المجال انما تنصب في مجرى آمالهم في الحكم " القومي الصحيح " (١) . ولكن العلاقات سرعان ما ساءت بين الطرفين بعدما سيطر " المتطرفون " (٢) على مقدرات الحزب الوطني ، ومن بينهم عبد العزيز جاويز ، الذي كانت بيده السلطة الحقيقية (٣) . ثم بلغت هذه العلاقات أوج ترددها بعدما قام جاويز بنشر مقالة صاعقة في " اللواء " تحت عنوان " الاسلام غريب في بلاد " ، اهان فيها الأقباط وأثار أحقادهم ، رغم ادعائه فيما بعد بأنه لم يكن يقصد التعرض لجميع المسيحيين ، وانما فقط لصاحب صحيفة " الوطن " (٤) .

ومنتيجة هذا الخلاف الجديد ، استقال ويدا واصف في ٦ اب / اغسطس ١٩٠٨ من الهيئة التنفيذية للحزب (٥) ، مما أدى الى فقدانه للعنصر الوحيد الذي كان يعتبر الحافز على توطيد العلاقات بين الاقباط والحركة الوطنية (٦) ، وما أدى ايضا الى افتقار الحزب الوطني وزعيمه الجديد لتأييد الاقباط الى حد كبير (٧) . وكان الضجسة

---

١ - رياض ، ص ١٥٦ .

٢ - لاندو ، ص ١٢٧ .

٣ - حوراني ، ص ٢٥٢ .

٤ - كيلاني ، ص ٩٧ .

٥ - الفقي ، ص ٣٧ .

٦ - Carter, PP. 10-11 .

٧ - تاجر ، ص ٢٥١ ، والفقي ، ص ٣٧ .

التي أثارتهامقالة جاويش لم تكف لتوسيع شقة الخلاف بين الأقباط والحركة الوطنية ، فجاء تعيين بطرس غالي رئيسا للوزراء في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٠٨ ليكرس المزيد من الانقسام بين الطرفين (١) .

ولكن ومغض النظر عن هذا الخلاف بين الأقباط والحزب الوطني ، فإن العام ١٩٠٧ حمل نوعا جديدا من العلاقات بين الأقباط والحركة الوطنية . وقد ترافق هذا التغيير مع عاملين مهمين طرأ على السياسة المصرية ، أولهما انتهاء عهد كرومر في مصر ، وسلوك خلفه السير الدون غورست سياسة جديدة في مصر ، وإشاعته جوا جديدا فيها ، وثانيهما تأسيس حزب " الأمة " في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٠٧ على يد مجموعة من رؤساء العائلات والمحامين والأعيان في مصر (٢) ، وإصدار صحيفته " الجريدة " التي كان يرأسها مفكر على مستوى كبير من النفع ، هو أحمد لطفي السيد (١٨٧٢-١٩٦٣) .

وقد واجهت هذا الحزب مجددا قضية رئيسية هي قضية العلاقة بين الاسلام والمجتمع . لكن التعبير عنها هذه المرة جاء مختلفا . وما ان فكرة القومية المصرية كانت أصبحت ايام تأسيس الحزب مألوفة ومقبولة لدى الجميع ، فقد استغل أحمد لطفي السيد

---

١ - Seikaly, "The Copts", P. 174 .

٢ - رياض ، ص ١٢٦ .

هذه الفكرة لبومس طائفة كبيرة من الآراء حول الموضوع (١) .

ولد اخمد لطفي السيد في قرية من قوى مصر السفلى سنة ١٨٧٢ ، من عائلة من الفلاحين تتمتع بزراعة محلية كمعائلة محمد عبده . وفي العام ١٨٨٩ ، دخل كلية الحقوق — التي كانت في ذلك الحين مركزا للفكر والعمل السياسيين — فكان بين رفاقه العديد ممن برزوا في الحياة المصرية ، أمثال : مصطفى كامل ، وثروت باشا ، وصدقي باشا ، وعبد العزيز فهمي ، الذي انشأ مع لطفي السيد صداقة عميقة (٢) . وعمل لطفي السيد بعد انجاز دراسته في خدمة الحكومة ، ثم اعتزل ليدخل الحياة العامة كعضو بمؤسس لحزب الأمة ورئيس لتحرير " الجريدة " . وجاء كل ما كتبه تقريبا في شكل مقالات للجريدة ، استطاع بها — الى حد ما — تكوين وعي الأمة المصرية الخلفي .

ويظهر البرت حوراني عن ادعاءاته من الدور الصغير الذي لعبه الاسلام في تفكير رجل تتلمذ على محمد عبده ، فيقول : " إن الاسلام لم يكن المبدأ المسيطر على

---

١ — حوراني ، ص ٢٠٩ .

٢ — Wendell, PP. 205-207 .

تفكيره • فهو يهتم — كالأفغانى — بالدفاع عنه ، لكنه لا يهتم — كمحمد عبده — بإعادة الشريعة الإسلامية الى مركزها كأساس خلقي للمجتمع • والدين — في نظر لطفي السيد سرا • كان الاسلام او غيره ليس سوى احد العوامل المكونة للمجتمع • ومع انه يعترف بأن بلدا له تقاليد دينية عريقة مثل مصر ليس باستطاعته ان يقيم حياة الفرد وبناء الفضائل الاجتماعية الا على أساس الايمان الدينى ، فهو يرى ان أديانا أخرى قد تصلح لبلدان أخرى • وتعبير آخر ، كان لطفي السيد مقتنعا بأن المجتمع الدينى خير من المجتمع اللادينى ( على الأقل فى مرحلة معينة من التطور ) ، لكنه لم يكن مقتنعا كأساتذته بأن المجتمع الاسلامى خير من المجتمع اللاسلامى (١) .

وكان أحمد لطفي السيد ، مثل مصطفى كامل ، متأثرا بنمط من التفكير الاوروبى ، وكانت أهم فكرة بين مجموعة الافكار التى استقاها لطفي السيد من معلميه الغربيين هي فكرة " الحرية " (٢) ، والتى أصبحت بالحقيقة محور كل تفكيره • فهي — فى نظره — ليست مقياس المل السياسى فقط بل ايضا ضرورة من ضرورات الحياة • وكان مفهومه لها يشابه مفهوم ليبراليى القرن التاسع عشر • فكانت تعنى له جوهريا غياب رقابة الدولة غير الضرورية (٣) .

---

١ — حوراني ، ص ٢١٠ — ٢١١

٢ — أحمد لطفي السيد ، تأملات فى الفلسفة والادب والسياسة والاجتماع (القاهرة :

دار المعارف ، ١٩٤٦) ، ص ٥٥ — ٦٠ .

٣ — أحمد لطفي السيد ، المنتخبات ( القاهرة : المقتطف ، ١٩٤٥ ) ، ص ٦٠ —

٦٢ ، و ٩١ — ٩٤ .

ولم يكن احمد لطفي السيد — كغيره من المفكرين المصريين — يحدد الأمة على أساس اللغة والدين ، بل على أساس الارض . وهو لم يفكر بأمة اسلامية او عربية ، بل بأمة مصرية ، اذ رأى كالتطهطاوي استمرار التاريخ المصري ، وكان لمصر في نظره ماضيان : الماضي الفرعوني والماضي العربي ( ١ ) .

وكان شعور لطفي السيد بوجود مصر شديدا ، بحيث أهمل الاصرار على عناصر الوحدة الاخرى التي تكون الأمة في نظر الفلسفات القومية الاخرى . فمعظم القاطنين في مصر يشتركون في الاصل واللغة والدين . لكن لطفي السيد لم يحاول ان يجزم بأنهم وحدهم المصريون الحقيقيون ، اذ ان الصلة التي تربط بين جميع القاطنين في مصر تتغلب بسهولة على اختلاف الدين او اللغة او الاصل . فما يجعل المصري مصرية انما هو ارادته في اتخاذ مصر وطنه الاول والوحيد . وما يتضمنه هذا القول من انتقاد كان موجها الى الكثيرين من سكان مصر ، الذين كانوا على ولاء مزدوج ، ولا سيما الشاميين والاوروبيين من الطبقة الوسطى ، المتمسكين بجنسيتهم الاصلية او بالجماعة الاجنبية للاستفادة من الامتيازات ( ٢ ) . وعلى هذا الاساس هاجم لطفي السيد

---

١ — السيد ، تأملات ، ص ١٢ .

٢ — السيد ، تأملات ، ص ٦١ — ٦٤ ، وحوارني ، ص ٢١٢ .



الذين اقاموا لأنفسهم ولايات قومية على اعتبارات غير مصرية ، فأعتبروا أنفسهم بالدرجة الاولى عثمانيين او عربا او أتراكا او مسلمين . وذهب بهذا الخصوص الى ان القومية الاسلامية ليست قومية حقيقية . وان الفكرة القائلة بأن أرض الاسلام هي وطن كل مسلم انما هي فكرة استعمارية تنتفع بها كل أمة استعمارية ~~حريصة~~ حريصة على توسيع رقعة أراضيها ونشر نفوذها <sup>(١)</sup> . وهو لم يعتبر حتى فكرة الوحدة الاسلامية قوة سياسية ، بل رأى فيها شبحا خلفه البريطانيون لاستثارة الشمو الاوروبي ضد الحركة القومية في مصر .

وباختصار ، كانت الامة محور تفكير لطفي السيد بمعنيين مختلفين : الاول ، بمعنى الوطن القومي الذي هو موضوع كتاباته ، والثاني ، بمعنى المصلحة الوطنية التي هي معيار الخلقية السياسية وببدأ الشريعة . والتي بمفهومها الليبرالي تنفي مجموع المصالح الفردية . اما الامة الاسلامية فكانت تقع خارج نطاق تفكيره . فهو لم يرفض فكرة الدولة الاسلامية ، لكنه تجاهلها ، معترفا ضمنا بأن لا علاقة لها بقضايا العالم الحديث .

---

١ - السيد ، تأملات ، ص ٦٨ .

وقد لقيت آراء أحمد لطفي السيد ترحيباً لدى الأوساط القبطية (١) ، التي  
رأت فيها نوعاً مماثلاً من " الوطنية الصحيحة " (٢) كما يراها الأقباط أنفسهم . فكتب  
سلامة موسى يقول : " إن أحمد لطفي السيد قد يلمز الفكر الوطني المصري لأنه هاجم  
حركة الجامعة الإسلامية ، إذ رأى أنها تقسم ولاء السكان المسلمين ، وتغضب  
المسيحيين " (٣) . ثم كتب مرة أخرى في مذكراته يقول :

" وفيما بين ١٩٠٢ و ١٩١٠ ظهرت قوة جديدة في مصر . . وكانت هذه القوة  
أحمد لطفي السيد . ففي تلك السنين كانت الوطنية المصرية . . عرضة  
لاخطار شتى وتطورات مختلفة . . وكلمة وطنية ليست عربية وإنما سكنا هذه  
الكلمة كي نعبر بها عن وجدان جديد . ذلك أن مصر في بداية هذا القرن  
كانت لا تزال في أسر الماضي . وكانت الدولة العثمانية هي دولتنا التي  
كنا نكافح بها الإمبراطورية البريطانية . وكان بيننا متبهون تعلموا في  
المدارس الفرنسية أو نهبتهم الحوادث وأيقظت فيهم وجداناً وطنياً ، فلم  
يكونوا يستسيغون بنطق اللواء والمؤيد في الدفاع عن استقلال مصر بحقوق

---

١ - كيلاني ، ص ٤٢ - ٤٤ .

٢ - Seikaly , " The Copts " , P. 346 .

٣ - ميلاد حنا ، " موقع أقباط مصر على الساحة السياسية : نظرة تاريخية مستقبلية " ،  
في : المسألة الطائفية ، ص ٢١٢ .

الاتراك في سيادتها . وكان الاقباط ينغرون من هذه الوطنية العثمانية نغورا عظيما . وظهر لطفي السيد في الجريدة يدافع عن هذه الهدية الواضحة ، وهي ان مصر يجب ان يملكها المصريون دون الاتراك ودون الانكليز . ووجد الاقباط منطقا في هذه الوطنية كما وجد المثقفون فيها املا جديدا يعطي الامة للاصلاح والتجديد . (١) .

والفعل فقد ضمت جمعية حزب " الأمة " العمومية ١٦ من الاقباط من بين هذه اعضائها البالغ ١١٣ عضوا . ودخلته شخصيات من امثال سينوت حنا وفخرى عبد النور وبشري حنا (٢) . وخلال فترة قصيرة اصبح هذا الحزب هو صلة الوصل بين الاقباط من جهة وبين الحركة الوطنية من جهة اخرى (٣) ، لما تضمنه من أفكار هادئة ومقبولة قبطيا (٤) .

ولكن هذه الصلة الجديدة سرعان ما انقطعت ، او على الاقل بدأت بالتفكك لسببين : أولهما ، تطور العلاقات بين الحزب الوطني وحزب الأمة (٥) ، وثانيهما ،

---

١ - موسى ، ص ٦٠ - ٦١ .

٢ - Carter, P. 10-11 .

٣ - Behrens-Abousseif, P. 199 .

٤ - Seikaly, "The Copts", P. 344 .

٥ - سرزق ، الحياة الحزبية ، ص ٤٠ .

نمو الفكر السياسي القبطي وبالاخص لدى النخبة المثقفة من الاقباط (١) . فبعد وفاة مصطفى كامل وتسلم المتطرفين مقاليد الحزب ، وما تلا ذلك من حوب كلامية بين صحيفة " اللواء " من جهة ، والصحف القبطية من جهة أخرى ، راحت أوساط الأقباط تترقب ردات فعل حزب الأمة تجاه ما يحصل من تطورات . وقد جاءت أولى ردات الفعل لتشكل خيبة كبيرة لديهم . وذلك عندما كتبت " جمعية التوفيق القبطية " الى جميع الصحف المصرية تهاجم ( او على حد تعبيرها ) ترد هجوم " اللواء " ، فرفضت " الجريدة " نشر رسالة الجمعية ، واعتبرتها " موجبة للتفريق " . وعندما راحت حدة لهجة " الجريدة " تجاه مطالب الأقباط تتصاعد خلال النصف الثاني من العام ١٩٠٨ ، ازدادت مخاوف الأقباط منها ومن الحزب الذي تمثله . ثم جاء تفجر العداة بين الحزب الوطني وحزب الأمة من جهة ، وبين النعديوى عباس الثانى من جهة أخرى ، ليزيد من الأسباب الموجبة لتخوف الأقباط . ولما شعروا ان هذا التطرف قد يودي بالامة الى مهاوي خطيرة ، فقد التزموا وصحفهم جانب القصر في هذه المسألة (٢) . وأيضاً فان تزايد الدعوة للدستور من قبل حزب الامة والحزب الوطني على السواء ، وتزايد احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة ، دفعت بالأقباط الى التساؤل عما يمكن ان يتوجب على هذه الاستجابة من تغيير طبيعة مركزهم ازاء الاغلبية .

وعلى ضوء هذه الاهتبارات ، ونظرا لما كانت تشهده تلك الفترة من وعي سياسي بدأت تظهره الفئة المثقفة من الاقباط ، تم اعلان قيام " الحزب المصري " ، مثلاً للاقباط

---

١ - Behrens-Abouscief, P. 199. -

٢ - المقطم ، ٨ / ١٠ / ١٩٠٨ .

## والفكر السياسي القبطي (١) .

وقد سبق الاعلان عن هذا الحزب دفع الأقباط لمسألة " المساواة في الحقوق والوظائف " الى العلن ، مما حول القضية الى شبه مبارزة صحافية بين " الجريدة " و " اللواء " و " المؤيد " و " الدستور " من جهة ، و " الوطن " و " مصر " من جهة أخرى . وقد شاركت " المقطم " في هذه المبارزة من خلال ما كانت تنشره للكتاب الأقباط من مقالات (٢) . وقد توجت هذه الحملة بلقاء بعض الأقباط مع الخديوي لعرض ظلمات الطائفة عليه (٣) .

وفي ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٠٨ ، أعلن اخنوخ فانوس (٤) (١٨٦٥-١٩١٨) ، مؤسس الحزب ، عن برنامجه . وفي ١١ ايلول / سبتمبر أعلن عن تكوينه (٥) . وقد ركزت اغراض الحزب على " اعتبار مصر والسودان .. قسما طبيعيا واحدا " ، وعلى " استقلال مصر " و " الغاء الامتيازات الاجنبية الدولية " ، وعلى " سعادة وفلاح سكان مصر " و " اعتبار كلمة مصري مطلقة على الاصيل والمتجنس .. ووجوب تسهيل شروط

---

١ - الجريدة ١٩٠٨/٨/٦٤ ، والجريدة ١٩٠٨/٨/١٨ .

٢ - المقطم ١٩٠٨/٧/٦ ، المقطم ١٩٠٨/٧/٧ ، والمقطم ١٩٠٨/٧/٨ .

٣ - F.O. 371/1111 .

٤ - وهو ثري بروتستانتي حاز على شهادة البكالوريوس من الجامعة الاميركية في بيروت .

٥ - الجريدة ١٩٠٨/٩/٣ .

التجنس " . اما لجهة العلاقة مع انكلترا ، فقد كان الاعتدال واضحا فيما ذكره البرنامج بخصوصها . فقد ركزت المادة الاولى من البرنامج على ضرورة " الاجتهاد في ايجاد صداقة واخلاس حقيقي بين مصر وانكلترا حتى نكتسب ثقة انكلترا " . ثم طالبت المادة الخامسة بضرورة " عقد معاهدة بين انكلترا ومصر مقتضاها من الجهة الواحدة ضمان حرية تجارة انكلترا في مصر وتسهيل طريق الهند لها في وقت السلم والحرب . . . ومن الجهة الاخرى تعهد انكلترا بالمحافظة على استقلال مصر وصد الغارات الاجنبية عنها " . ومن ناحية علاقة الدين بالدولة ، فقد ركز برنامج الحزب على ضرورة " فصل الدين عن السياسة فصلا تاما والساواة في الحقوق العمومية بين سكان مصر ، وفي الحقوق الوطنية بين المصريين والوطنيين بلا تمييز مطلقا بسبب الجنس او الدين " .

اما المحور الثالث الذي ركز عليه برنامج الحزب فهو ما يتعلق بقضية الدستور والتمثيل النيابي . فاقترح تكوين مجلسين : الاول تشريعي ، ويتألف " من أعضاء نصفهم من الاجانب . . والنصف الآخر من الوطنيين " ؛ والثاني نيابي ، ويتألف من " نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون " (١) .

ومن خلال قراءة هذا البرنامج يتبين ما يلي :

أولا : إن مؤسسيه كانوا يسمون من ورائه الى استرضاء الاحتلال البريطاني ؛ (٢)

---

١ - المقطع ١٩٠٨/٩/٢٠ .

٢ - المعداوي ، ص ٢٢٨ .

ثانياً : إن برنامج الحزب كان ينطوي على ثلاثة اتجاهات : " الاتجاه المصري " ويمثله ما جاء في البرنامج تحت عنوان " أغراض الحزب " ، و " الاتجاه العلماني " البديل عن " الاتجاه الديني " الذي كان يتبناه الحزب الوطني <sup>(١)</sup> ، و " الاتجاه المعتدل " <sup>(٢)</sup> ، الذي بدا في رغبة الحزب إقامة علاقات حقيقية وجادة مع انكلترا <sup>(٣)</sup> . أما فيما يتعلق بالدستور فالملاحظ أن برنامج الحزب حاول أن يضع أمام المجالس النيابية التي اقترح انشاءها شرطين : استهدف من وراء أولهما تمثيل الأقباط في المجلس الذي أسماه ، بـ " مجلس النواب " ، ومن وراء ثانيهما إقامة نوع من الرقابة على المجلس الأول .

ثالثاً : مع أن هذا البرنامج يبدو واقعياً للوهلة الأولى ، إلا أنه سرعان ما يقدم صورة حية عن التناقض الذي كان الأقباط واقعين فيه في ذلك الوقت . فهم من جهة كانوا يسمعون ألا يذوقوا في خضم الاكثرية المسلمة في مصر ، ومن جهة ثانية يجهدون لأن يتساووا فسي الحقوق مع أفراد هذه الاكثرية . ولعل هذين الأمرين هما اللذان دفعا الأقباط إلى طرح برنامج وطني علماني في الوقت الذي تسكوا فيه بوجودهم الطائفي أكثر من ذي قبل . وهو ما يمثل قمة التناقض . وإن كان هذا الأمر يؤكد على حقيقة معينة ، فهي أن مثل هذا

---

١ - رزق ، الحياة الحزبية ، ص ٤٢ - ٤٣ .

٢ - Alexander, P. 218 .

٣ - Tom Little, Egypt (New York: Frederick A. Praeger, 1958), P. 119 .

البرنامج لم يكن نابعا عن اقتناع فكري لأبناء الطائفة بقدر ما كان نابعا عن ضرورات فرضها الواقع السياسي في تلك الفترة (١) .

لقد كان معظم أعضاء الحزب المصري من الأقباط ، وبالتحديد من ملاك الأراضي والتجار والمثقفين (٢) . ومع ان برنامج الحزب كان يوحى بأن نوايا مؤسسه كانت تذهب الى ما هو أبعد وأشمل من الحدود الضيقة للطائفة القبطية (٣) ، الا ان الصبغة الدينية التي أخذتها الصحافة المسلمة عليه (٤) منذ تأسيسه كانت كافية لتقليص شعبيته (٥) ولانتهاء دوره حتى قبل ان يبدأ (٦) . وقد بدأت ردود الفعل تتوالى على مسألة تأسيس هذا الحزب مباشرة بعد الاعلان عن برنامجه . فكان منها ما امتدحه بأن خطته كانت "أنفع لأهل مصر الوطنيين من خطة الحزب الوطني نفسه " (٧) ، ومنها ما اتهمه بأنه كان يسعى الى جعل " مصر ملكة قائمة بذاتها " (٨) ، وأنه كان يريد

---

١ - رزق ، الحياة الحزبية ، ص ٤٣ .

٢ - باستثناء بعض المسلمين الموالين لبريطانيا ، انظر : سعيد اسماعيل علي ، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني ، ١٨٨٢ - ١٩٢٣ ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ) ، ص ٥٠٦ .

٣ - Carter, P. 12 .

٤ - Behrens-Abouscief, P. 196 .

٥ - Seikaly, "The Copts", PP. 159-60 .

٦ - Alexander, P. 218 .

٧ - المقطم ، ١٩٠٨/٩/٤ .

٨ - المقطم ، ١٩٠٨/٩/٥ .



" احياء المملكة المصرية القديمة واعادتها الى ما كانت عليه قبل أربعة آلاف عام في عهد  
رهسيس " (١) .

الا انه وبعد حوالي أسبوعين من هذا الاعلان ، ظهرت المواقف الحقيقية منه .  
فراى الانكليز فيه حزبا " جديرا بالاحترام والالتفات " كما وجدوا فيه شيئا شبيها بالافكار  
التي كان نشرها اللورد كرومر في كتابه الازرق تحت عنوان " انجع المبادئ التي يحسن  
اتباعها اذا أريد تأليف حزب وطني مضمون النجاح " (٢) . وذهب الانكليز الى حشد  
اعتبار الحزب الجديد " الاكثر وطنية " بين الاحزاب الاخرى . اما الصحافون المسلمة فقد  
نعتته بحزب " الكفار " (٣) ، ووصفت أعضائه بأنهم مجموعة " عمال في سلك الحديد " .  
ونفر من " أساتذة المدارس الانجيلية " (٤) .

ويبقى الغريب في موضوع ذلك الحزب ، هو انه على الرغم من كونه حزبا قبطيا ،  
ينشر الفكر القبطي ، الا انه لم يلاق استحسانا بالغا لدى الطائفة نفسها . فبخلاف بعض  
الصحف القبطية التي روجت له في الشهور التي تلت تأسيسه ، فان أية صحيفة او مجلة ،

---

٢ - المقطم ، ١٢/٩/١٩٠٨ .

٢ - المقطم ، ١٨/٩/١٩٠٨ .

٣ - Alexander, PP. 175-6 .

٤ - Behrens-Abouscif, P. 196 .

قبطية او غير قبطية ، لم تذكر اسم عضو من أعضائه <sup>(١)</sup> . كما انه وبعد تأسيس الحزب مباشرة ، كتب قبطي من عائلة تادرس كلمة في احدى الصحف المصرية اتهم فيها اخنوخ فانوس بالخيانة ، وقال له : " لقد أصبحت الشخص الذي اذا مر الطريق قلنا : هذا أحد صنائع الانجليز في مصر " <sup>(٢)</sup> .

ونهاية ذلك الحزب ، انتهى فصل جديد من الفصول التي كان للأقباط دور فيها على صعيد الحياة السياسية العامة في مصر . لكن ذلك الفصل لم يكن الاخير ، ونهايته لم تكن خاتمة للدوار التي استلهمها الأقباط بحسب الظروف من أجل تثبيت موقعهم ووجودهم في مصر ، وسلسلة الاحداث التي طرأت ، فيما بعد تؤكد على ذلك .

---

١ - رزق ، الحياة الحزبية ، ص ٤٤ .

٢ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٦٢ .

### ٣ — اغتيال رئيس الوزراء القبطي

منذ بداية تأسيس حكم العائلة المحمدية العلوية في مصر سنة ١٨٠٦ ، وحتى إعلان مصر محمية بريطانية في العام ١٩١٤ ، لم ينجح الأقباط في لعب دور سياسي يتناسب في أهميته مع عددهم من جهة ( كأقلية كبرى في مصر ) ، او مع امكاناتهم الاقتصادية من جهة أخرى ( كطائفة تمتلك خمس ثروة البلاد ) . وخلال تلك الفترة كلها ، التي تتجاوز القرن بضع سنوات ، لم يظهر بين أبناء تلك الطائفة سوى شخص واحد تمكن ، بطريقة او بأخرى ، من التأثير على الحياة السياسية في البلاد ، ومن لعب دور مهم على هذا الصعيد (١) . ولو بدرجات متفاوتة ، وهذا الشخص هو بطرس غالي ( ١٨٤٥ — ١٩١٠ ) .

ولد بطرس غالي في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٨٤٥ في المنطقة المعروفة بدرب الحمام بالقاهرة . ودخل أول حياته مدرسة حارة السقاين القبطية ، التي أنشأها البطريوك كيرلس الرابع ، حيث تعلم اللغتين الفرنسية والعربية (٢) . ثم انتقل الى مدرسة مصطفى باشا فاضل ، والتحق بعدها بمدرسة الترجمة (٣) . وفي سن الثانية عشرة درس الايطالية ، ثم تعلّم اللغتين الفارسية والتركية ، بالإضافة الى اللغة بعبادى اللغات القبطية والالمانية والانكليزية .

---

١ — Samir Seikaly, "Prime Minister and Assassin: Butrus Ghalil and Wardan", Middle Eastern Studies, Vol. 13 (1977), P. 112 .

٢ — تادرس ، ج ٢ ، ص ١٢ — ١٣ .

٣ — رياض ، ص ١٢٨ .

وعين بطرس غالي في أول الامر استاذاً في مدرسة حارة السقايين القبطية ، ولكنسه  
استقال منها فيما بعد لقلة الراتب . ثم انتظم في سلك مترجمي وزارة الخارجية . وبعد  
ثلاث سنوات ، اي في أوائل عام ١٨٦٢ ، التحق بمجلس تجار الاسكندرية بوظيفة مترجم ،  
حتى رقي في العام ١٨٧٢ الى رتبة باشكاتب . ثم أسست الحكومة المحاكم المختلطة في  
عام ١٨٧٣ ، وجعلتها وزارة مستقلة تحت رئاسة شريف باشا ، فتقلد غالي رئاسة كتاب  
الوزارة في ٢٨ ايلول /سبتمبر ١٨٧٣ ، ثم رقي سنة ١٨٧٥ الى رتبة رئيس للقلم العربي  
والترجمة . وفي سنة ١٨٧٦ رُقِع الى وظيفة ناظر ادارة الاقلام العربية والترجمة ، ثم  
سكرتيراً عاماً لوزارة العدل . وفي سنة ١٨٨٠ عين باشكاتباً للوزارة . وفي ٤ ايلول /سبتمبر  
١٨٨١ صدر أمر عال بتعيينه باشكاتباً لمجلس الوزراء وكيلاً لوزارة العدل . وفي ٧ شباط /  
فبراير ١٨٨٢ استقل بوظيفة وكيل الوزارة ، وأنعم عليه برتبة " الميرميران " الرفيعة . وعندما  
تشكلت وزارة شريف باشا الثانية عهدت اليه سكرتيرية مجلس الوزراء علاوة على منصبه . وفي  
كانون الثاني / يناير ١٨٩٣ عين وزيراً للمالية ، وفي ١٦ نيسان /ابريل ١٨٩٤ وزيراً  
للخارجية ، وهو المنصب الذي لازمه حتى العام ١٩٠٨ .

وكان للاحداث التي مرت بها مصر ، منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى أوائل  
القرن العشرين ، وعاشها بطرس غالي اثناً تدرجه في وزارات الحكومة المصرية ، الاثر  
الاكبر في توجيه سياساته . وقد ذهب بعض المؤرخين الى انه بنتيجة تلك الحوادث مسن  
جهة ، وانتماء غالي الى أقلية دينية من جهة أخرى ، بالاضافة الى اتساله في فترة مسن

الفتوات بحركة نهار باها المشهورة التي كانت ترمي الى توحيد النظام القضائي في مصر ،  
فقد تكون عقل بطرس غالي السياسي تكويننا ميزا ، كما انطبعت سياساته بصفتي السلم  
والحيطة (١) . وقد ظهر ذلك بشكل واضح في سالتين : موقفه من الحركة المرافية من  
جهة ، وموقفه من الطائفة القبطية نفسها من جهة أخرى .

وبالنسبة للمسألة الاولى ، فقد أخذ عليه أحد المؤرخين انه على الرغم من الاتجاه  
الواضح الذي أخذه بطرس غالي ( الى جانب بطريك الاقباط طبعاً ) لجهة تأييد حركة  
عراي والوقوف معها ضد القرارات التي كان يصدرها الخديوى في ذلك الوقت ، فان ما  
فعله ظل ناقصاً في هذا المجال (٢) . فهو ، وان وقف الى جانب الحركة المرافية فسي  
قمة انتصاراتها في أواخر العام ١٨٨٢ ، الا انه سرعان ما أخذ جانب الانكليز والخديوى  
عند ما بدأت بوادر فشل هذه الحركة تظهر الى العلن (٣) .

اما بالنسبة للمسألة الثانية ، فان بعض المؤرخين يظهرون ان غالي كان - فسي  
أغلب الاحيان - مستعداً للتضحية بولائه الدينية والطائفية (٤) ، ومستعداً للجم أهواء

---

١- هيكل ، تراجع مصرية وغربية ، ص ١١٦ - ١١٧ .

٢- Seikaly, "Prime Minister", PP. 112-113 .

٣- Seikaly, "The Copts", P. 165 .

٤- Alexander, P. 269 .

الاقباط (١) ، من اجل ارضاء نزواته بالتوقي في مراتب الحكم (٢) . ومع ان احد المؤرخين  
يبرر لغالي بأنه في العام ١٨٨٤ ، وأثناء شغله منصب رئيس لجنة تعيين القضاة في المحاكم  
الشرعية ، عمد الى تعيين مجموعة من الاقباط غير الكفاء في وظائف القضاة الجديدة كدليل  
على محاباة أبناء طائفته ، الا ان ذلك الحاد ث على ما يظهر كان الوحيد من نوعه . وقد  
أخذ عليه لاحقا كل من أتهمه بالتمصب الديني . وقد طرح بطرس غالي نفسه اكثر من مرة  
على أنه " كان يرى مساواة أفراد الأمة جميعا في الحقوق والواجبات دون نظر الى دين . .  
الامر الذي هو من الوطنية لبها وصميمها " (٣) .

وكذلك فإن الدور الكبير الذي لعبه غالي في تأسيس المجلس العالي للاقباط ، وجهاده  
في سبيل المحافظة على دوره داخل المجتمع القبطي ، كان برهانا اضافيا على ان " مصرية "  
بطرس غالي كانت في أغلب الاحيان تطفئ على " قبطيته " ، و " علمانيته " تطفئ على  
" مسيحيته " . فخطوته التي كانت تدعو الى مجافاة الرثاسة الدينية ، التي يمثلها البطريك  
القبطي ، وتعويد الشعب على محاسبة رؤسائه مهما كانت سلطتهم على ما بيدهم من  
مقدرات وأحوال تخص الشعب ، كانت تقدم صورة أخرى عن شخصية غالي ونزعتة نحو الحكم .

---

١ - محمد رشيد رضا ، " المسلمون والقبط - ٢ " ، المنار مج ٣ ، ص ١٤ (١٩١١) ،  
ص ٢٠١ .

٢ - Behrens-Abous EIF, P. 197 .

٣ - هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، ١٢٦ .

ومنذ العام ١٨٩٩ بدأت الخلافات تنطفي على علاقة بطرس غالي بالحركة الوطنية .  
ففي ذلك العام وقع غالي ، بصفته وزيرا للخارجية ، اتفاقية الحكم الثنائي للسودان ، فكانت  
تلك أولى السيئات التي أخذها عليه المصريون الوطنيون فيما بعد . أما السيئة الثانية  
فكانت تلك المرتبطة بحادثة دنشواي في حزيران /يونيو سنة ١٩٠٦ ، وهي الحادثة التي  
تعرض فيها بعض الضباط الانكليز للضرب على يد بعض مزارعي قرية دنشواي ، فقتلوا منهم  
واحدا وجرحوا آخرين . ويومها ترأس بطرس غالي ، بالنيابة عن وزير العدل الذي كان  
مصادفة غائبا بالاجازة ، المحكمة المخصصة التي تألفت لمحاكمة الدنشاويين . فأصدر حكمه  
بإعدام أربعة وجلد وسجن آخرين <sup>(١)</sup> . ومع أنه كان معلوما وقتها ان بريطانيا كانت  
مصممة على اعدام الفلاحين الاربعة ، بوجود بطرس غالي على رأس المحكمة أو عدمه ، وأن  
هدف الوكالة البريطانية في مصر من وراء المحاكمة كان سياسيا <sup>(٢)</sup> ، ونابعا عن رغبة  
الانكليز في اشارة مسألة التفرقة الطائفية في مصر ، والاخذ على المصريين المسلمين تعصبهم  
ضد المسيحيين عموما <sup>(٣)</sup> ، الا انه — لسبب أو لآخر — توجهت احقاد المسلمين نحو  
بطرس غالي بالتحديد ، فحملوه مسؤولية المحاكمة <sup>(٤)</sup> ، وأخذوا عليه انه — هو الذي

---

١ — تادرس ، ج ٢ ، ص ٧٥ .

٢ — Seikaly, "Prime Minister" P. 118 .

٣ — البشري ، الاقباط والمسلمون ، ص ١١٩ — ١٢٢ .

٤ — هيكل ، خريف الغضب ، ص ٣٢٦ .

كان عمله لاكثر من ربع قرن متصلا بالقانون والقضاء (١) - كان بإمكانه ان يجد مخرجاً قانونياً للقضية يسمى من خلاله لتخفيف الحكم على الفلاحين الاربعة ، او على الاقل استثنائه كسبا للوقت ، وافساحا للمجال امام مساعي الحكومة المصرية مع المسؤولين الانكليز (٢) .

وفي ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٠٨ ، صدر الامر العالي بتعيين بطرس غالي رئيساً لحكومة مصر ، خلفاً لحكومة مصطفى باشا فهمي (٣) . ومع ان غالي لم يكن أول قبطي يعين في الحكومة (٤) ، ولا أول رئيس وزراء مسيحي يتولى هذا المنصب (٥) ، الا انه كان أول قبطي ينال ذلك اللقب (٦) . وفوق هذا كله كان أول "مصري" (٧) يتولى رئاسة الوزراء خلال الخمسة عشر عاماً التي قضاها الانكليز في مصر ، والتي لم يتسلم خلالها اى "مصري مسلم" هذا المنصب (٨) .

---

١ - Seikaly, "The Copts", P. 165 .

٢ - Seikaly, "Prime Minister", P. 118.

٣ - المقطم ، ١٤ / ١١ / ١٩٠٨ .

٤ - المقتطف ، ج ٣٦ ( ١٩١٠ ) ، ص ٣١٧ - ٣١٨ .

٥ - Carter, P. 12 .

٦ - الفتي ، ص ٣٦ .

٧ - يذكر احد المؤرخين الانكليز ان كل رؤساء الوزارة في مصر أثناء الاحتلال لم يكونوا مصريين ، فشريف باشا كان تركياً ، ونوبار باشا كان أرمنياً ، ورياض باشا ، كان يهودياً ، ومصطفى فهمي باشا كان من أصل تركي ، أنظر : Little, P. 120 .

٨ - Alexander, P. 192 .



وكان الاستقبال الذي لقيه تعيين بطرس غالي في هذا المنصب الكبير فاترا (١) .  
فقد جاء التعيين أصلاً متزامناً مع الفترة التي كانت تشهد تدهور العلاقات بين الأقباط  
من جهة والحركة الوطنية والمسلمين من جهة أخرى (٢) . ومع أن بعض البوادير كانت تنبئ  
ببعض الانفراجات في تلك العلاقات بهذه الفترة ، إلا أن ترفيع غالي لذلك المنصب الحكومي  
الكبير ، قضى نهائياً على أي احتمال يصب في ذلك الاتجاه (٣) . ولذلك فقد وجد بعض  
المؤرخين في تعيين غالي في ذلك المنصب ، وفي تلك الفترة بالتحديد ، خطأ سياسياً  
كبيراً (٤) ، وبخاصة وأنه كان من نوع السياسيين الذين كان ينظر إلى كل تحرك يقوم به  
وكل فتور يتخذه بمنظار الشك والريبة (٥) . لكن هذا الاستنتاج بحد ذاته يطرح علامات  
استفهام عدة ، وبخاصة وأن الأحداث التي أخذت مجراها بعد التعيين كشفت عن موقفين  
متباينين منه : موقف الإنكليز من جهة ، وموقف المصريين من جهة أخرى ، ومدى أنه كان موقف  
المصريين أنفسهم منقسماً إلى ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الأول الذي تبناه الخديوي ، والثاني  
الذي تبنته الحركة الوطنية ، والثالث الذي تبناه الأقباط .

---

١ - تاجر ، ص ٢٥٠ .

٢ - Mellini, P. 167 .

٣ - Seikaly, "The Copts", PP. 173-4, and 177 .

٤ - Behrens-Abousseif, P. 192 .

٥ - Seikaly, P. 192 .

وبالنسبة لموقف الانكليز من تعيين بطرس غالي فقد عكس الازدواجية التي كانت تتحكم  
بصنع القرار من قبل المعتمد ين البريطانيين لدى مصر (١) . ففيما كان كرومر يرفض فكرة تعيين  
وزراء مسيحيين في الحكومة المصرية (٢) جاء اختيار غورست لبطرس غالي ليؤكد بأن الوكالة  
البريطانية في مصر لم تكن تنهج سياسة موحدة وثابتة ازا مصر ، وانما سياسة متغيرة ، هدفها  
اما استرضاء طرف على حساب طرف آخر ، واما اثاره الشقاق بين الاطراف المعنية (٣) . وعلى  
هذا فقد ذهب أحد المؤرخين الاجانب الى ان تعيين غالي بالنسبة لغورست كان يهدف  
الى محاباة الأقباط والخديوى من جهة ، والى فصل الأقباط عن الحركة الوطنية وتفريغهم  
من وجهة النظر الانكليزية من جهة أخرى (٤) .

ومع ان تهرير غورست المعلن لاختيار غالي كان بأنه " مصرى أصيل " (٥) أولا ،  
وبإمكانه " ضخ دم جديد داخل الحكومة المصرية " (٦) ثانيا زء الا ان أهدافه غير المعلنه  
كانت على الأرجح موزعة بين عدة أمور : منها مثلا اقتناعه بأن استبدال حكومة مصطفى فهمي  
بأشأ بواحدة أكثر شبابا (٧) وأكثر اتصالا بالنخبة المصرية من شأنه ان يكون أكثر فائدة

---

١ - Seikaly, "Prime Minister", P. 115

٢ - المقطم ، ١١/١١/١٩٠٨ .

٣ - Mellini, P.167

٤ - Ibid., P. 166-7

٥ - Wakin, P.71

٦ - Mellini, P.165

٧ - المقطم ، ١٣/١١/١٩٠٨

للالنكليز (١) ، ومنها تأكده ان غالي ، من بين بقية السياسيين المصريين ، سوف يكون  
الاكثر تقربا من الانكليز (٢) والاكثر طواعية لهم (٣) ، وهو الامر الذي يعكس مدى معرفة  
غورست ، بين بقية المسؤولين البريطانيين (٤) ، بشخصية غالي وشدة تعلقه بالمناصب  
الحكومية (٥) . وبالإضافة الى ذلك فقد كان غورست يعلم ان تعيين هذا الوزير القبطي  
في ذلك المنصب كان سيؤدي من دون شك الى ايجاد هوة كبيرة بين عناصر الامة المصرية (٦) ،  
والى قيام نوع جديد من الوطنية المصرية يكون غالي رائدا لها ، تجمع بين مصادقة الانكليز  
من جهة ، ومعاداة الاتجاه الاسلامي من جهة أخرى . فيكون من الطبيعي ان تقوم حول  
هذه الحركة الوطنية الجديدة حركة قبطية موالية ، مما يجعل هناك — كما في الهند — اقلية  
دينية تناهض اكثرية معادية للاحتلال (٧) ، فيكون ذلك سببا ادعى لبقاء الانكليز واستمراريتهم  
في حكم مصر .

وقد ذهب بعض المؤرخين الى حد التبرير لغورست بأن تعيينه لغالي كان بنتيجة  
" خطأ غير مقصود " (٨) ، ينم عن جهله بنوعية العلاقات بين مسلمي مصر وأقباطها .

---

١ — Mellini, PP. 165-6 .

٢ — Ibid, P. 187 .

٣ — كيلاني ، ص ١٤٥ .

٤ — Seikaly, "Prime Minister", P. 116 .

٥ — Mellini, P. 45 .

٦ — يوسف ، ص ١١٨ .

٧ — Seikaly, "The Copts", P. 173 .

٨ — Mellini, P. 238 .

الا ان المعرفة بالامام غورست باللغة العربية ، وبالتالي اطلاقه على طبيعة العلاقات المتودية بين الأقباط والسلمين (١) ، تجعل من الصعب الموافقة على الرأي القائل بأن اختيار غورست لبطرس غالي كان بنتيجة خطأ ، او انه لم يكن من ضمن استراتيجية معينة كان المعتمد البريطاني ينهجها في تلك الفترة ، وكان من بين لوازمها اثاره الشقاق بين المصريين .

اما بالنسبة للحركة الوطنية فقد استقبلت مسألة تعيين بطرس غالي رئيسا للوزارة بفتور واستهزاء (٢) في البداية ، ثم ما لبث ان تحول موقفها الى الاستياء (٣) والتصلب تجاه الأقباط أنفسهم (٤) ، الى ان أخذ آخرها منحى الرفض وعدم القبول لتعيين "قبطي" في مثل هذا المنصب (٥) . ومع ان غورست ذكر في تقريره لعام ١٩٠٨ ان " الاستقبال الذى لقيه تشكيل الحكومة (حكومة غالي ) في صحافة البلاد كان ايجابيا جدا " (٦) ، الا ان كل الدلائل كانت تشير الى ان ذلك لم يكن صحيحا كليا ، وان صحته لم تكن تتعدى

---

١ - Seikaly, " Prime Minister" P.116 .

٢ - Rondot , P. 137 .

٣ - Carter, ,P.12 .

٤ - Seikaly, "The Copts", P.265 .

٥ - Seikaly, "Prime Minister", P.117 .

٦ - British Sessional Papers, Reports for 1908, no.1, 1909 - 1  
(Cd 4580), PP.340-1 .

الصحف القبطية والانكليزية (١) . إذ ان الصحف المسلمة أخذت موقفا معاديا من الأقباط ، ووصفت التعيين بأنه أتى بنتيجة المهادنة القبطية للاحتلال (٢) ، وأخذت على الحكومة الجديدة بأنها " متأثرة على القضية الوطنية " (٣) . وذهبت صحيفة " اللواء " الى أن ترفيع غالي الى منصب رئاسة الوزراء أتى بنتيجة " ايمان المعتمد البريطاني في مصر بأن تعيينه في مثل هذا المنصب الرفيع من شأنه ان يخلق هوة ضخمة بين عناصر الحركة الوطنية " (٤) . كما اعتبر عبد العزيز جاويش ، رئيس تحرير الصحيفة ، التعيين بأنه " اهانة موجهة للأمة المصرية " ، مذكرا الرأي العام المصري بمسألتى دنشواي ومعاهدة السودان (٥) . فيما رأى أحد أعضاء الحزب الوطني ان تعيين بطرس غالي في منصب رئاسة الوزراء تم فقط لكونه " قبطيا " (٦) . وفيما انقفت صحيفة " الجريدة " موقفا معتدلا من التعيين ، واصفة بطرس غالي بـ " رجل الدولة البار " (٧) ، أخذت صحيفة " الدستور " منحى أكثر تشددا (٨) ، ورات في التعيين اتهاما للمسلمين على عدم أهليتهم لحكم بلادهم .

١ — Seikaly, "The Copts", P. 180 .

٢ — Seikaly, "Prime Minister", P. 116 .

٣ — J.C.B. Richmond, Egypt 1798-1952: Her Advance Towards A Modern Identity (London: Methuen, 1977), P. 161 .

٤ — Alexander, P. 192 .

٥ — FO. 371/893 .

٦ — Behrens-Abouscief, P. 197 .

٧ — Seikaly, "Prime Minister", P. 117 .

٨ — Carter, P. 12 .

ومن جهة الخديوى عباس الثانى فقد كان داعما لقرار الانكليز بتعيين بطرس غالى ، ولو ان دوافعه الى ذلك كانت متناقضة مع دوافعهم <sup>(١)</sup> . وبالتالى فان التعيين لم يفرش عليه فرضا <sup>(٢)</sup> ، كما رأى بعض المؤرخين ، وانما أتى بنتيجة قناعته بأن تعيين رئيس وزراء مسيحي من شأنه ان " يعطي لاوربا التأكيد الصحيح لمواطنى الصداقة وآيات السلام التي ترغب فيها مصر " <sup>(٣)</sup> ، كما يفهمها بأن غالبية الشعب المصري والحكومة لا ترضي أفكار الحزب الوطني التعصبية ، التي كانت تروج لها صحيفتا " اللواء " و " الدستور " <sup>(٤)</sup> . ومع ان بعض المصادر ذكرت بأن الخديوى كان في الاساس يفضل فخري باشا — المسلم — على بطرس باشا — المسيحي — <sup>(٥)</sup> ، الا ان احد المؤرخين لتلك الفترة ينفي ذلك ويؤكد بأن عباس الثانى هو الذي أعرب لغورست عن نيته في تعيين بطرس غالى رئيسا للوزراء <sup>(٦)</sup> . فمثل غورست كان الخديوى يعتبر غالى أداة طيعة في يده ، ومثل غورست كان الخديوى يرى امكانية تمرير سياساته ، التي غالبا ما تكون لدوافع شخصية ، بواسطة غالى ، ومثل غورست كان الخديوى يستغل نقطة ضعف غالى الاساسية وهي حبه للسلطة <sup>(٧)</sup> .

---

١ — Ibid, P. 15-7 .

٢ — Carter, P. 12 .

٣ — بحر ، ص ٥٣ .

٤ — محمد نجيب ابو الليل ، الاماني الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية : منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الاولى ( القاهرة : ( د . ن . ) ،

١٩٥٣ ) ص ١٢٢ — ١٢٣ .

٥ — Seikaly, "Prime Minister", P. 115 .

٦ — شفيق ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٥٩ .

٧ — Seikaly, "Prime Minister", PP. 115-117 .

وفي العام ١٩٠٩ أخذ العداء يشتد تجاه بطرس غالي . وبدأت تنصب عليه كل أحقاد المسلمين . كما ازداد تصميم الحركة الوطنية على التخلص منه بأي ثمن ، وهي التي لم تكف يوما ، ومنذ استلامه منصبه ، عن العزف على وتر " مسيحيته " و " قبطيته " (١) . وفي بداية تلك السنة طرأت على ساحة الاحداث مسألتان كان لهما أثر كبير في تعقيد الامور . الاولى ترتبط باعادة احياء قانون المطبوعات ، الذي شرع أصلا سنة ١٨٨١ ، والثانية تتعلق بهذا امتياز شركة قناة السويس . ومع ان الحكومة البريطانية في المسألة الاولى هي التي طلبت بلسان وزير خارجيتها من بطرس غالي اعادة تطبيق قانون المطبوعات (٢) ، ومع ان الخديوى نفسه كان له ضلع في المسألة (بطلبه من نائب السير الدون غورست فسي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٠٨ اعادة وضع القانون لكبح جماح الصحف الوطنية التي كانت تتحدى في انتقاده) (٣) ، الا ان أغلبية أوساط الحركة الوطنية وصحفها ، بالإضافة الى الحركات الطلابية ، صبت غضبها على رئيس الوزراء القبطي (٤) . وبدلا من ان يسوء في القانون الى تخفيف لهجة الصحافة الوطنية وكتم انتقاداتها ، فانه بالعكس من ذلك زاد حدتها ، حتى ان صحيفة " اللواء " ، ومقلم عبد العزيز جاويش ، نشرت في تلك الفترة عدة مقالات تحرض المسلمين على حكم بطرس غالي في محكمة دنشواي (٥) ، وتذكرهم

---

١ - Alexander, PP. 267-9 .

٢ - FO. 371/660 .

٣ - رياض ، ص ١٤٣ .

٤ - Seikaly, "Prime Minister", P. 119 .

٥ - FO. 371/664 .

بـ " الارواح البريئة التي انتزعها بطرس غالي من أجسادها وقد مها ذبيحة للانكليز " (١) .

اما المسألة الثانية التي طرأت في ذلك الوقت فكانت تتعلق بمد امتيازات قنـاة السويس الى مدة جديدة (٢) مقابل مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه استرليني تدفعها الحكومة الانكليزية لمصر (٣) . وقد أخذت الصحف الوطنية ، وبخاصة " اللواء " ، مباشرة بمد ذبوع نبأ الاتفاق بمهاجمته ، مما اضطر بطرس غالي الى الابعاز لمجلس شورى القوانين بالاجتماع لمناقشة الاتفاق (٤) . وفي ذلك الاجتماع دارت مناقشة حامية بين بطرس غالي وأحد أعضاء المجلس ، وهو اسماعيل اباطة ، حول رأى الجمعية بالاتفاق : أهو رأي قطعي أم استشاري ؟ فرفض بطرس غالي ان يتقيد باجابة صريحة (٥) .

وفي ذلك الاجتماع بالذات ، كان من بين الحاضرين شخص قدر له فيما بعد أن يلعب دورا مهما في التأثير على مجرى العلاقات بين الأقباط والمسلمين في مصر عند بداية القرن ، فكان يستمع الى المناقشات ويحضر نفسه لعمل كبير سوف ينفذه فيما بعد . هذا الشخص كان اسمه ابراهيم الورداني .

---

١ - F0. 371/893.

٢ - Seikaly, "Prime Minister", P. 119 .

٣ - Elie Kedourie, ed., Nationalism in Asia and Africa (New York: NAL Book, 1970), P. 394 .

٤ - Seikaly, "Prime Minister", P. 119 .

٥ - كيلاني ، ص ١٤٦ .



ففي ٢٠ شباط / فبراير ١٩١٠ ، وفيما كان بطرس غالي خارجا من مكتبه في وزارة الخارجية ، وبهم بركوب عربته ، تقدم منه شاب مسرعا وأطلق عليه ست رصاصات ، فأصابته اصابات خطيرة . وعند ما قبض عليه في اللحظة نفسها تبين — بعد التحقيق — انه " وطني مصري " اسمه ابراهيم ناصيف الورداني ، وعمره خمس وعشرون سنة .

وكان هذا الشاب سافر الى أوروبا سنة ١٩٠٦ بعد ان أتم دروسه الابتدائية في المدارس الحرة بمصر ، ف قضى في لوزان بسويسرا سنتين ، ثم قصد انكلترا في آذار / مارس ١٩٠٨ ، ونال منها شهادة في العلوم الكيماوية والتاريخ الطبيعي . ثم عاد الى مصر سنة ١٩٠٩ ليفتح فيها صيدلية بشارع عابدين تحت اسم " اجزاخانة الورداني " (١) .

وبعد القبض عليه اعترف الورداني بأن أسبابه لاغتيال بطرس غالي كانت " سياسية " . وعدد مآخذه على غالي بالتالي : (١) اتفاقية السودان ؛ (٢) رئاسة محكمة دنشواي ؛ (٣) إعادة قانون المطبوعات ؛ (٤) معاكسته للجمعية العمومية ورضاءه عن مشروع مد امتياز القتال ؛ و (٥) محاربتة للوطنية المصرية (٢) . وبعد تفتيشه وجدت معه مقالات موجهة الى صحيفة " اللواء " ، فتبين منها أنه كان من الحزب الوطني ، وان انتماءه الى ذلك الحزب حصل أثناء وجوده في سويسرا وانكلترا (٣) .

---

١ — المقطع ، ١٩١٠/٢/٢١ .

٢ — الجريدة ، ١٩١٠/٢/٢١ .

٣ — المقطع ، ١٩١٠/٢/٢٢ .

ومعد يوم واحد من عملية الاغتيال راحت تظهر نغمة جديدة في الصحف القبطية هي اشبه بأصوات الانتقام منها بتكليف الحالة الراهنة واعطائها الحكم الذي يناسبها (١) . ومع ان لهجة الصحافة المسلمة تجاه ما راحت تنشره الصحف القبطية على لسان نفر من الكتاب الأقباط بدت في أول الامر معتدلة (٢) ، تسعى الى افهام الأقباط بـ "عدم مواخذة المجموع بجناية الفرد" (٣) ، والى تعزيز ثقتهم بالتحقيقات الجارية (٤) ، والى "ازالة الأحقاد وكتم الضغائن بين المسلمين والأقباط" (٥) ، والى القاء لوم فعلة الورداني على تربيته الأوروبية لا المسلمة (٦) ، الا ان هذه اللهجة سرعان ما تغيرت بعدما وجد المسلمون انه قد "أصبح من العبث محاولة تفهيم اي قبطي ان بطرس باشا قتل لانه رجل سياسي" (٧) . وفي ذلك الوقت بالذات كان الأقباط يلغون على المقاهي ويوزعون نشرات يتحدثون فيها عن خفايا عملية الاغتيال (٨) ، ويدعون فيها الى الانتقام ، ويكشفون عن وجود جمعيات سرية تخطط لعمليات الاغتيال (٩) . كما انهم راحوا يرفعون الاعلام السوداء فوق

---

١ - الجريدة ، ١٩١٠/٢/٢٢ .

٢ - المقطم ، ١٩١٠/٢/٢٣ .

٣ - الجريدة ، ١٩١٠/٢/٢٢ .

٤ - الجريدة ، ١٩١٠/٢/٢٣ ، و الجريدة ، ١٩١٠/٢/٢٤ .

٥ - المقطم ، ١٩١٠/٢/٢٣ .

٦ - رضا ، "المسلمون والقبط" - ٢ ، ص ٢٠٣ ، و

Seikaly, "Prime Minister", P. 121 .

٧ - الجريدة ، ١٩١٠/٣/٦ .

٨ - الجريدة ، ١٩١٠/٢/٢٧ .

٩ - M. Zayid, Egypt's Struggle for Independence, (Beirut: - ٩

Khayats, 1965), P. 61, and Jacob M. Landau, "Prolegomena to a Study of Secret Societies in Modern Egypt, " Middle Eastern Studies, 1 (1965), P. 162 .

منازلهم ومطالبون بالمواجهة الشديدة مع المسلمين <sup>(١)</sup> . وفي ذلك الجو المشحون كتب  
أحمد لطفي السيد في "الجريدة" مقالة عاتب فيها الأقباط "لأنهم كانوا يدعون أن بطرس  
باشا كان لهم وحدهم" ، ولأنهم يعتبرون "قتله مصيبة قبطية لا مصيبة عامة" ، وأن قاتله مسلم  
فقط لا مصري بمعوم الكلمة ، متجاهلين بذلك ظروف الجريمة التي دلت على أنه ليس كذلك  
دخل فيها <sup>(٢)</sup> . فكان رد معظم الأقباط عليه يظهر أنهم "يخالفون هذا الرأي" <sup>(٣)</sup> .  
وعندما رد الأقباط عملية الاغتيال إلى "التعصب الإسلامي" <sup>(٤)</sup> كان حافزهم لذلك أربح  
دعاوى : الدعوى الأولى تقول بأن الورداني كان ينتمي إلى الحزب الوطني ، وأنه أسس إلى  
جانب الشيخ جاورش مجلة "الهداية" التي كان هدفها مواجهة تعاليم الإرساليات  
التبشيرية في مصر <sup>(٥)</sup> ، كما أنه كان محرراً في جريدة الحزب ، بدليل أن هذه الجريدة  
أطلقت عليه نعت "حضرة إبراهيم أفندي الورداني" عند ارتكابه عملية الاغتيال ( ولم تنزعه  
عنه إلا يوم نفذ فيه حكم الإعدام ) <sup>(٦)</sup> ، والدعوى الثانية تقول بأنه كان عضواً في جمعية  
إسلامية سرية تدعى "جمعية التضامن الأخوي" <sup>(٧)</sup> .

---

١ - يوسف ، ص ١١٩ .

٢ - الجريدة ، ١٩١٠/٤/٢٢ .

٣ - الجريدة ، ١٩١٠/٣/٦٤ .

٤ - Behrens-Abous EIF, P. 197 .

٥ - FO. 371/893 .

٦ - تادرس ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

٧ - Alexander, P. 313 .

أما الدعوى الثالثة - والأهم - فنقول بأن الأسباب التي برر بها الورداني عملية اغتيال بطرس غالي لم تكن تنطبق على غالي وحده ، وإنما على مجموعة من الوزراء والشخصيات السياسية من حوله ، ولذلك فإن تخصيص غالي بالقتل من دون غيره كان يعني تخصيص الطائفة القبطية وحدها دون غيرها بالاتهام بالتواطؤ مع الاحتلال ، وهو ما رأى فيسه الأقباط أمرا يتعدى فكر الورداني ويعيد الى الأذهان فكر مصطفى كامل نفسه (١) .

وعند ما كتبت إحدى الصحف الإسلامية تتهم بطرس غالي بأنه أضر الحركة الوطنية أكثر مما أفادها ، رد الأقباط الاتهامات بالتأكيد انه ( اي غالي ) كان يخطط لسياسة وطنية بعيدة المدى بالتنسيق مع زعماء حزب الأمة (٢) ، وان التنازلات التي كان يقدمها للانكليز ما كانت الا أمور ظرفية أملت بها تطلعات غالي نحو اىصال الأمة الى الحكم الذاتي (٣) .

وفي ١٨ آيار/مايو ١٩١٠ صدر الحكم باعدام الورداني شنقا (٤) فأطلقت عليه الصحافة المسلمة لقب "الوطني المسلم" الذي خلص أمته من ذلك "المسيحي المتعجرف"

---

١ - Seikaly, "Prime Minister", P. 120.

٢ - Ibid., P. 121.

٣ - Seikaly, "The Copts", P. 191.

٤ - المقطم ، ١٩/٥/١٩١٠ .

ورأت فيه " شهيدا وطنيا عظيما " (١) . كما سار بعض المسلمين في الشوارع يسودون شعار " ورداني الذي قتل النصراني " (٢) . فكانت النتيجة ان أبدى الأقباط استياء شديدا (٣) ، وراح هذا الاستياء يظهر بوضوح في الصحافة القبطية ، التي أتهمت المسلمين بأنهم " يعرفون ولكنهم لا يتجاسرون على الاعتراف بأن بطرس باشا قتل لأن بطرس باشا مسيحي " (٤) . وبعد ان حملت هذه الصحافة الحزب الوطني مسؤولية الاغتيال ، ولقبته بحزب " الطيش والضلال " ، ذهبت أبعد من ذلك بطعننها في صلاحية المصريين جميعا للحكم الذاتي والنظام الدستوري (٥) . وكتب قرياقوس ميخائيل الذي كان يعتبر نفسه الناطق الرسمي باسم الأقباط في تلك الفترة يقول : " إن تخيل عملية الاغتيال بأنها جريمة سياسية مخضة هو أمر لا يندع بأي شكل من الاشكال كل من له صلة معرفة بمصر . فالسياسة في فكر الوطني المصري تعني الاسلام ، وهذا الامر لا ينطبق فقط على البسطة من المصريين ، بل على النخبة ايضا التي أعتبرت هي الاخرى بأن الورداني هو شهيد الاسلام " (٦) .

---

١ — بحر ، ص ٥٥ .

٢ — Carter, P. 12 .

٣ — Mikhail, P. 58 .

٤ — تادروس ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

٥ — كيلاني ، ص ١٥١ .

٦ — Mikhail, PP. 72-73 .

ولم يكتف الأقباط بتوجيه اتهاماتهم ضد المسلمين عموما والحزب الوطني خصوصا عقب الاغتيال ، بل شنوا حملة مماثلة على المعتمد البريطاني غورست ، وعلى سياسته الوفاقية التي كان هدفها — بنظرهم — أحياء "التعصب الديني" ، واعطاء الاشارة للمسلمين من أجل اضطهاد الاقليات في مصر ، وبالاخص الأقباط (١) . لكن مخاوف الأقباط من أن يؤدي تدوير العلاقات بينهم وبين المسلمين الى شيء شبيه بأعمال العنف التي كانت تحصل في اليهود القديمة ، جعلهم يحيدون النظر في الاتهامات التي كانوا يكيلونها لغورست ، ويتطلعون مجددا باتجاه بريطانيا من أجل ضمان سلامتهم (٢) .

اما البريطانيون فقد استغلوا — من جهتهم — حادث الاغتيال الى أبعد حدود (٣) ، ولغير مصلحة الأقباط . فمن ناحية رفض عيدهم في مصر ، السير الدون غورست ، نداءات الأقباط للاستغاثة بهم من خطر المسلمين ، واعتبر في رسالة وجهها الى الخارجية البريطانية في آذار / مارس ١٩١٠ ، بأن شكوى الأقباط كانت تهدف الى "خلق جو مشحون بينهم وبين المحمديين" ، وان هذا لم يكن ليحصل لو كان رئيس

---

١ — Mellini, P. 211 .

٢ — Bowie, P. 110 .

٣ — بحر ، ص ٥٧ .

الوزراء المقتول " مسلما " (١) . كما اتهم نائب غورست الأقباط بأنهم كانوا يستغلون عملية الاغتيال للاعلان عن ظلاماتهم السابقة (٢) . ومن ناحية ثانية ، فقد أدت خطوة الانكليز بتعيين رئيس وزراء مسلم معروف بمواقفه المستمدة من فكر مصطفى كامل (٣) ، هو محمد سعيد باشا ، الى اعطاء الانطباع بأن هذا التعيين الجديد كان يهدف — من بين أمور أخرى — الى ارضاء الجناح المتطرف في الحزب الوطني وتقويته . وما ساعد على تعزيز هذا الانطباع في عقول الأقباط كان الجزء من تقرير غورست للعام ١٩١٠ ، والذي أفرد له الحديث عما أسماه بـ " المظالم القبطية " وعن عملية اغتيال بطرس غالي . اذ خلا هذا القسم من التقرير من أية انتقادات " حقيقية " او " غنيقة " (٤) للحزب الوطني . وعلى الرغم من ان التقرير حمل زعما هذا الحزب المسؤولية " الاخلاقية " لمقتل غالي (٥) ، الا انه رأى في عملية الاغتيال " عملا معزولا عن الجو السياسي العام " . وزيادة على ذلك فقد ذهب وزير خارجية بريطانيا ، السير ادوارد غراي ، الى حد القاء مسؤولية زيادة وتيرة التعصب والحساسية في البلاد على الأقباط أنفسهم (٦) . كما طالب مستشار وزارة الداخلية ، رونالد غراهام ، في رسالة وجهها لغورست ، بوضع حد لمثل هذه الممارسات التي تفضي الى هذا النوع من التعصب (٧) .

— ١ — Mellini, P. 213 .

— ٢ — FO. 371/893 .

— ٣ — Alexander, P. 312 .

— ٤ — Reply of the Executive Committee of the Coptic Congress to the Article of Sir Eldon Gorst's Report for 1910 entitled "The Copts" (Cairo: Société A.E. de publicité , 1911), PP. 10-11

— ٥ — British Sessional Papers, Vol. CX11 (1910), P. 353 .

— ٦ — Hansard's Parliamentary Debates, 13 June 1910, PP. 1148-9.

— ٧ — Hansard's Parliamentary Debates, 21 July 1910, P. 1588 .

ومن الواضح انه على الرغم من الشعور السيء الذي تركته عملية اغتيال بطرس غالي في نفوس الانكليز (١) ، وفي طليعتهم غورست (٢) ، الا انهم - على ما يبدو - افادوا من العملية . فقد اتاحت لهم ، ولأول مرة منذ الاحتلال البريطاني لمصر ، الاعلان عن فكرة " الوصاية البريطانية " على مصر ، وذلك في خطاب القاه السير ادوارد غراي في البرلمان البريطاني يوم ١٥ حزيران/يونيو ١٩١٠ (٣) .

اما بالنسبة الى الحركة الوطنية ، فقد اقتصر موقفها من تهجمات الأقباط على الرد عليهم - عن طريق صحافتها - بأنهم " يريدون ان يأخذوا مسلمي مصر كافة بذنب الورداني ، وان يجعلوا الجناية اعتداءً من الدين الاسلامي على الديانة المسيحية " (٤) . ومع ان الصحافة الوطنية المسلمة فرقت في تلك الفترة بين من أسلمتهم بـ " عقلاء " الأقباط وبين " قصار النظر " فيهم (٥) . الا ان مواقف هذه الصحافة

---

١ - Mellini, P. 202, and Seikaly, "The Copts", PP. 208-9 .

Ibrahim Amin Ghali, "L'Egypte nationaliste et Libérale: ٢ de Moustapha Kamel a Saad Zaghloul (1892-1927) (La Haye: Martinus Nijhoff, 1969), P. 111.

Hansard's Parliamentary Debates, 15 June 1910, P. 1386. — ٣

٤ - رضا ، "المسلمون والقيبط" - ٢ " ، ص ٢٠٣ .

٥ - كيلاني ، ص ١٥٤ .



عموما حملت الأقباط مبدئها على النفور من الحركة الوطنية <sup>(١)</sup> وإلى زيادة مخاوفهم منها <sup>(٢)</sup> .

وبخلاصة الامر ان حادثة اغتيال بطرس غالي أحدثت مخرجا عميقا بين مصريي الأمة وأوصلت البلاد الى "نقطة اللاعودة" بالنسبة للنزاع القائم بين المسلمين والأقباط .

ومع ان الانكليز في النهاية ألقوا مسؤولية الحادث على "تراكبات" <sup>(٣)</sup> الاشياء التي أوصلت البلاد في نهاية المطاف الى هذا الوضع المتفجر ، الا انهم لم ينكروا مع ذلك ضلوعهم في جعل الامر تنتراكم على هذا المستوى ، حتى ان أحدهم ، وهو عضو في البرلمان الانكليزي ، أعترف بالمسؤولية بقوله : " إنه لزم البريطانيون ثمانية وعشرون عاما كي يعلموا المصريين في النهاية كيف يختالوا رئيس وزراءهم " <sup>(٤)</sup> .

---

— ١ — Mahmud Zayid, "The Origins of the Liberal Constitutional Party in Egypt," in: Holt, P. 339 .

— ٢ — Vatikiotis, P.207, and Mellini, P. 212 .

— ٣ — Hansard's Parliamentary Debates, 13 June 1910, P.1134 .

— ٤ — Hansard's Parliamentary Debates, 13 June 1910, PP. 1104-1105 .

### الفصل الثالث

حدوث الشرخ : انقطاع

قوت ميري أسيسوط والقاهرة

#### ١ - تزكية الخلاف في الصحافة المصرية

في العام ١٩٠٣ ، أنشأ أحد المفكرين الأقباط ، وهو عوض واصف ، مجلة أسماها " المحيط " ، وذكر - في عددها الاول - انها سوف " تعالج الشؤون السياسية والحكومية " . وفي اليوم التالي على صدور المجلة ، ردت عليه " المقتطف " بقولها إنه " ليست هناك جدوى ( من معالجة هذه الشؤون ) " ، لأن المتولين لها انكليز لا يقرؤون العربية " (١) . ومع ان كلام " المقتطف " لم يغير النهج الذي سارت عليه " المنهبط " او غيرها من الصحف والمجلات القبطية ، السياسية والاجتماعية ، التي صدرت في الفترة ما بين بداية القرن العشرين وقيام الحرب العالمية الاولى ، الا انه طرح علامات استفهام عدة حول جدوى الفكر السياسي القبطي برمه . فمن الواضح ان كل ما كتبه الصحافون القبطية بين الاعوام ١٩٠٨ و ١٩١١ ، وكل ما تبودل من كتابات بينها وبين الصحف الاسلامية الوطنية في تلك الفترة ، كان يعكس قمة الخلاف ، ويشهد على أقصى أنواع الشقاق

بين طرفي الأمة <sup>(١)</sup> . وأبلغ دليل على ذلك ما ذكره أحد خطباء المؤتمر المصرى في العام ١٩١١ من أن "الصحف القبطية والصحف الإسلامية كانت من أكبر عوامل التفريق" <sup>(٢)</sup> . وربما هذا ما جعل أحد الباحثين المصريين على التركيز ، أثناء محاولته دراسة الفتوة الحرجة في العلاقات بين المسلمين والأقباط ، على دور الصحافة القبطية والمسلمة في تزكية الخلافات بين الطرفين <sup>(٣)</sup> ، وهو الدور الذي كانت رائدته صحيفتا "الوطن" ، و "مصر" <sup>(٤)</sup> من جهة ، و "اللواء" ، و "الموید" من جهة أخرى .

وقد أنشأ ميخائيل عبد السيد ، وهو قبطي تابع علومه في الأزهر ، صحيفة "الوطن" عام ١٨٧٧ ، أي بعد سنة واحدة من صدور صحيفة "الأهرام" . وقد أخذت "الوطن" جانب الخديوى اسماعيل في بدايات ظهورها ، إلا أنها انتقلت الى جانب المعارضة عندما أحست بقرب نهاية حكمه . وكان صاحب "الوطن" متأثرا بالطهطاوي ، وكان أول من استخدم شعار "مصر للمصريين" ، ومن أوائل الذين دعوا لفكرة الوطنية المصرية <sup>(٥)</sup> . وكذلك فقد بدأ ميخائيل عبد السيد إصدار صحيفته بتوجيه النقد الى جمال الدين الأفغانى

---

١ - البشري ، "مصر الحديثة" ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

٢ - أنور الجندي ، الصحافة السياسية في مصر منذ نشأتها الى الحرب العالمية الثانية

(القاهرة : مطبعة الرسالة ١٩٦٢) ، ص ٥٣ .

٣ - الفقي ، ص ٢٣ .

٤ - Vatikiotis , P. 207 .

٥ - أبو زيد ، ص ١٠٨ .

ونزعته الدينية ، كما أنه قاد حملة ضد الباب العالي باسم مصر (١) . وفي أواخر سنة ١٨٩٨ عطل ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن" بحضارادته حين وجد ان الاقبال عليها قل بسبب منافسة الجرائد اليومية لها ، وهي التي تصدر مرتين في الاسبوع (٢) . فانتقلت رئاسة التحرير ، في عام ١٩٠٠ ، الى جندي ابراهيم الذي أوصل توزيعها الى حدود العشرة آلاف نسخة . وقد أخذت جانب الانكليز هذه المرة ، لانهم — على حد قولها — "واسطة لاصلاح الخلل الذي انتشر في ظل حكومة اسماعيل ."

أما صحيفة "مصر" ، فقد أنشأت اصلا في العام ١٨٩٥ (٣) ، على يد تادرس المنقبادي ، وبايعاز من بطرس غالي ، رئيس الوزراء القبطي ، لتكون لسان حال الطائفة (٤) . فقال ، الذي كان على خلاف مع ميخائيل عبد السيد (٥) بسبب مذهبه الانجيلي دفع المنقبادي الى اصدار "مصر" لتخدم أهداف المذهب الارثوذكسي (٦) .

---

١ — عبد الملك ، ص ١٩٤ .

٢ — محمد عبد الغني حسن وعبد العزيز دسوقي ، مروضة المدارس : نشأتها واتجاهاتها الادبية والعلمية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥) ، ص ٣٨١ .

٣ — المقطم ٢٢٦ / ١١ / ١٨٩٥ .

٤ — الجندي ، ص ١٥٠ .

٥ — الفقي ، ص ٣٣ .

٦ — الجندي ، ص ١٤٩ .

وعلى هذا الاساس ، فقد وقع الخلاف بين "مصر" و "الوطن" منذ اوائل فستوة  
صدرهما ، مما دفع بـ "الوطن" الى اتهم "مصر" بأنها كانت "ظهيرة للاحتلال البريطاني  
منذ صدرها" (١) . وما ساعد على الساق هذه التهمة بـ "مصر" ما لجأت اليه من كتابات  
عنيفة حول العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في مصر ، بدءاً من آيار/مايو ١٩٠٨ (٢)  
وانتهاءً بأوائل العام ١٩١١ ، حين اقدمت — بمبادرة منها — على الدعوة الى عقد مؤتمر  
قبطي لمناقشة احوال الطائفة (٣) . ومع ان هاتين الصحيفتين كانتا ، في تلك الفترة ، تريان  
لنفسيهما دوراً مهماً هو في اساس "الصحة" السياسية القبطية (٤) ، الا ان بعض  
المسلمين والوطنيين كانوا يرون في دعوة الصحيفتين جزءاً من دعوة الاقباط الاصلية لتشكيل  
"أمة مستقلة لها كيان منفصل عن مصر" ، وتحديداً " للرأي العام باستحسان ما أجمع  
المصريون على استنكاره" (٥) . ولم يكن هذا الرأي يقتصر على المسلمين وحدهم ، بل كانت  
تشاطرهم فيه نسبة كبيرة من الاقباط انفسهم ، بحسب المقالات التي كانوا ينشرونها في  
"المقطم" (٦) ، والتي كانوا يرون فيها ان الصحيفتين " لا تمثلان الا آراء صاحبيهما

---

١ — البشري ، " مصر الحديثة " ، ص ٧٣ — ٧٤ .

٢ — كيلاني ، ص ٧٠ — ٧١ .

٣ — الجندي ، ص ١٥٠ .

٤ — Severianus, P. 77 .

٥ — حسين هـج ١ ، ص ١١٠ — ١١١ .

٦ — المقطم ، ١٩١٠/٩/٢١ ، و "المقطم" ، ١٩١٠/١٠/٣١ .

٠٠ وآراء المتعصبين من أبناء الطائفة " (١) .

ومقابل صحيفتي " مصر " و " الوطن " ، كانت هناك على الجانب الاسلامي صحيفتا " المؤيد " و " اللواء " ، وهما الصحيفتان الرئيسيتان اللتان كانتا تمثلان الجانب المتشدد في الصحافة المسلمة (٢) . ومع ان هاتين الصحيفتين بدأتا في المام ١٩٠٨ تصدران بنبرة معتدلة تجاه المسيحيين عموما ، والاقباط خصوصا ، الا ان طابع التعصب الديني سرعان ما طغى على أسلوبهما حالما ظهر لهما الطابع الاستفزازي في ما كانت تنشره " مصر " و " الوطن " (٣) . وهو ما سجل في الواقع بداية المعركة الصحافية ذات المنطلق الديني من قبل الصحافة المسلمة .

ولفهم خلفية تلك الصحف ذات الطابع الاسلامي عن طريق فهم عقليتها محرريها ، وخاصة الشيخ علي يوسف ، رئيس تحرير " المؤيد " ، والشيخ عبد العزيز جاويز ، رئيس تحرير " اللواء " ، فإنه يتعين مناقشة دورهما في اطار حركة الاصلاح الاسلامي برمتها . فمن المعلوم انه في ظل الاحتلال البريطاني لمصر ، وجد الفكر الاجتماعي والسياسي نفسه

---

١ — F.O. 38033 ( 19 October 1910 ) .

٢ — الجندي ، ص ١٨٢ — ١٩٢ .

٣ — Mikhail, P. 85-6 .

٤ — الفقي ، ص ٣٤ .

مواجهها بمشكلات جديدة . فكانت الطبقة الوسطى النامية بشرة تشعر بالضيق من المواجهة القائمة بين الاسلام من جهة ، وبين نظام الحياة الغربية العصرية ، من جهة أخرى . ويعود الفضل الى جمال الدين الافغانى ومحمد عبده في ظهور الاتجاهات التقدمية الاسلامية في مصر عن طريق مجلة " العروة الوثقى " ، التي انشأها في منفاهما ببباريس . وقد عبرت هذه المجلة عن روح الاسلام بصورة واضحة ركيزتها ان الرابطة الدينية بين المسلمين هي أقوى من أية رابطة عنصرية او لغوية أخرى . وما ان الشيخين علي يوسف وعبد العزيز جاديش كانا مرتبطين تمام الارتباط بما كان يحدث في تلك الفترة من فعل ورد فعل تجاه حركة الاصلاح ، فقد التزم كلاهما مهمة نشر " الافكار المفيدة والآراء الصحيحة الدقيقة " حيال الاسلام ، كما أصبح كلاهما زعمي الصحافة الوطنية المتطرفة في مصر (١) .

ومنذ العام ١٩٠٦ ، بدأت هذه الصحافة المسلمة تأخذ منحى سياسيا موجهها اصلا ضد المسيحيين في مصر (٢) ، على أساس انهم الطرف الوحيد الذي " يؤيد حكم الانكليز لمصر " (٣) . ومع ان هذا المنحى ترك منذ البداية اثرا سيئا في نفوس الاقباط (٤) ، الا ان الصحف القبطية — على ما يظهر — فضلت ان تواجهه بمنحى آخر مضاد يعمد الى اتهام الحكومة المصرية نفسها بأنها أصل الخلاف (٥) ( لا المسلمين ) ، على أساس انها

---

١ — الفقي ، ص ٣٤ — ٣٦ .

٢ — Alexander, P. 17 .

٣ — Mikhail, P. 60 .

٤ — Vatikiotis, P. 206 .

٥ — Mikhail, PP. 98-101 .

هي التي رفضت ان تساوي بين الاقباط والمسلمين بالحقوق والواجبات <sup>(١)</sup> ، وهي التي سهدت لحرب الصحف بين الطرفين <sup>(٢)</sup> ، وهي التي حوضت المسلمين على رفض مطالب السب الاقباط وعدم القبول بمظالمهم وشكاوهم <sup>(٣)</sup> . لكن " حسن النية " هذا لم يدم فترة طويلة اذ اتبعته خلافات حادة أطلققتها مقالة للشيخ عبد العزيز جاويش نشرت في " اللواء " ، وحملت عنوان " الاسلام غريب في بلاده " <sup>(٤)</sup> . ومع ان بعض المؤرخين يصرون على أن الصحافة القبطية هي التي استغزت المسلمين واثارتهم وهاجمت سجلهم وتاريخهم فسي مصر ، فان آخرين يؤكدون على ان الشيخ جاويش هو المسؤول عن بداية الحوار الطائفي المتعصب في الصحافة المصرية <sup>(٥)</sup> .

والذي حصل ان صحيفة " مصر " نشرت في ٢٢ آيار / مايو ١٩٠٨ مقالة هاجمت فيها " جميع من وطأت اقدامهم أرض مصر من بدء الاسلام الى اليوم " ، عربا كانوا ام اتراكيا ام فرنسيين ام انكليز . وهاجمت فكرة الجامعة الاسلامية على أساس انه لا وطن مع الدين ولا دين مع الوطن <sup>(٦)</sup> . وفي ١٥ حزيران / يونيو ، نشرت صحيفة " الوطن " مقالة لفريد

---

١ — Ibid, P. 131 .

٢ — Ibid, P. 91 .

٣ — Ibid, P. 85 .

٤ — FO. 371/893 .

٥ — الفقي ، ص ٣٦ .

٦ — البشري ، المسلمون والاقباط ، ص ٥٥ ، والفقي ، ص ٣٦ .



كامل ، تحت عنوان " الانسانية تتعذب " (١) ، حملت فيها على التاريخ الاسلامي والعربي في مصر (٢) . وكان هذان المقالان الحجة التي تمسك بها الشيخ جاويش فيما بعد من أجل كتابة مقالته الشهيرة في " اللواء " بتاريخ ١٦ حزيران / يونيو ١٩٠٨ (٣) . وقد حمل جاويش في مقالته بقسوة على كاتبتي المقالين السابقين ، ووصفهما بـ " الجاهلين " للتاريخ ، و " الكافرين " بنعمة الاسلام . وانتقل من ثم الى التحامل على الأقباط جميعا ، فذكرهم انهم اقاموا في احضان الاسلام " زهاء ثلاثة عشر قرنا ، يعيلكم ، وينميكم ، حتى ازداد عددكم ، وأمتلأت بالمال خزائنكم . ولو كنتم عشتم ربع ذلك الزمن مع الانكليز لا لحقوقكم بالجنس الاحمر في اميركا ، والصنف الاسمر في استراليا " . ثم اضاف المقال : " عشنا في هذه البلاد دهرا طويلا فكنا كما شاء لنا الاسلام اخوانا في الوطنية ، شركاء في المواقف الحيوية . فما الذي بدل شوونكم وجعلكم غير ما كنتم ؟ " (٤) .

وقد جاء محتوى هذا المقال أقصى ما يمكن ان يكتب في موضوع كهذا . (٥) . فكان وقعه شديدا على المسيحيين (٦) ، الذين اعتبروه دليلا على مدى التعصب الاسلامي فسي

---

١ - بحر ، ص ٥١ .

٢ - يوسف ، ص ١١٨ .

٣ - Behrens-Abous-eif, PP. 196-7 .

٤ - كيلاني ، ص ٧٢ - ٧٥ .

٥ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٥٥ .

٦ - Hourani , P. 208 .

مصر ، وعلى عدم صلاحية أهل البلاد للحكم الذاتي (١) . ومباشرة بعد صدور المقال ، سارعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني الى اصدار بيان ، بتاريخ ١٩٠٨ / ٦ / ٢٠ ، تنبراً فيه مما كتبه الشيخ جاورش في صحيفة الحزب ، وتستتكر وجود أي شقاق بين عنصرى الأمة ، وتؤكد " ان أية صحيفة او شخص — ايا كان دينه — يثير الخواطر بنشر الطعن على الاديان او على اى عنصر آخر من عناصر الأمة المصرية هو وحده المسؤول عن عمله ، فهو لا يعبر الا عن فكره الخاصى " (٢) . الا ان موقف الحزب هذا لم يمنع بعض الاعضاء الأقباط في الحزب الوطني من الاستقالة احتجاجاً على لهجة المقال . فقدم ويصا واصف استقالته من اللجنة التنفيذية للحزب في شهر آب / أغسطس ١٩٠٨ ، ثم تبعه عدد من الأقباط الاعضاء في الحزب (٣) .

أما صحيفة "الوطن" ، فقد كتبت في ١١ حزيران / يونيو عن "ذهبول" المسيحيين من جراء تأثير المقالة المريح على أذهانهم . وكذلك نشرت "الوطن" مقالة لاختوخ فانوس في ٩ تموز / يوليو ، جاء فيها : " . . . فاذا كان الرومان قد عبدوا مصر ، وهي محط العلم والفلسفة والمدينة الباذخة ، وتناولت ايديهم وأرجلهم الأقباط بالضرب ، فقد فعلوا بأجدادك اكثر مما فعلوا بالقبط " . وأضافت : فإن اعتبرتم احتضان الاسلام للأقباط تعبيراً ، فقد احتضنكم كما احتضنهم " (٤) . ورغم كل ردود الفعل على مقالة

---

١ — Alexander, P. 199 .

٢ — البشرى ، المسلمون والأقباط ، ص ٥٦ .

٣ — Behrens-Abouscief, P. 197 .

٤ — كيلاني ، ص ٧٦ — ٧٨ .

الشيخ جاويش ، فان المسألة لم تأخذ أبعاداً خطيرة ، كما صور لها بعض المؤرخين .  
فدعاة الشقاق من بين الأقباط والمسلمين لم يكونوا أغلبية بينهم <sup>(١)</sup> ، وذلك جعل ردود  
الفعل على المسألة لا تتعدى " الثورة الكلامية " في الصحف ، حتى ان كانتا قهطيا ، يدعى  
فريد كامل ، نشر مقالة في " الوطن " ، عنوانها " وجادلهم بالتي هي أحسن " ، قصد  
من وراءها اظهار حسن نية الأقباط مجارة لموقف الحزب الوطني الراض لما جاء في مقالة  
جاويش <sup>(٢)</sup> .

ويبدو ان الحرب الكلامية بين الأقباط والمسلمين ضاقت البريطانيين الى حسد  
التفكير بنفي عبد العزيز جاويش <sup>(٣)</sup> ، والى حد التعبير عن خشيتهم من عواقب هذا الحرب  
في حال استمرارها او احتدامها <sup>(٤)</sup> ، الامر الذي دفع بهم الى احياء قانون المطبوعات  
القديم ( الذي صدر أصلا في العام ١٨٨٢ ) مجددا في العام ١٩٠٩ <sup>(٥)</sup> ، من أجل  
اعادة الامور الى مجراها الطبيعي <sup>(٦)</sup> . وفي بداية الامر رحبت الصحافة القبطية ، وبخاصة

---

١ — البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٦١ .

٢ — كيلاني ، ص ٧٩ .

٣ — FO. 371/893 .

٤ — British Sessional Papers, 1909, Reports for 1908:  
no. 1, 1909 ( Cd 4580 ) , P. 342 .

٥ — هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

٦ — Mellini, P. 182

"الوطن" ، بهذا الاجراء الحكومي (١) ، فيما وقفت الصحافة السليمة ، وخاصة "اللواء" ، موقفا معارضا منه . الا ان موقف "الوطن" من القانون سرعان ما تبدل ، حالما تلقت انذارا ، هي و "اللواء" ، من الحكومة المصرية ، يحد من توجهاتهما الطائفية (٢) . وقد استغل الأقباط هذا الحادث البسيط لكي يوجهوا مجددا أنظار الأوروبيين والحكومة البريطانية والمصريين على السواء الى ظلاماتهم وشكاواهم المعتادة (٣) .

---

١ — Alexander, PP. 234-5 .

٢ — Mikhail, PP. 98-102 .

٣ — الجريدة ، ١٩١١/١/١٢ .

## ٢ - انعقاد المؤتمر القبطي

في أوائل العام ١٩١١ ، كانت مصر منقسمة الى ثلاث فئات متميزة : (١) الاحتلال وموئيدوه ، (٢) الخديوى وأنصاره ، و (٣) الوطنيون الذين هم أنفسهم كانوا منقسمين الى أبعد الحدود (١) . وكان جو سوء الظن وفقدان الثقة المسيطر على العلاقات بين هذه الفئات الثلاث يزيد من درجة الانقسام بين عنصري الأمة : المسلمين والسيحيين (٢) . ولما كانت الحركة الوطنية تمر بحالة من التردى بسبب غياب الزعامة التاريخية وموت مصطفى كامل ، فإن أغلبية الأقباط اعتبروا الفرصة مواتية لهم كي يياشروا الاعلان عن ظلاماتهم السابقة (٣) . وكان سبيلهم الى ذلك مجددا طرح فكرة عقد مؤتمر عام للطائفة القبطية .

وحسب ما يتضح من كتابات الصحف المصرية فإن فكرة عقد المؤتمر القبطي العام سنة ١٩١١ لم تكن جديدة تماما (٤) ، بل كانت سبقتها في أوائل العام ١٩١٠ فكرة مماثلة ، دعا اليها بشري حنا ، وهو من أعيان الأقباط ، بهدف " اصلاح أحوال الطائفة الداخلية وتنظيم أوقافها وصيانة أموالها وتحسين مستقبل فقرائها " (٥) . ويذهب أحمد شفيق في

---

١ - الفقي ، ص ٣٨ .

٢ - حسين ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

٣ - Wakin, PP. 169-170 .

٤ - المقطم ، ١٩٠٩/١٢/٩ ، والجريدة ، ١٩١٠/١/٨ .

٥ - تادرس ، ج ٣ ، ص ٨ - ٨ ب .

مذكراته الى ان هذه الحركة الداعية الى عقد مؤتمر عام في أسيوط بين أعيان الطائفة القبطية كانت سرية في بداية الامر ، لكن انكشافها ووصول خبرها الى بطرس غالي أدى الى معارضة كبيرة لها من جانبه ، " حتى انه أرسل انذارا لجريدة الوطن بسبب هذه الحركة " (١) . ومع ان أعيان الطائفة اصرروا على الاجتماع في أسيوط بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩١٠ في إطار مؤتمر قبطي عام ، الا ان حادثة اغتيال بطرس غالي أجلت هذا المؤتمر " الى أجل غير مسمى " (٢) . وبعد اغتيال غالي عادت الشكاوى القبطية لتزداد بين أبناء الطائفة (٣) ، الا ان مهمة الاعلان عن هذه الشكاوى انتقلت هذه المرة من يد الأعيان ، الذين تراجعوا عنها ، الى أيدي بعض "الشبان المتحمسين للصالح العام للطائفة " (٤) . وقد ظهرت على الأثر مقالات عدة بأقلام كتاب أقباط في الصحف القبطية والصحف البريطانية او الموالية لأنكلترا ، عمدت الى تحريك مشاعر الأمة القبطية لجهة الاعلان عن شكاواها . فكتب ميخائيل تادرس ، على سبيل المثال ، في "المقطم" ، يتساءل عن سبب " هذا السموت الطويل الذي أراه من أفتح المظاهر التي تظهر بها أمة " . وأضاف : " انه يجب على الأمة ان تتفق

---

١ - شفيق نج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٤٤ .

٢ - الجريدة ، ١٩١٠/٢/٢١ .

٣ - المقطم ، ١٩١٠/٩/١٢ .

٤ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٧٣ .

على كلمة واحدة ، واليوم أقول ان هذه الكلمة يجب ان تكون أعلى من كل كلمة تقال " (١) .  
وتحت عنوان "المؤتمر القبطي" نشرت "المقطع" ايضا مقالة لأحد الأقباط يقول فيها "إن  
الطائفة فكرت في السنة الماضية في عقد مؤتمر كبير تجتمع فيه كلمة الأمة ويتوحد رأيها  
وفكرها . وقد جمع بالفعل صوت الأمة في أمر واحد بواسطة المرائض التي امتلأت بتوافيع  
كبار الطائفة وعظمائها . وكان المؤتمر على وشك الانعقاد لولا الحادثة الكبرى التي فجعت  
بها مصر وهي حادثة قتل . . بطرس غالي ، حيث أخرت انعقاده الى اليوم والأمة محتاجة  
اليه احتياجا شديدا " (٢) . ثم تسأل قبطي آخر في الصحيفة نفسها عن " غرض عقد  
المؤتمر القبطي ؟ " ، ورد هو نفسه بأن الغرض هو ان " تنهض لنطالب الحكومة بحقوقنا  
المهضومة " (٣) . فيما رأى قبطي رابع ان من أسباب الدعوة للمؤتمر هي ان " الأقباط  
كانوا في الماضي شعبا له في عالم التمدن شأن يذكر ثم أصبحوا في مؤخرة الناس " (٤) .

وكانت أولى ردود الفعل على هذه الكتابات القبطية أن ظهر بين المسلمين

من دعا الى "تأليف لجنة للتوفيق بين الأقباط والمسلمين قبل استفحال الخطر الطائفي" (٥) .  
وأعقب هذه الدعوة بيان أصدره واصف غالي ، ابن رئيس الوزراء المغتال ، في ٢٣ كانون  
الثاني /يناير ١٩١١ ، يعلن فيه "انه سوف يتغاضى عن الاساءات التي وجهت ضد

---

١ - المقطع ، ١٢/١٢/١٩١٠ .

٢ - المقطع ، ١/٤/١٩١١ .

٣ - المقطع ، ١/٦/١٩١١ .

٤ - المقطع ، ١/١١/١٩١١ .

٥ - الجريدة ، ١٩١١/٣/٦ ، وشفيق ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٤٤ .

ذكرى والده لصالح التآلف ، وتعبيرا للأخوة بين الأقباط والمسلمين . لكن رد الفعل القبطي على هذا البيان كان بصدور انتقادات شديدة ضده ، تمثلت برفض تام له ، باعتباره انه "لم يكن يعكس رأيا عاما قبطيا" (١) . وكانت النتيجة أن عاد وتداعى الأقباط مجددا في أوائل ذلك العام لعقد جمعية عمومية للأقباط "تنظر في الطرق الموصلة لحماية مصالح الأقباط ومساواتهم بمواطنيهم" (٢) . فتألفت بالفعل لجنة تحضيرية من اثني عشر عضوا (٣) لهذه الجمعية برئاسة كل من جورجي ويصا وسطوروس خياط . كما عين سينوت حنا أمينا للصندوق ، وتوفيق دوس سكرتيرا . فيما نال أخنوخ فانوس ، وجورجي خياط ، ونجيب حنا ويصا ، ويونان مقار الملاح ، وسيد هم الياس ، وتادرس اقلاديوس ، وحبيب فهمي ، عضوية اللجنة (٤) . وكان أول ما قاله أعضاء هذه الجمعية عن المؤتمر إنه "خير عمل تقوم به مصر لتثبيت للملأان المصريين أصبحوا أهلا لنيل الدستور والاستقلال" . وان المساواة التي يطالب بها الأقباط هي الوسيلة الاولى لنزع كل خلاف بين عناصر الأمة" (٥) . وبإشارة بعد الاعلان عن تأسيس هذه اللجنة ، التي كانت مهمتها التحضير والدعوة للمؤتمر القبطي ، أخذت ردود الفعل المحلية والخارجية تتوالى عليها . وأنقسمت ردود الفعل هذه الى أربعة : (١) رد الفعل البريطاني بتمثلا بغيرست ، (٢) رد الفعل الحكومي

---

١ - الفقي ، ص ٣٨ .

٢ - تادرس ، ج ٣ ، ص ١٨ .

٣ - F0. 371/1111 .

٤ - Carter, P. 13 .

٥ - تادرس ، ص ٨ ب .



تمثلا بالخدوي ، (٣) رد الفعل القبطي تمثلا بالبطريك القبطي ، و (٤) رد الفعل الاسلامي تمثلا بالمصحافة الوطنية .

وبالنسبة للانكليز ، فقد جاء رد فعلهم مخيبا فعلا لآمال الأقباط وتوقعاتهم (١) . فبعد صدور بيان غالي الابن بعدة أيام ، نشرت صحيفة ال " تايمز " اللندنية ، في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩١١ ، تلغرافا لوكالة " رويتر " في القاهرة ، تضمن نبأ عن جولة متابعة قام بها المندوب البريطاني ، السير الدون غورست ، في أقاليم مصر (٢) . وكان نص التلغراف على الشكل التالي : " زار السير الدون غورست الاقاليم التي يوجد فيها الأقباط ، وحقق تماما في مسألة المظالم والشكاوى القبطية المزعومة ، ولكنه اكتشف انه لا توجد خارج القاهرة اية شكاوى ذات بال ، وأعلن ان المسلمين والأقباط يعيشون معا بهدوء وأطمئنان بصفة عامة ، اذا ما تركوا وشأنهم ، وأن أسوأ خدمة يمكن ان نقد لها للأقباط هي ان تكون معاملتهم كجماعة او طائفة منفصلة " . ثم أكد غورست ان المصالح التربوية والتعليمية القبطية تحظى بعناية مناسبة من المجالس المحلية (٣) . وما كادت صحف لندن المتضمنة تلغراف " رويتر " تصل القاهرة ، حتى رد بعض الأقباط بتلغراف مماثل الى كل من صحيفة ال " تايمز " وال " دايلي تلغراف " وال " ستندرد "

---

١ — Carter, P. 13 ، ومحر ، ص ٦٠ — ١١ .

٢ — رياض ، ص ١٤٥ .

٣ — الفقي ، ص ٣٨ — ٣٩ ، و Mikhaïl, PP.21-22 .

وال " ديلي نيوز " ،بالإضافة الى اللورد كرومر ، ورئيس اساقفة كنتبري ، وزعيم الحزب  
الايرلندي ، وزعيم حزب المحافظين ، ورئيس الوزراء ، ووزير الخارجية البريطانيين . وكان نص  
التلغراف يعلن " أن مسيحيين مصر يستغيثون بأنكثرتا من سياسة رجالها هنا القائمة  
على مقاومة قضيتهم المعادلة وتصغير ظلاماتهم . وأن المسيحيين يطلبون المساواة التي أنكرت  
عليهم في ظل المراقبة الانكليزية . والاقوال التي قالها السير الدون غورست أخيراً وهزأ  
فيها بالسألة القبطية هي غير عادلة وغير صحيحة . فالرجاء مساعدة الاقلية المسيحية  
التي أثارته السياسة الحاضرة " (٢) . ولم يتوقف الأقباط عند حدود هذا التلغراف ،  
بل أتبعوه بآخر الى صحف لندن الرئيسية ، ضمنوه احتجاج أقباط أسيوط وجرجا وقنا  
وأسوان على ما ورد في تلغراف " رويتر " . وجاء نص هذا التلغراف الجديد على الشكل  
التالي : " دهشنا كثيراً من تلغراف رويتر الذي لخص رأي السير الدون غورست بعدم  
سياحته في الوجه القبلي . ويصعب علينا جداً ان نصدق ان هذا التلغراف يعبر حقيقة  
عن رأي الوكالة البريطانية . فأن السير الدون غورست قضى بضع ساعات في كل مكان زاره  
وليس من السهل ان ندرك كيف أمكنه التحقيق في مسألة كثيرة العقد مثل مسألة معاملة  
مجالس المدريات للأقباط في أمر التعليم . وقد شكنا معظم أقباط الصعيد ( وهم أكثرية  
الطائفة القبطية ) ولا يزالون يشكون ظلم تلك المجالس لهم ، وهو ظلم يمكن تحقيقه من  
الاطلاع على محاضر المجالس نفسها . ومن أدلة ذلك الظالم ان القبط في مديرية أسيوط  
يدفعون ٣٢ بالمئة من الضرائب ولكنهم مع ذلك مضطرون الى الاستعانة بالمسبدارس  
الخصوصية لسد حاجاتهم . إن الأقباط لم يطلبوا بتاتا ان يعاملوا معاملة طائفة منفصلة

وانما يطلبون مساواتهم بمواطنيتهم وان لا يكون الدين عائقا على التقدم في المناصب الحكومية مما يفضي الى اختصار أهل البلد الواحد . ونحن نلتزم مساعدة الأمة الانكليزية على ثقل مطالبنا العادلة " (١) . وقد تراققت هذه الحملة في الصحف البريطانية مع حملة مثالة واكثر قوة في الصحف المصرية ، دحض فيها الأقباط تلميحات غورست بأن "الأقباط كانوا يرغبون في ان تتم معاملتهم كجماعة او طائفة منفصلة " (٢) ، وأصروا على انهم كانوا " يطلبون فقط بأن يتم احترام مبدأ المساواة " (٣) . وكانت النتيجة ان حظي موقف الأقباط من جولة غورست على الوجه القبلي بتأييد انكليزي واسع ، وان جاء رد الفعل في لندن تجاه ادعاءات الأقباط مغايرا لآراء غورست (٤) . ولم يقتصر تأييد الأقباط على الصحافة البريطانية فحسب ، بل تعداه الى البرلمان الانكليزي ، والكنيسة الانكليزية . التي هبّت عن تضامنها مع "الاخوة في المسيحية " ، وعمدت الى استقبال مندوب قبطي هو قرياقوس ميخائيل ، لتعلن له عن تعاطفها مع المطالب القبطية (٥) .

والواقع ان موقف غورست من المطالب القبطية كان يعكس وجهة نظر مزدوجة . فمن جهة ، كان غورست يرى في المطالب القبطية مبالغة أكيدة ، ومغالاة لا ضرورة

---

١ - الجريدة ، ١٩١١/٢/٢٣ .

٢ - Mikhail, PP. 58-59.

٣ - Ibid, PP. 19-20 .

٤ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٦٥ - ٦٦ .

٥ - الفقي ، ص ٣٩ .

لها (١) ، بخاصة وان وضع الأقباط — كما شاهده — لم يكن يعكس نصف كمية السوء التي يدعيها الأقباط . والجدير بالذكر هنا ان قناة غورست أصلا تجاه الأقباط لم تتكون مع فكرة الاعلان عن المؤتمر القبطي العام ، ولا مع زيارته السياحية الى مدن الأقباط في الصعيد المصري ، وانما سبقتها بفترة السنة تقريبا ، وبالتحديد في ٢٠ شباط/فبراير ١٩١٠ — تاريخ اغتيال بطرس غالي — حين وصف غورست عملية الاغتيال بأنها " سياسة محضة " ، ولا تتفق مع حجم المأساة التي رسمها الأقباط في صحفهم اليومية وفي ادعائهم على المسلمين انهم وراء عملية الاغتيال . ومن هنا يمكن فهم رفض غورست للشكاوى التي تقدم بها اليه الأقباط شخصا ، وهي الشكاوى التي وصفها في اكثر من مقابلة بأنها " وهمية " وتهدف الى الحد من سياسته الخاصة بالاصلاح والتحديث في مصر .

ومن جهة أخرى ، فان غورست يرفضه السطال القبطية كان بذلك يطبق السياسة العامة التي انتهجها منذ قدومه الى مصر ، وهي السياسة التي قامت على محاباة الرأي العام المسلم في مصر ، ولو كان ذلك على حساب الرأي العام المسيحي عموما ، والقبطي خصوصا (٢) . وانطلاقا من هذين الموقفين ، فقد اعتمد غورست أسلوب التهاضي عن شكاوى الأقباط ، فكانت جولته على قوى الوجه القبلي تصب مباشرة في هذا المجال (٣) . اما الأسلوب الثاني الذي استخدمه غورست لهذا الغرض ،

---

— ١ — Behrens-Abous'eif, P.198, and

Elgood, P. 196.  
— ٢ — Seikaly, "The Copts", PP.232-3 .

— ٣ — Ibid, P. 323 .

فكان يقوم ، أولا ، على الطلب مباشرة من الحكومة البريطانية تجاهل أية محاولة قبطية  
لمعرض شكوى الطائفة مباشرة عليها <sup>(١)</sup> ، وهو الامر الذي تجاوب معه السير ادوارد غراي  
بشكل واضح في بداية الامر <sup>(٢)</sup> ، وثانيا ، على اعطاء الاشارة الى أصحاب الصحف  
الاسلامية بمهاجمة المطالب القبطية <sup>(٣)</sup> ، وكذلك حث مصالح الحكومة المصرية على اخراج  
احصائات — غير مطلوبة — لتبيان عدد الموظفين من الأقباط والمسلمين <sup>(٤)</sup> ، وغيرها من  
الاحصائات السكانية .

اما موقف الحكومة المصرية من مسألة الدعوة الى المؤتمر القبطي العام فكان  
مزدوجا وغامضا . فمن جهة ، رفضت الحكومة — ولو بشكل ضمني — مسألة عقد المؤتمر <sup>(٥)</sup> ،  
وأصدرت بيانا ، في آذار / مارس ١٩١١ ، أوضحت فيه أنها " لا تنظر الى عقد  
المؤتمر القبطي بأسىوط نظرة رضى ، لخشيته ان يؤدي هذا الاجتماع الى بليلة الرأي  
العام . وبالتالي فأنها تفضل ان يتم هذا الاجتماع في القاهرة عوضا عن أسىوط " <sup>(٦)</sup> .

---

١ — F0. 371/893 .

٢ — Hansard's Parliamentary Debates, 24 February 1911, PP. 2296.

٣ — سليمان ، ص ١٧٥ .

٤ — موسى ، ص ٦٨ .

٥ — Seikaly, "The Copts", P. 255 .

٦ — Mikhail, P. 24 .

ومع ان بيان الحكومة هذا لم يكن يعكس موقفا صريحا لجهة رفض انعقاد المؤتمر ، الا ان الخطوات التي اتخذتها الحكومة لاحقا ، إن لجهة التأثير على البطريرك القبطي للوقوف في وجه المؤتمر (١) ، او لجهة التوسط لدى قناصل الدول الاجنبية من أجل الضغط على وكلائهم - وأغلبهم من الأقباط - لالغاء فكرة المؤتمر ، فكانت تكشف نوايا الحكومة السبئية تجاه المؤتمر (٢) . ومن جهة ثانية ، فقد أستغلت الحكومة المصرية ، وعلى رأسها خديوي مصر ، فكرة انعقاد المؤتمر من أجل اضعاف موقف غورست ، ووضع العقبات في وجه سياسته (٣) ، وفضح عجزه امام الحكومة البريطانية ، عن طريق تجاوز الأقباط له ، ورفع شكاويهم مباشرة الى وزارة الخارجية الانكليزية في لندن (٤) . ويبدو ان غورست أدرك نوايا الخديوي عباس الثاني هذه بسرعة ، فطلب منه عدم استقبال اي وفد قبطي (٥) . واذا صحت هذه الرواية ، فإن غورست بهذا الطلب الاخير كان يضع الخديوي بين نارين ، اما الاهتلاف بحياده تجاه الصراع بين عنصري الأمة ، مما يسقط هيئته بين المصريين ، واما عزل نفسه عن زعماء الحركة القبطية ، فلا يكون باستطاعته استخدامهم ضد غورست (٦) . وعلى ما يظهر فإن الخديوي أد عن في النهاية لاصرار غورست ، مما يفسر بالتالي اصدار بيان وزارة الداخلية المصرية الراض للمؤتمر في ٢ آذار / مارس ١٩١١ .

---

١ - Carter, PP. 13-14 .

٢ - Mikhail, PP. 27-28 .

٣ - Seikaly, "The Copts", P. 245 .

٤ - بحر ، ص ٦٣ - ٦٤ .

٥ - الفقي ، ص ٤٠ .

٦ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٦٧ - ٦٨ .

وفي اليوم نفسه الذي صدر فيه بيان وزارة الداخلية ، صدر منشور عن بطريركية الأقباط الارثوذكس ، موجه الى المطارنة والاساقفة الأقباط ، يطالبهم فيه بأن ينصحوا أبناء الطائفة القبطية بعدم الاجتماع في أسيوط " خوفا من حدوث قلاقل " (١) . ومما جاء في المنشور أن " . . . جعل المفاوضة على مثل هذه الصورة ، ودعوة الجمع الغفير من أبناء الطائفة للاجتماع والمفاوضة في مثل مدينة أسيوط ، يوجب أشغال البال ، ويسبب قلق الخواطر ، لعدم تعود أهالي تلك الجهات عموما على مثل هذه الاجتماعات التي لا تخلو من أمور قد يحدثها بعض أصحاب قلة النظر في العواقب " (٢) . وكادت مخاوف بطريرك الأقباط أن تصبح حقيقة واقعة ، عبر شجار وقع بين بعض المسلمين والأقباط بالقرب من كنيسة أسيوط يوم ٤ آذار / مارس (٣) ، لولا تدارك الامر وتهديد مخاوف البطريرك عن طريق تلغراف أرسله وكيله في أسيوط ، طمأنه فيه من سلامة عقد المؤتمر القبطي هناك ، وأخذ الحذر من أية مشاغبات قد تحصل خلال فترة انعقاد المؤتمر (٤) . ومع أن موقف البطريرك كان يعكس قلقا واضحا لجهة مكان انعقاد المؤتمر (٥) ، لا فحوى انعقاده (٦) ، إلا أن بعض المسلمين وجدوا في موقف البطريرك القبطي من مؤتمر

---

١ - الجريدة ، ١٩١١/٣/٤ .

٢ - Mikhail, PP. 26-7 .

٣ - شفيق ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٤٥ .

٤ - المقطم ، ١٩١١/٣/٤ .

٥ - Behrens-Abouscief, PP. 197-8 .

٦ - Mikhail, PP. 27; 71-72 .

أسيوط صورة انشفاق داخل الطائفة ، فحاولوا استغلال هذه الصورة في صحافتهم (١) .  
كما وجد الأقباط هم أنفسهم في موقف بطريوكهم خطة ذكية وضعها غورست لتفشيل المؤتمر  
ولاعطاء صورة خاطئة للحكومة البريطانية عن منظمي المؤتمر ، وكأنهم "عصابة منافقين  
ينردون خارج مصرهم" (٢) . ومع ذلك فان البطريك لم يكن وحده من عارض المؤتمر ،  
بل أنكره عدد كبير من أعيان الأقباط ، من امثال واصف غالي ، ابن بطرس غالي (٣) ، وريما  
واصف (٤) ، عضو الحزب الوطني السابق . فكانت صحيفتا "مصر" و "الوطن" تنهجان  
بشدة هذين القبطيين المعارضين للمؤتمر (٥) ، وتدافعان عن وجوب انعقاد المؤتمر  
في أسيوط ، حتى لا يتمكن "اخوان يهودا الاسخريوطي (المقصود ريمما واصف) من  
أفساد عمل هذا المؤتمر الإسلامي" (٦) . اما هجة أولئك الذين عارضوا المؤتمر فكانت  
تتلخص أولا بأنه ينبغي بدعى الانتقام (٧) ، لا بدعى "قهر السلطة المطلقة في الدائرة  
الدينية وتعميم المساواة بين العناصر الوطنية" (٨) ، وثانيا ، بأن المسؤولين الاول عن

---

١ - الجريدة ، ١٤ / ٣ / ١٩١١ .

٢ - Mikhail, PP. 25-26 .

٣ - تاجر ، ص ٢٥١ .

٤ - بحر ، ص ٦٥ .

٥ - البشري ، المسلمون والاقباط ، ص ٦٩ - ٧٠ .

٦ - المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

٧ - تاجر ، ص ٢٥١ .

٨ - تافرس ، ج ٣ ، ص ٤٠٤ .



المظالم القبطية هم الانكليز — لا المسلمون (١) — لان بيدهم الحل والربط ؛ وثالثا ، بأن المؤتمر ليس سوى " غلطة سياسية " نظرا لأن كل طلب الداعين اليه هو التعيين فـسي الوظائف العليا ، وهو الامر الذي تنظر فيه الحكومة اصلا ، فكان الاصبوح ان توجه الحركة ضدها منذ البداية (٢) .

ويبقى الموقف الاخير من الدعوة للمؤتمر ، وهو موقف المسلمين وصحافتهم — الوطنية ، الذي يمكن وصفه بـ " الاعتدال " (٣) نسبيا . اذ لولا بعض المواقف السلبية التي سجلها مسلمون متطرفون من أمثال عبد العزيز جاويز ، ومحمد رشيد رضا ، (٤) لأمكن القول ان المسلمين وصحافتهم كانوا متعاطفين نسبيا مع مطالب الأقباط . فقد دعوا الأقباط الى تأليف لجنة لازالة الخلاف وسوء التفاهم بين الطرفين ، وراحوا يذكرون فـسي صحافتهم بتضامن المسيحيين والمسلمين في الماضي (٥) ، ويدعون الحكومة المصرية الى " توزيع وظائف الحكومة على من يستحقها " ، و " اعطاء كل مصري حقه في المساواة العامة من دون تمييز " (٦) . لكن موقف المسلمين المؤيد هذا كان في الحقيقة يقتصر على المطالب

---

١ — Carter PP. 13-14 ، وتادرس ج ١ ، ص ١٨٠ — ١٨٤ .

٢ — البشري ، " مصر الحديثة " ، ص ١٢١ .

٣ — تاجر ، ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

٤ — انظر : سلسلة مقالات كتبها الشيخ رضا تحت عنوان " المسلمون والقبط " ، في : المنار ، ج ٢ ، م ١٤ ( ١٩١١ ) ، ص ١٠٨ — ١١٤ ، و المنار ، ج ٣ ، م ١٤ ( ١٩١١ ) ، ص ٢٠١ — ٢٢٦ ، و المنار ، ج ٤ ، م ١٤ ( ١٩١١ ) ، ص ٢٢٣ — ٢٩٥ .

٥ — الجريدة ، ١٩١١ / ٣ / ٦٥ .

٦ — Mikhail, PP. 88-89 .

القبطية ، ولم يكن يتعداها ليصل الى المؤتمر القبطي . فأغلبية المسلمين عارضت المؤتمر من الناحية السياسية <sup>(١)</sup> ، ورات في انعقاده "مؤامرة طابعها ديني" <sup>(٢)</sup> ، من شأنها ان تعيد الى بريطانيا حجتها ضد الحركة الوطنية ، وان تهدد الوحدة الوطنية فسي البلاد . وكانت الاحزاب المصرية هي التي ترجح لهذه الفكرة . فرأى الحزب الوطني أن فكرة المؤتمر لا تعد وكونها تنفيذا للسياسة البريطانية التقليدية ، وهي استمالة الاقلية في اي بلد محتل للاستعانة بها ضد الاكثرية . " وذكّر انه " اذا كانت للأقباط مطالب تتعلق بالمساواة في الوظائف . . . فالاخرى ان يتقدموا بمطالبهم الى من يسيطر على الحكم في مصر ، وهم الانكليز " . وأكد الحزب ان " المسلمين مستعدون للوقوف بجانب اخوانهم في هذا الامر " ، وانه " لا ينبغي عقد مؤتمر قبطي ولا مؤتمر اسلامي ، وانما مؤتمر مصري يطالب بحق المصريين عامة في وظائف حكومتهم " . وبالنسبة لحزب الامة ، فقد عارض لطفي السيد في "الجريدة" عقد المؤتمر القبطي ، وذكر ان وراء هذه المسألة مقاصد خفية ومكايد للاضرار بالاكثية ، مما حمل بعض الأقباط ، وفي مقدمتهم اخنوخ فانوس ، على مهاجمة لطفي السيد بأعنف العبارات على معارضته انعقاد المؤتمر . اما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، فقد عبر عن موقفه الشيخ علي يوسف في صحيفته "الموئيد" ، عندما رد على مطالب المساواة في الوظائف قائلا : "إن مجموع الموظفين القبط يزيد على ٦٠٪" ،

---

١ - Seikaly, "The Copts", P. 251.

٢ - Carter, P. 14 .

متهما الكثيرين منهم بالتعصب (١) .

لكن الذي حصل انه عندما تردد في الاوساط المصرية ان وزير الداخلية المصري يتردد في عقد المؤتمر ، وسعى الى افشاله ، اتخذ الحزبان الرئيسيان ، الوطني والامة ، موقفا معارضا من الحكومة (٢) . واكد كلاهما ان حق أية فئة في عقد مؤتمر لها . من دون منع الحكومة هو أمر يتعين الدفاع عنه (٣) . وعلى سبيل المثال ، فقد لا كسرت " اللواء " ، صحيفة الحزب الوطني ، " ان الحرية واحدة لا تتجزأ ، ومن يطلب الحرية لنفسه يطلبها لجميع الناس ، حتى الذين لا يكونوا على رأيه . وقد احتجبتنا على الضغط الذي أحدثته الحكومة غير مرة على حرية الصحافة والخطابة والاجتماع ، ولذلك لا يسرنا منع الحكومة عقد المؤتمر الوطني " . وكانت صحيفة " العلم " ، احدى صحف الحزب الوطني قد طالبت الداعين للمؤتمر ان يختاروا مكانا له غير مدينة أسيوط ، فلما علمت ان الحكومة تتدخل في الموضوع لمنع الاجتماع ، عدلت من موقفها (٤) . وازاء هذه المواقف ، بدأت الصحف القبطية تتحدث جديا عن النية نحو عقد مؤتمر قبطي لمناقشة المطالب القبطية . وبعد أخذ ورد طويلين ، صدر قرار الحكومة المصرية بعقد المؤتمر في أسيوط في ٤ آذار / مارس ١٩١١ . وجاء القرار على الشكل التالي : " . . . بالرغم من معارضة غطية

---

١ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٧٠ - ٧١ .

٢ - الفقي ، ص ٤٠ .

٣ - الجريدة ، ١٩١١ / ٣ / ١ .

٤ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٧١ - ٧٢ .

بطريق الأقباط الشديدة التي أظهرها رسمياً ، وبالرغم من معارضة فريق الأقباط المعتدلين ونصائح الحكومة ، فقد أصر فريق من الأقباط على طلب السماح لهم بعقد الاجتماع في أسيوط حيث قد قاموا بالاستعدادات اللازمة وتعهدوا بعدم حدوث شيء يؤدى إلى الإخلال بالأمن ، وقد رأت الحكومة أن ليس في طبيعة هذا الاجتماع أو في أهميته ما يدعو إلى منعه . (١) .

وعلى الأثر ، أخذ الأقباط يوجهون الدعوات لحضور المؤتمر القبطي ، الذي تقرر أن يعقد في مدينة أسيوط - عاصمة القبط - كما سماها البعض (٢) . وتولى الدعوة إلى المؤتمر مطران أسيوط وجماعة من أعيان الوجه القبلي (٣) . وحمل القائلون على المؤتمر ثمانية عشر ألف رئيس عائلة قبطية على التوقيع على عهود بعقد مؤتمر عام للأقباط ينتدبون لحضوره أشخاصا منهم يبلغ عددهم زهاء المائة والعشرين يمثلونهم في المؤتمر (٤) . أما رئاسة المؤتمر ، فقد انيطت ببشري حنا ، صاحب الاتجاه المعتدل ، رغم حرص أخسنبوخ فانوس ، صاحب الاتجاه المتطرف ، على أن تكون الرئاسة من نصيبه (٥) . إلا أن فانوس

---

١ - بحر ، ص ٦٠ .

٢ - محمد رشيد رضا ، "المسلمون والقبط" - ٢ ، المنار ، ج ٣ ، م ١٤ (١٩١١) ، ص ٢٠١ - ٢٢٦ .

٣ - شفيق ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٢٤٤ .

٤ - الجريدة ، ١٩١١/٣/٨ .

٥ - بحر ، ص ٦٦ .

ظل من أبرز زعماء هذه الدعوة<sup>(١)</sup> ، إلى جانب مثلي عائلتي خياط ، وويصا ، وهما عائلتان بروتستانتيتان من أغنى ملاك الأراضي في الصعيد المصري<sup>(٢)</sup> . وإضافة إلى هؤلاء ، فقد استجاب للدعوة للمؤتمر عدد من وكلاء القنصليات الأجنبية ، وكبار ملاك الأراضي ، والمصرفيين ، والسماسرة ، وغيرهم من أثرياء المدن ، والمهنيين والمزارعين<sup>(٣)</sup> . أما مسائل المؤتمر ، حسب البيان الذي أصدرته لجنة الدعوة ، فقد انحصرت في الأمور التالية : ( ١ ) مساواة جميع المصريين في احترام يوم الراحة الديني الذي تقضي عليهم عقائدهم الدينية باحترامه ، وبالتالي إعفاء موظفي الحكومة وطلبة المدارس المسيحيين من الاشتغال يوم الأحد ؛ ( ٢ ) التمويل على الكفاية دون سواها في الترهيج في الوظائف العمومية للمصريين ، بدون أن يكون هناك دخل لأي اعتبار آخر ، ولا خص يدون ذكر - للنسبة العددية على الإطلاق ؛ ( ٣ ) تشخيص جميع العناصر المصرية في جميع مجالسها النيابة تشخيصاً يضمن للجميع المدافعة عن حقوقهم والمحافظة عليها ؛ ( ٤ ) تمتع الأقباط بجميع حقوق تعليم الأهالي القائمة به الآن مجالس المديرية ، وتجبس لاجله ضريبة الخمسة بالمئة من جميع المصريين ، و ( ٥ ) جعل خزانة الحكومة المصرية مصدراً للإنفاق على جميع المرافق المصرية بالسوا ، بدون فارق بين مورد ومورد<sup>(٤)</sup> .

---

Mikhail, PP. 57-58 .

١ - البشري ، المسلمون والقيط ، ص ٦٩ .

٢ - يوسف ، ص ١١٩ .

٣ - البشري ، المسلمون والأقباط ، ص ٧٦ .

ومع ان هذه المسائل لم تكن جديدة تماما ، بل سبق للأقباط عرضها على مصطفى فهمي ، رئيس الوزراء المصري ، واللورد كرومر أثناء وجوده في مصر ، الا انها هذه المرة تم تقديمها باسم " الأمة القبطية " كلها ، وهو الامر الذي أثار نوازح المسلمين وانها ماتهم للأقباط بأنهم كانوا يسمعون الى شقاق الأمة المصرية (١) . وقد دفع هذا الامر المسلمين الى تأييد عقد مؤتمر مصري ، دعت اليه لجنة انشأت خصيصا للمؤتمر ، وعمدت الى ارسال نشرات الى جميع الجهات المصرية لتأليف لجان فرعية تفاوض اللجنة الأساسية ، ومقرها الاسكندرية ، للقيام بهذا المشروع (٢) . وأمام هذه التطورات ، حاولت " المقطم " ان تصور مدى الخطر الذي يكمن في عدم تحقيق مطالب المؤتمر القبطي ، فكتب فارس نمر مقالة فيها ، تحت عنوان " المؤتمران والصحافة " ، قال فيها : إنه " لا أعتراضنا لنا على المؤتمر القبطي بالذات ، ولا على ما يبحث فيه ، ولا نحن ممن يلوم الذين عقدوه على عقدهم اياه ، كذلك لا نرى بأسا من عقد المؤتمر الاسلامي ، ولا اعتراضنا عليه ، ولكن لسوء الحظ في الشرق ، والشرق يختلف عن الغرب من هذا القبيل ، فأن هذين المؤتمرين تشتم منهما رائحة الدين " (٣) .

---

Severianus, P. 79.

١ — المقطم ، ١٩١١/٣/٧ .

٢ — المقطم ، ١٩١١/٣/٧ .

وفي الساعة العاشرة صباحا من يوم ٦ آذار / مارس ١٩١١ ، افتتح بشري  
حنا المؤتمر القبطي ، الذي لم يحضره أحد من موظفي الحكومة المصرية <sup>(١)</sup> . وفي بداية  
المؤتمر وزع على الحاضرين كتيب بنظام الجلسات ، من حيث لجان المؤتمر الرئيسية  
والادارية ، وصدور القرارات عنه بالاغلبية المطلقة ، وطريقة ابداء الرأي والتعليق وغير  
ذلك . وأهم ما أثبتته هذا النظام ما عطلته المادة (٧) منه ، والتي أفادت بأن " الخطابات  
التي تلقى في الجمعية العمومية محددة ومهيئة ، والخطباء الذين كلفوا بهينون أيضا ، ولا  
يجوز لأي شخص غيرهم ان يخطب في أى موضوع كان ، الا اذا عرض طلبه على لجنة الادارة  
بيوم على الاقل مرفقا به صورة الخطاب على حرفيته " . وذلك فقد كان من أهم ما أثبتته  
النظام ما شملته المادة (١٠) منه ، والتي جاء فيها انه " لا يجوز مطلقا التعرض للمسائل  
السياسية او الدينية ، ومتى خالف ذلك يمنع اولا ، فان أصر على هذا التعرض فيطرد  
من قاعة الجمعية " . وقد لاحظ كل الذين حضروا الجلسة الافتتاحية ارتفاع العلم المصري  
فوق البناء الذي اجتمعوا فيه ، وبدء الجلسة بعزف السلام للخدمة يوي ، واستهلال رئيس  
الجلسة كلمته باسم الله وفي ظل الحضرة الخديوية الفخيمة ، وكذلك مطالبة مطران أسسوط  
في كلمته الافتتاحية المدعوين ان يحافظوا على أحسن العلاقات مع بقية أخوانهم المصريين .  
الى غير ذلك من المظاهر التي تؤكد على الانتماء الكامل للوحدة الوطنية <sup>(٢)</sup> .

---

١ - الجريدة ٥ ١٩١١ / ٣ / ٧ .

٢ - البشري ، السلمون والأقباط ، ص ٧٥ - ٧٧ .

وكانت أولى الخطب التي أقيمت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر لحبيب فهمسي المحامي ، الذي طالب الحضور بوصفهم أولياء الطائفة وأوصيائها ورؤسائها بألا يفرطوا في ذرة من حقوقها . ومعه خطب ميخائيل فانوس ، المحامي بالغيوم ، في وجوب توثيق عرى المحبة بين المسلمين والأقباط . ومعه أخنوخ فانوس في أعفاء الموظفين والطلبة الأقباط من العمل يوم الأحد . ولما انتهت كلمته طلب سكرتير الجلسة الاقتراع على هذا الطلب ، فعارضه البعض مطالبين أن يسمعوا قبل الاقتراع وجهة النظر المعارضة ، إلا أن عدم تمكنهم من ذلك أدى إلى موافقة الأغلبية على الاكتفاء برفع الالتماس إلى سمو الخديوي .

وفي بداية الجلسة الثانية ، تلقت رسالتان وردتا من كل من محمد وحيد ، رئيس الحزب الوطني الحر ، وبولس حنا ، طالب المؤتمرين بتقوية الوحدة الوطنية وإزالة سوء التفاهم . ثم خطب توفيق دوس عن " أسناد الوظائف للأكفاء المصريين بلا تمييز بيسن عنصر وآخر " . وذكر أنه لم يحدث التمييز ضد الأقباط في الوظائف إلا بعد الاحتلال البريطاني في العام ١٨٨٢ . وأكد دوس أنه إذا كان يعارض تمييز المسلم بأي منصب ، فهو أيضا يعارض تمييز القبطي (١) .



أما الجلسة الثالثة للمؤتمر ، فقد بدأت بذكر عدد الذين حضروه ، فكانوا ١١٥٨ (١) رجلا ينوبون عن ١٠٥٠٠ قبطي (٢) ، وأنه قد ورد ١٣٠٠ تلغراف إلى المؤتمر . وبعد أن تلمت برقيات التهنئة الواردة إلى المؤتمر من جامعة كامبريدج ، ومن جمعية السيدات القبطيات بالقاهرة ، ومن محمد توفيق الأزهرى ، صاحب جريدة "الوائد العثمانى" ، ألقى مرقس حنا خطابه عن "تشخيص الأقباط في المجالس النيابية تشخيصا يضمن لهم حقوقهم" ، الذي عرض فيه نظام الانتخاب البلجيكي وطريقته في الإفصاح لتمثيل الأقلية ، مؤكدا أنه يمكن ادراك هذه الغاية بكفالة تعدد الأصوات للناخبين حسب ثروة كل منهم ، وحسب ما يحمله من شهادات دراسية ، أو حسب ما تدرج فيه من وظائف . ثم تكلم حبيب دوس عن "وضع نظام لمجالس المديرات يكفل لجميع العناصر المتمتع بالتعليم الأهلى" ، وهو الموضوع الخاص بضرية الخمسة بالمئة التي تحصلها مجالس المديرات للاتفاق معها على الكتاتيب ، فأبدى معارضته لفكرة أن تخصص كتاتيب للمسلمين وأخرى للأقباط "لأن ذلك يفوق بين أبناء الشعب الواحد ويرميهم على العزلة" . وطالب دوس بتخصيص ما يدفعه الأقباط للكتاتيب خاصة بهم ، فزاد عليه جورجى ويصا بأن يشمل هذا الاقتراح المسيحيين عامة لا الأقباط فقط ، إلا أن مرقس فهمي عارض الاقتراح على أساس أن المؤتمر قاصر على الأقباط فقط دون سواهم .

وبالجلسة الرابعة تحدث مرقص فهمي عن "وجوب جعل الخزينة المصرية مصدرا للاتفاق على جميع المرافق المصرية على السواء" . وتكلم عن ميزانية الدولة ، وذكر انه لا ينبغي النظر اليها كالمال الموروث " لأن الوطن واحد والواجبات الوطنية والاجتماعية واحدة " . وانه يتمين الرقي الى جو من الصفاء والاتفاق ، تترك فيه النفوس تحت الاقدام ، لا يتحاسب عليها المواطنون ولا يتنازعون . انما الواجب على الحكومة التي تنظم الحقوق الشخصية للمسلمين (المحاكم الشرعية) الا تترك الاقباط محرومين من مثل هذا التنظيم . وان احترام استقلال الاقباط في شؤنهم الدينية لا يصل الى حد ترك أمورهم فوضى في هذا الشأن " . ولما انتهى خطاب مرقص فهمي ، علق وهيب دوس قائلا : ان المحاكم الشرعية الاسلامية هي مورد ايراد وليست مورد صرف ، ولذلك فان عرض الموضوع على الحكومة يجب ان يكون من باب آخر ، وهو ان تهتم الحكومة بوضع نظام للمحاكم الشرعية ولأوقاف الاقباط . ورد توفيق عزوز بأن للأقباط مجلس علي ، فاقترح خليل ابراهيم ان يكون الطلب عاما عن المساواة مع اشراف الحكومة على تنفيذ لائحة المجالس المليية . ثم عرض مرقص فهمي صيغة اقتراح تضمن المطالبة باستمرار القضاء الشخصي المستقل وان يخضع الامر لمبدأ المساواة في الصرف على حاجيات الامة من أموال الخزينة العامة ، مع تفويض اللجنة التنفيذية للمؤتمر بأن تطالب بهذا الامر (١) .

وانتهت جلسات المؤتمر بانتخاب اللجنة الدائمة للجمعية العمومية للمؤتمر واللجنة التنفيذية ، وتعيين جورجى ويصا وهما للاولى ، وبشري حنا رئيسا للثانية .

كما اختتمت اللجنة أعمالها بإرسال تلغراف إلى الخديوي عبرت فيه عن تأكدها من تحقيق آمالها (١) ، وتلغراف آخر للمعتمد البريطاني في مصر ، السير الدون غورست ، شرحت فيه أهداف عقد المؤتمر والنتائج التي حققها . وعبرت اللجنة في التلغراف على عدم تجاوب الوكالة البريطانية مع الرغبة القبطية في عرض وجهة نظرها عليها . وذكرت بالعريضة التي كان قدمها الأقباط لغورست ، ولم ينلهم جوابا عنها . وفي نهاية التلغراف عبر الأقباط عن قناعتهم حيال تجاوب الشعب البريطاني مع " مطالبهم العادلة " في تحقيق مبدأ المساواة بين مصريي الشعب المصري (٢) . وفي نهاية المؤتمر ، كتب المسلم الوحيد الذي حضر جلسات المؤتمر ، وهو عبد القادر حمزة ، مقالة في صحيفة " الاهالي " ، أشار فيها إلى الأجواء الهادئة التي سادت المؤتمر طوال فترة انعقاد جلساته (٣) ، وإلى فكرة الاتحاد المسلم - المسيحي التي طبعت أغلبية الخطاب التي أقيمت في المؤتمر (٤) .

أما ردود الفعل التي توالى على المؤتمر ، فيمكن تلخيصها بثلاثة : (١) رد الفعل البريطاني ؛ (٢) رد الفعل الاسلامي ، و (٣) رد الفعل القبطي . وبالنسبة لرد الفعل الاول ، فيمكن تقسيمه بدوره إلى قسمين : الاول يتمثل بالاستجابة البريطانية

---

١ — Mikhail, P. 76 .

٢ — FO. 371/1111 .

٣ — Mikhail, PP. 22-23 . , ومحرر ، ص ٦٢ .

٤ — Seikaly, "The Copts", P. 280 .

الشعبية للمطالب القبطية والتعاطف معها ، بينما يتمثل الثاني بالموقف الرسمي للحكومة البريطانية ، وبالاخص موقف غورست. ويشتمل القسم الاول على الرسائل التي بعث بها بعض البريطانيين المهتمين بالشؤون المصرية ، والمسيحية بخاصة ، الى الصحف البريطانية الرئيسية ، ومعبرين فيها عن استيائهم من المعاملة التي يلقاها أقباط مصر ، إن على يد الحكومة المصرية ، او على يد المسلمين والحركة الوطنية ، او حتى على يد الوكالات البريطانية نفسها ومثليها في مصر .

اما القسم الثاني ، فهو يشتمل على التقرير الذي بعث به غورست الى حكومته ، بتاريخ ١٠ آيار / مايو ١٩١١ ، متضمنا جزءا كاملا عن الأقباط <sup>(١)</sup> ، وحاول فيه المعتمد البريطاني ان يقدم صورة واضحة عن المجتمع القبطي من خلال منظوره الشخصي ومشاهداته عن كسب لهذا المجتمع . فكان أبرز ما تضمنه هذا التقرير الارقام الاحصائية ، التي دلت من بين أمور أخرى — على ان الأقباط ، الذين لا يزيد عددهم عن عشر سكان مصر — يحتلون ٤٥,٣١ بالمائة من الوظائف ، ويقبضون ٤٠ بالمائة من المرتبات ، وفي حين ان نصيب المسلمين لم يكن يتجاوز ٤٤ بالمائة ، والا جانب ٦ بالمائة (انظر الجدولين ٥٤ و ٥٥) .

الجدول رقم ( ٤ )

التوزيع للوظائف للمسلمين والأقباط في الدوائر

الرسامة لعام ١٩١١

الدائرة	المسلمون		الأقباط	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الداخلية	٢٣٤٦	٣٧,٧	٣٨٧٨	٦٢,٣
الامشال العامة	٦٠٤	٧٠,٦٤	٢٥١	٢٩,٣٦
المدل	١٢٦١	٨٥,١٥	٢٢٦	١٤,٨٥
التعليم	٩٩٥	٩٣,٨٦	٦٦	٦,١٤
المالية	١٣٠١	٥٥,٧٦	١٥٣٢	٤٤,٢٤
المواصلات والاتصالات	٢٧٠٠	٥١,٩٢	٢٥٠٠	٤٨,٠٨
الدفاع	٣٠٧	٦٩,٤٥	١٣٥	٣٠,٥٥
المجموع	٩٥١٤	٥٤,٦٩	٨٠٨٢	٤٥,٣١

المصدر: British Sessional Papers, (Cd 5633), C111, P.254

جدول رقم ( ٥ )

عدد كل من المسلمين والأقباط في الأقسام  
المختلفة لوزارة المالية المصرية

الأقباط	المسلمون	القسم
		<u>الادارة المركزية :</u>
١٠٩	٧٤	دائرة الحسابات
٣٠	٩	قسم القضايا القانونية
١	—	المدقق العام
٣	١٢	تدقيق الحسابات
١٠	٢٨	السكرتارية
١٣٤	١٢٨	دائرة الاراضي
٥٠	٢٢	الضرائب المباشرة
١٦	١٩	المركزية
٣٥٣	٢٩٢	المجموع

القسم	المسلمون	الأقليات
<u>الادارات :</u>		
البريد	٣٥٤	٤٤٨
الجمارك	٤٠٥	١٢٠
خفر السواحل	١٤٩	٤٩
الموافي* والانارة	٦٣	٤٢
المسوحات	٢٧	١٩
الطباعة والصحافة	١١	١
المجموع	١٠٠٩	٦٧٩

British Sessional Papers, (Cd 5633), C111, P.254 .

مشكل عام ، فقد أظهر تقرير غورست الى حكومته ان المزاعم التي كان يروجها الأقباط ، والتي قاموا بعرضها على المؤتمر القبطي تحت عنوان "المطالب القبطية" ، لم تكن صحيحة تماما ، وان ما كان يشكو منه الأقباط من مظالم على يد الحكومة المصرية لم يكن قريبا جدا من الحقيقة (١) . وعلى ما يبدو ، فان الحكومة البريطانية نفسها ، مثلثة بالسير ادوارد غواي ، وزير الخارجية البريطانية ، كانت تتبنى وجهة نظر غورست ، بدلالة وقوفها الى جانب ما جاء في التقرير حول الأقباط عند مناقشته امام البرلمان البريطاني (٢) ، بدلالة ان اللورد كرومر نفسه ، المعتمد البريطاني السابق في مصر ، يستشجع — من الخارجية البريطانية ، ارسل لغورست رسالة خطية حذره فيها من "اظهار اي نوع من التعاطف مع الأقباط" ، مؤكدا على "مبالغة هؤلاء" فيما يبدو من شكواى ومطالب (٣) .

اما رد الفعل الثاني ، وهو رد الفعل الاسلامي ، فقد تمثل في المقالات التي كتبها أنصار الحركة الوطنية في الصحف الاسلامية ، وقد أدار الشيخ علي يوسف ، صاحب "المؤيد" ، حملة شديدة على الأقباط في صحيفته ، وخصص أعمدتها لصد حملات الصحافة

---

١ — Elgood, P. 196, and British Sessional Papers, (Cd 5633) —

C111, P. 256

Hansard's Parliamentary Debates, 16 May 1911, P. 1814, — ٢

and , 16 August 1911, P. 1897.

See: Letter addressed from Cromer to Gorst in 10 — ٣  
March 1911: FO. 633/20.



القبطية وتفنيد مزاعمها ، وأبطال حججها ، والرد على ادعائها (١) . وقد قامت صحيفة "الجريدة" بالدور نفسه الذي قامت به "الموئيد" ، عبر سلسلة مقالات ، حملت توقيع أحمد لطفي السيد ، وتناولت مواضيع شتى منها : النظر العامة على الحركة القبطية (٢) ، الاقلية القبطية (٣) ، والمساواة (٤) ، والكفاءة (٥) . وقد هاجم لطفي السيد عبر هذه المقالات ما أسماه بـ "المسألة القبطية" ، وهي التسمية — على حد تعبيره — التي أوجدت تسميات أخرى لها مدلولات خطيرة على الوحدة الوطنية ، مثل "الامة القبطية" او "الطائفة القبطية" او "العنصر القبطي" (٦) . وزعم لطفي السيد ان انعقاد المؤتمر القبطي انما يشكل تأييدا صريحا لكل الاتهامات التي صدرت بعد مقتل بطرس غالي . ومما حمّله لطفي السيد على المؤتمر القبطي انه "ديني محض بدلالة انه اول ما ناقش مسألة عطلة يوم الاحد باسم الدين ، ثم افتتح افتتاحا دينيا بالتهريك الديني والدعوات الدينية ومباركة المطارنة (٦) . وقد أدى موقف لطفي السيد هذا الى اثارة حملة قبطية قوية ضده ، قادها أخنوخ فانوس نفسه .

---

١ — كيلاني ، ص ١١٦ — ١١٧ .

٢ — الجريدة ١٩١١/٣/٤٤ ، والجريدة ١٩١١/٣/٨ .

٣ — الجريدة ١٩١١/٣/١١٤ .

٤ — الجريدة ١٩١١/٣/١٥٤ .

٥ — الجريدة ١٩١١/٣/١٦٤ .

٦ — Wendell, PP. 240-1 .

٦ — الجريدة ١٩١١/٣/٨٤ .

وكذلك هاجم محمد رشيد رضا في مجلته "النار" الحركة القبطية بكل أوجهها وانتقد كل المطالب التي عرضها الأقباط في مؤتمروهم . وقد حصر رضا المسألة القبطية في أحد أمرين : " اما استمرار القبط في مطالبهم القبطية ورجوع المسلمين الى جنسيتهم الاسلامية ، ومقاومة القبط بالوسائل الاجتماعية والادبية ، واما رجوع القبط عن هذه النزعة الدينية وسكوتهم منذ اليوم عن مطالبهم ، وحينئذ يبقى المسلمون على ما كانوا عليه ممن التساهل والدعوة الى الوطنية والجنسية المصرية التي يفضلون بها القبطي على المسلم غير المصري وإن تصر " . وقد شدد رضا على ان مطلب المسلمين الاساسي - " بكلمة واحدة " - من لجنة المؤتمر القبطي هو : " قررنا ان لا نطالب من الحكومة شيئا للقبط بل ندمها تختار الاكفلاء لعمالها برأيها واجتهادها ، وان لا يذكر لفظ قبط ولا مسيحيين في المصالح الدنيوية " (١) .

ويبقى رد الفعل الثالث ، وهو رد الفعل القبطي على المؤتمر ، الذي لم يكن رد فعل حقيقيا بقدر ما كان توضيحا من الأقباط أنفسهم لما جاء في المؤتمر من خطب واعلانات . وقد جاء هذا التوضيح على شكل تقرير مطول أصدرته اللجنة العمومية للمؤتمر القبطي ، وعمدت فيه الى الرد على تقرير المعتمد البريطاني ، السير الدون غورست ، للعام ١٩١٠ ، والى تفنيد مزاعمه التي أوردتها في القسم الخاص بالأقباط من التقرير . وقد حملت اللجنة في بداية التقرير على غورست ، وأتهمت بالخطأ في فهم الواقع القبطي ،

ومسايرة المسلمين في نظرتهم الى الأقباط ، وسحاولة منع انعقاد المؤتمر القبطي بهدف عدم انكشاف المغالطات التي تضمنها تقرير غورست . وبعد ان سرد التقرير الوسائل التي اتبعها غورست والحكومة المصرية لمنع انعقاد المؤتمر ، عمد الى اتهامها بترتيب مسألة انعقاد المؤتمر المصري المضاد ، كوسيلة لتبرير معارضتهما لانعقاد المؤتمر القبطي . وكذلك فقد شددت اللجنة في تقريرها على انحياز غورست ضد الطائفة القبطية (١) .

أخيرا ، يمكن القول ان هدف اللجنة من اصدار تقريرها كان لتوضيح مسألة واحدة ظلت خافية ، تقريرا ، عن كل الخطب والمناقشات التي تتالت ضمن جلسات المؤتمر ، وهذه المسألة يمكن تلخيصها — بكلمة واحدة — على انها مسألة "اعتراف" .. اعتراف بالوضعية القبطية الجديدة التي طرأت على المجتمع القبطي بعد حادثة اغتيال بطرس غالي ، والتي نما عنها وعي قبطي جديد على الصعيد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وهذا الوعي كان يدفع بالاقباط الى السعي للحصول على نفوذ معين داخل المجتمع المصري يتيح لهم التدخل في شؤون الدولة وتحديد سياساتها وسن قوانينها . وفي هذا ربما كان الاقباط على حق ، ولولا حقيقة ان مثل هذا النفوذ لم يكن بإمكانهم اكتسابه عن طريق مؤتمر ، ولا عن طريق حكومة بلادهم ، ولا عن طريق المسلمين أنفسهم ، بل عن طريق البريطانيين ، الذين كان يهدم وحدهم توزيع النفوذ في مصر

بالشكل الذي يرويه مناسبا . وربما هذا الادراك المتأخر هو الذي دفع الأقباط الى حل مؤتمرهم في ١٨ كانون الثاني / ديسمبر ١٩١١ء " بعد ان أنتهت مهمته بدفع مطالبه وملاحظاته الى الحكومة المصرية " (١) .

### ٣ - الرد بالمؤتمر المصري

في ٦ آذار/مارس ١٩١١ ، كتب شخص يدعى محمد فهمي الناضوري ، وهو من الاسكندرية ، كتابا لصحيفة "الجريدة" أعلن فيه عن تأليف لجنة مؤقتة بمدىنة الاسكندرية ، انهم اليها بعض أعيان الأقاليم ، وانتخبته - على حد قوله - سكرتيرا مؤقتا لها ، وكلفته بأن ينشر على صفحات الجرائد دعوة لعقد مؤتمر من مندوبي المسلمين والاسرائيليين وغير الأقباط المسيحيين ، للنظر : " أولا ، بما يسمونه بالمسألة القبطية وما يلزم اتخاذه من الطرق لايقالها اذا كانت مضره لمصالح البلاد والأمة ؛ ثانيا ، النظر فيما يأتيه كبار الموظفين بالمصالح الاميرية - من حشوها بالاقباط وترفيتهم دون اخوانهم المسلمين ؛ ثالثا ، في الخطة الواجب اتخاذهها مع المستخدمين من الأقباط بطرف المسلمين ، حيث قد صرنا لا نأمن على أسرارنا وأموالنا وأرواحنا بعد ما بدا منهم من عين العدا ، بعملهم مجتمعات خصوصية ومؤتمر لم تعلم حقيقة أسرارها ، ورابعا ، لارسال وفد يطوف عواصم أوروبا اذا لزم الحال لاخفاق كل معنى يتخذونه لاصاق تهمة التعصب الديني بالمسلمين " (١) .

ومعد افتتاح المؤتمر القبطي بيوم واحد ، نشرت "الجريدة" عن اتفاق جماعة من أعيان حزب "الأمة" على ضرورة عقد مؤتمر في القاهرة "للنظر في اصلاح ما

يفسده مؤتمر الاقباط من الوحدة القومية بين جميع عناصر الأمة المصرية " (١) . وفي ٨ آذار / مارس ، اتفقت الأحزاب الوطنية المختلفة وجماعة الاسكندرية على الاشتراك في المؤتمر (٢) ، وذلك رغم وقوف الحزب الوطني ضد فكرة عقد المؤتمر ، على أساس ان لـ " الدن غورست ، المعتمد البريطاني في مصر ، اليد الطولى في عقده " (٣) . وقد اجتمعت الأحزاب ، ممثلة بروسائها ، ذلك اليوم في قاعة أحد الفنادق الكبرى ، وقررت تأليف لجنة لتحديد برنامج المؤتمر ولائحته الداخلية ، بالإضافة الى وفد من اثني عشر عضواً ، كان اول ما قام به هو التوجه الى منزل مصطفى رياض باشا ، رئيس الوزراء السابق ، لعرض رئاسة المؤتمر عليه . وكان كل من أحمد لطفي السيد ، وأحمد السعيد ، وأمين الرافعي ، ومحمد فهمي الناصري ، وعبد العزيز الغرياني ، وتوفيق الجزائري قد اجتمعوا في صبيحة ذلك اليوم بدعوة من محمود سليمان ، رئيس حزب الأمة ، في مقر دار " الجريدة " ، ليجتاروا مصطفى رياض رئيسا للمؤتمر المصري (٤) . وقد برر هؤلاء اختيارهم لمصطفى باشا بأمرين : أولا ، لانه معروف في مصر وأوروبا من البوزارات العديدة التي تولاه ، وثانيا ، لانه من الرجال الموثوق بهم عند جميع الطبقات (٥) . ومع ان الصحف القبطية هاجمت اختيار لجنة المؤتمر ، ووصفت رياض باشا بأنـه

---

١ - الجريدة ١٩١١/٣/٧٥

٢ - الجريدة ١٩١١/٣/٨٥

٣ - عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد : رمز الاخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩) ط ٢ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٦١) ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣

٤ - الجريدة ١٩١١/٣/٩٥

٥ - الجريدة ١٩١١/٣/١٤٥

"اليهودي الاصل ،العراقي المنبت ،البريطاني الهوى " (١) ،الا ان الاختيار كان —  
برأي أغلبية المؤرخين — موقفاً (٢) . ويبدو ذلك واضحاً فيما كتبه طارق البشري في مؤلفه  
"المسلمون والأقباط " ،وفيه : " ٠٠٠ ان كلا من المؤتمرين قد دعت اليه العناصر  
الداعية الى الشقاق ،ولكن سيطرت عليه فعلا العناصر الداعية الى الوئام . وجاء اختيار  
رياض باشا رئيساً للمؤتمر الاخير منبثاً عن ذات المسار " (٣) . وكذلك الأمر فقد كتبت  
"المقطم" تقول : إن " ٠٠٠ رضى دولة الوزير العاقل الخبير رياض باشا ان يكون رئيس  
هذا المؤتمر ضمان تام لجري أعمال هذا المؤتمر على قاعدة التعقل . (وهذا ينبغي ) ما  
يرد في بعض الجرائد المحلية من العبارات التي توسع شقة الخلاف ،وتوهم بأن المسألة  
ليست على ما هي عليه من البساطة ،بل هي شقاق عظيم بين الملة الاسلامية والمسيحية  
المسيحية كما كان في عهد الحروب الصليبية " (٤) .

اما القضية التي ظلت عالقة أمام لجنة المؤتمر ،حتى بعد تعيين رئيسه ،  
فكانت تسمية المؤتمر . وكان الخلاف ما بين أسمين : المؤتمر الاسلامي ،ام المؤتمر  
المصري . ويبدو ان كفة الثاني كانت هي الأرجح ،على اعتبار ان " ما يقابل المؤتمر

---

١ — رياض ،ص ١٥١ .

٢ — Goldschmidt, P.327, and Elgood, P. 197.

٣ — البشري ،المسلمون والأقباط ،ص ٨٣ .

٤ — المقطم ،١٩١١/٣/٩٠ .

الاسلامي هو المؤتمر المسيحي لا المؤتمر القبطي " (١) . وبالفعل فقد اجتمع أعضاء لجنة المؤتمر ، وقرروا تسمية مؤتمرهم " المؤتمر المصري " ، لانه - حسب زعمهم - " لا يبحث في مسائل دينية خاصة بالمسلمين " (٢) . وقد نشرت "المقطم " نص اتفاق اللجنة على الشكل التالي : " تم اتفاق لجنة اعداد المؤتمر الاسلامي في اجتماع أول أمس على التالي :  
أولا ، تسمية المؤتمر بالمؤتمر المصري بدلا من المؤتمر الاسلامي المصري على اعتبار ان المسلمين يكونون الاغلبية المطلقة في البلاد ، ثانيا ، وضع لائحة داخلية للمؤتمر . . .  
ثالثا ، حصر مباحث المؤتمر في أمرين فقط ، وهما : (١) الوحدة المصرية وما يرقبها اقتصاديا واجتماعيا وأديبيا ، والسعي في وضع نظام يكفل لكل ذي حق حقه و (٢) النظر في المطالب القبطية وتمحيصها واظهار خطأها من صوابها . وقد علمنا من المصادر التي يوثق بقولها ان حضرات أعضاء اللجنة يقصدون بقراراتهم هذه جعل المؤتمر عامًا لجميع المصريين على اختلاف الملل والنحل بحيث لا يكون الاشتراك فيه خاصا بفريق دون فريق . . .  
وقد علمنا ان الأحزاب في هذا القطر رأت أن عقد هذا المؤتمر هو عمل مصري عام لا يختص بحزب دون حزب ولا دخل فيه للأحزاب بوجه من الوجوه " (٣) .

---

١ - المقطم ، ١٠/٣/١٩١١ .

٢ - الجريدة ، ١٢/٣/١٩١١ .

٣ - المقطم ، ١٣/٣/١٩١١ .



وزيادة في التوضيح ، فقد حددت اللجنة غرضها من عقد المؤتمر ، أثر اجتماع عقدته في منزل رياض باشا ، رئيس المؤتمر ، على انه لـ "تمحيص مطالب طائفة الأقباط والبحث في كافة الوسائل المؤدية لحسن الوفاق بين جميع العناصر ، وتحسين حال مسلمي الامة المصرية " . ثم اضافت اللجنة انه " لا يجوز للمؤتمر الاشتغال بالوسائل السياسية " (١) . وقد أوضح رياض باشا هذه النقطة الأخيرة فيما بعد ، اثناء حديث اجراء مع صحيفة "الغازت" ، حول المؤتمر المصري ، أكد فيه أن الهدف الأساسي هو أن "لا تنشطر الحياة السياسية في مصر الى شطرين " (٢) . ومع ان رياض باشا حاول ايضا ، في حديث آخر الى صحيفة "الأهالي " ، أن ينفي الطابع الديني — وليس فقط السياسي — للمؤتمر — عبر قوله : إن "المؤتمر ليس دينيا ، بل هو لا يريد غير توحيد العناصر المصرية بلا نظر الى الدين " (٣) ، الا ان تأييد رجالات الأزهر والمؤسسات الاسلامية الاخرى (٤) للمؤتمر كان واضحا ، بالأخص أثر الاجتماع الذي عقده بعض مفكري مسلمي أسبوط ، في ١٣ آذار / مارس ١٩١١ ، وقرروا فيه الطلب من المؤتمر "نشر احصاء رسمي عن عدد موظفي القطر من مسلمين وأقباط ومقارنة عدد وظائف الفريقين ومرتباتها " (٥) . الا ان الامور لم تزد عن هذا الحد .

---

١ — الجريدة ١٨٦ / ٣ / ١٩١١ .

٢ — الجريدة ٢٢٦ / ٣ / ١٩١١ .

٣ — المقطم ٢٢٦ / ٣ / ١٩١١ .

٤ — الجريدة ١٤٦ / ٣ / ١٩١١ .

٥ — المقطم ٢٠٦ / ٣ / ١٩١١ .

فعندما بدأ بعض الطلاب المسلمين يتظاهرون مؤيدين للمؤتمر المصري<sup>(١)</sup>، وكذلك عند ما وقعت بعض الاحداث المخلة بالامن بين الأقباط والمسلمين في أسيوط<sup>(٢)</sup>، وعند ما تردد في الأوساط المصرية ان السوريين المتصرين ينوون عقد مؤتمر لهم بعد انعقاد المؤتمر القبطي والاعداد للمؤتمر المصري<sup>(٣)</sup>، وعند ما تحولت لهجة الصحف الاسلامية الى لهجة باللغة الحدة<sup>(٤)</sup>، وجد الأقباط انه لا مفر من تخفيف حدة لهجتهم، عبر صحيفتي "مصر" و"الوطن" من المناوأة الى العتاب<sup>(٥)</sup>، وكذلك وجدت لجنة المؤتمر المصري أنه من الأفضل لها ان تعدل مشروع قانون المؤتمر المصري، فصار "الغرض من المؤتمر هو اجتماع عدد عظيم بقدر الاستطاعة من المصريين للنظر في مطالب الطائفة القبطية وتمحيصها والبحث في كافة الوسائل المؤدية لحسن الوفاق بين جميع العناصر المصرية وترقية حال الأمة المصرية دون التحصر للمسائل السياسية"<sup>(٦)</sup>. وكذلك قررت لجنة تحضير الموضوعات للمؤتمر المصري ما يلي: " (١) ان يباحث المؤتمر في الموضوعات المتعلقة بترقية حال الأمة تنحصر في المسائل العلمية والاقتصادية والاجتماعية؛

---

١ - البشري، المسلمون والأقباط، ص ٨٤.

٢ - الجريدة ١٩١١/٤/٤٥.

٣ - الجريدة ١٩١١/٣/٢٨٥.

٤ - الجريدة ١٩١١/٣/٢٩٥.

٥ - الجريدة ١٩١١/٣/٢٣٥.

٦ - المقطم ١٩١١/٣/٢٢٥.

(٢) على من يرغب اتخاذ موضوع لبحثه في جلسة المؤتمر ان يحدد دائما الطلبات التي يراها مفيدة لترقية الحالة التي يبحث فيها \* (١) . وكان ثاني تحرك قامت به لجنة المؤتمر المصري لجهة مراعاة موقف الأقباط هو أنها دعت الى "نشر التعليم في الهلاك وتعميمه بالمجان" واتخذت القرار بإنشاء مدرسة ابتدائية للشعب باسم (مدرسة الأيتام والأرامل الخيرية) \* (٢) . الا انه رغم ذلك فقد أصر الأقباط ان المؤتمر انما كان "يخدم حظ الانكليز كما خدمت الكنيسة الملكية حظ العرب وسهلت لهم الفتح" \* (٣) . وقد حافظ الأقباط على موقفهم هذا من المؤتمر ، حتى تاريخ انعقاد الجلسة الاولى منه في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩١١ (٤) .

فقد بدأت هذه الجلسة الافتتاحية ، التي شارك فيها عدد كبير من الباشوات والبهكوات من كبار ملاك الاراضي والتجار والاعيان وعلماء الدين ومشايخ وكتاب البدو (٥) ، بخطبة مقتضبة تقدم بها رياض باشا من الحاضرين ، ودعاهم فيها "للتشاور في بعض المسائل العمومية الشاغلة للرأي العام في الحالة الحاضرة" . ومنها ما

---

١ — المقطم ٢٨٤ / ٣ / ١٩١١ .

٢ — الجريدة ٣٠٤ / ٣ / ١٩١١ .

٣ — انظر مقالة لاختوخ فانوس ، في : المقطم ٢٦٤ / ٤ / ١٩١١ .

٤ — Mikhail, P. 31

٥ — يوسف ، ص ١٢٠ .

يسمونه بمطالب الأقباط . . . بالإضافة الى موضوعات أخرى أدبية واقتصادية " (١) . ثم تلى ذلك قراءة تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، الذي توالى على قراءة أقسامه الثلاثة كل من أحمد لطفي السيد ، وأحمد عهد اللطيف ، وعبد العزيز فهمي . وفيما تناول القسم الاول من التقرير مطالب المؤتمر القبطي وتمحيصها ، أشار القسم الثاني منه الى الحالة الاجتماعية في مصر ، وناقش الثالث الحالة الاقتصادية . وقد لامت اللجنة في التقرير الاقباط " لانهم استغلوا ما في أيديهم من السلطة التي مظهرها الوظائف وشكوا من عدم تقدير أولي الامر كفاتهم واعتبروا ان بين مصلحة المصري ومصلحة القبطي منافاة ، فأرادوا ان يحصلوا على امتياز خاص يجعل لهم في الهيئات النيابية أعضاء من الأقباط يدافعون عن مصلحة الأقلية كأن الأكرية والأقلية في الأمم مستوتة على العقائد الدينية لا على المذاهب السياسية " . ثم التفتت اللجنة الى تحديد معنى الأكرية والأقلية ، فقالت ان " من الخطأ الغاضق تقسيم الأمة المصرية باعتبارها نظاما سياسيا الى عنصرين دينيين — أكرية / سلامية وأقلية قبطية — لان هذا التقسيم يستلزم تقسيم الوحدة السياسية الى أجزاء دينية ، أي تقسيم الشيء الى أقسام تخالفه في الجوهر " . وانتقل التقرير بعد ذلك الى مناقشة مطالب الأقباط ، فرفض طلب عطلة يوم الاحد " لاستحالة تعطيل المصالح أيام الجمعة والسبت والاحد لأصحاب الديانات الثلاث " . واستعرض

قاعدة التوظيف في الحكومة ، ووجد انه " ليس في قوانين التوظيف في الحكومة المصرية شرط يمنع المصري الكفو من الوصول الى أرقى المناصب مهما كان دينه " ، ولكن " وظائف مديري الأقاليم بالذات لم يشغلها الى الان غير مسلم " . والنسبة لنظام مجالس المديريات والتعليم الأهلي ، فقد وجد التقرير انه من غير المستطاع جعل الدين المسيحي والدين الاسلامي يعلمان في كتابات القري التي " لا تزال الى الان دينية بحتة " . ثم انتقل التقرير الى بحث مسألة التمثيل في المجالس النيابية ، فذكر ان قانون الانتخابات الجاري وقتها لا يسمح بتمثيل كل أجزاء الأمة ، وان الأجزاء غير المثلة هي أجزاء سياسية وليست دينية . وذهب التقرير الى أنه " اذا كان الأقباط يريدون تقليد القانون البلجيكي في تمثيل الأقليات ، فإن هذا القانون ينظم تمثيل الأقليات السياسية لا الأقليات الدينية " ، وان " الذي يريد الاخاء الحقيقيين والمساواة الكاملة لا ينبغي له ان يدعو الى بناء كيان سياسي لأقلية دينية " . والنسبة لمطلب المؤتمر القبطي الاخير بجعل الميزانية العامة مصدرا للانفاق على جميع الموارد ، فقد ذكر التقرير " ان هذا حاصل بالفعل " . وانتهى التقرير بدعوة الاقباط الى المشاركة في المؤتمر المصري <sup>(١)</sup> . وهذا التقرير اختتمت الجلسة الاولى للمؤتمر ، التي وصفتها " الجريدة " في اليوم التالي بأنها كانت " محفلا جامعا وجمعا رهيبا " .

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر ، تلا عبد العزيز فهمي ترجمة خطاب للدكتور  
اياتا باشا ، رئيس الجمعية الجغرافية المصرية ، بعنوان " عناصر الجنس المصري كلها  
من أصل واحد " . ثم تحدث محمود أبو النصر عن " عطلة يوم الاحد " ، ونسب هذا المطلب  
الى ما يقصده بعض زعماء الأقباط من تحويل الحكومة المصرية عن دينها الرسمي تدريجيا .  
وكذلك تحدث محمد حافظ رمضان عن " العوامل الاجتماعية في الحركة القبطية " ، فأشار  
الى نقطة هامة وهي أن المؤتمر القبطي كان موجها في أحد حديه الى " السير غورست  
الذي لم يرضهم بإعلانه انهم حاصلون على ما فوق حقهم " . وانتهى بأن " علاج الامريكون  
ينشر التعليم الصحيح وعدم التفريق في الحقوق " . وأشار صالح حمدى حماد في الخطبة  
التالية ، تحت عنوان " تلخيص مطالب الأقباط ومنشأ الخلاف بينها " ، الى الصيغة الاسلامية  
للحكومة المصرية ، وناقش مطالب المؤتمر القبطي . وطالب الصحافة بأن تحرص على جمع  
العمل وتقوية روابط التضامن الوطني " ، بالدود عن صالح الفريقين معا " . وانتهت  
الجلسة الثانية بخطبة ابراهيم الغزالي بعنوان " نظرة عامة حول مؤتمر الأقباط وبحث خاص  
بضريبة الخمسة بالمائة " ، ذكر فيها " ان سياسة التوظيف تقوم على الكفاءة وحدها ، الا  
بالنسبة لبعض الوظائف الادارية ذات الاحتكاك المباشر بالاهالي كالمديرين والمأمورين  
خشية تحيز أهل الملة لملتهم ان تولوا منها وظيفة " (١) .

وبالجلسة الثالثة ، تكلم أحمد عبد اللطيف عن "الأقلية الدينية والمجالس  
النيابية - وجهتنا - " ، فأعلن تشجيعه لقيام الأحزاب ذات الاتجاهات السياسية المختلفة .  
وأرجع أسباب حركة المؤتمر القبطي الى "تهاون المسلمين وتسامح الحكومة ، والى اغراء  
المرسلين البروتستانت ، والى توهم الأقباط ان الانكليز سينصرونهم على المسلمين ، والى  
عدم تقدير القائمين بهذه الحركة لمسؤوليتها حق تقدير " . وختم كلامه بقوله "إن للأقباط  
في كلمة (مصري) جزء شائع في مجموع حروفها ، ولهم في كل حرف منها نصيب . اذا قرأت  
هذه الكلمة قرأتها (مسلماً) وقرأتها (قبطياً) ، ولكك اذا فصلت للأقباط نصيبهم فيها  
فصلت شكلاً لا يقرأ ولا يفيد " . ثم تكلم الشيخ عبد العزيز جاريش عن "جعل الخزائن  
العامة مصدراً للانفاق على جميع المرافق المصرية على السواء " ، وناقش مطالب مؤتمر  
الأقباط في هذا الشأن . ثم تلاه ابراهيم الهلباوي عن اسناد الوظائف للأكفاء " ، فعمل  
على تفنيد ما يذكره الأقباط من أنهم كانوا يتمتعون بالساواة في تولي الوظائف الكبرى أيام  
محمد علي وخلفائه حتى جاء الاحتلال البريطاني فحرهم منها . وجهد الهلباوي في اثبات  
ان الامر على العكس من ذلك . واختتمت الجلسة الثالثة بكلمتين في الشؤون الاجتماعية  
المصرية أولاها تقرير لباحثة البادية في "وسائل ترقية المرأة المسلمة المصرية " ، والثانية  
تقرير لمحمد ابو شادي المحامي عن "التعليم العام " ، تحدث فيه عن وسائل نشر التعليم  
واصلاحه . وقد ركزت الصحف المصرية الاسلامية أثناء انعقاد هذه الجلسة على مسألة  
النظام الذي ساد أعمال المؤتمر (١) .

وفي الجلسة الرابعة تلا الشيخ علي يوسف صاحب جريدة "المؤيد" ،  
تقريره عن "التعليم في مصر وحظ المسلمين والأقباط منه" ، فرفض فيه ما أسماه "زعسم  
الأقباط أنهم أكفأ من المسلمين" ، وذكر أن "المصريين جميعا - مسلمين وأقباطا - من  
أصل واحد ، وهذا سبب اتحادهم وامتزاجهم كامة واحدة" ، ثم أنكر أن الأقباط ساهموا  
في نهضة مصر الحديثة خلال القرن التاسع عشر ، ودلل على ذلك "بخلو بعثات محمد  
علي وخلفائه حتى اسماعيل من القبط" ، ثم طلب في النهاية قصر تعليم الدين في  
مدارس الحكومة على الدين الاسلامي وحده ، وأبطال تعليم الدين المسيحي بها ، وبعد  
كلمة علي يوسف ، انتقل المؤتمر الى سماع كلمات تتعلق بالنهضة المصرية العامة في  
الشؤون الاجتماعية والاقتصادية (١) .

وبدأت الجلسة الخامسة بكلمة الشيخ عبد العزيز جاويش عن "وجوب مراعاة  
أحوال الزمان والمكان في تطبيق احكام الشريعة الفراء" ، ثم كلمة يوسف نحاس عن  
"حالة مصر الاقتصادية والمالية" ، ثم محمود أبو النصر ، الذي تحدث عن "نوع مسن  
الشركات الاقتصادية - مستودعات التأمين" ، وفي الجلسة ذاتها ، تحدث أحمد لطفي  
المحامي عن "الطرق المؤدية لحسن الوفاق بين جميع عناصر الأمة وطبقاتها" ، فذكر  
أن "على المؤتمر أن يبحث في الوسائل المؤدية لمنع ما يمكن أن يحدث من صبيغ



الطوائف أعمالها العامة بصبغة الدين " . وبعد هذه الكلمة عاد الحديث الى القضايا العامة . فتحدث هاشم محمد مهنا عن " الربا الفاحش " . ثم محمد علي علوية عن " الربا الفاحش وتأثيره على الحالة الاقتصادية " ، ثم أحمد الالفي عن " حالتنا الاقتصادية الزراعية " (١) .

وانحصرت جلسة الختام السادسة في مناقشة الاقتراحات والتصويت عليها ، فقرأ أحمد عبد اللطيف الاقتراحات المعروضة على المؤتمر المصري بشأن مطالب الاقباط ، وهي الاقتراحات الستة التالية : " أولا : هل يرى المؤتمر امكانية قسم الحقوق السياسية في مصر بين طوائفها الدينية المختلفة ؟ او ان المؤتمر يقرر ان الأمة المصرية هي فسي مجموعها كل لا يقبل التجزئة في الحقوق السياسية . وانه مع ما لكل طائفة دينية من الحرية التامة في عقيدتها فإن للحكومة المصرية ديناً رسمياً هو الاسلام . فتقرر بالاجماع رفض الشق الاول وقبول الشق الثاني من هذا الاقتراح . ثانيا : هل يرى المؤتمر في حقوق اي طائفة دينية في مصر ان تطلب يوم الاحد او غيره من الايام - او ان المؤتمر يرى لاقتصار على ان تكون العطلة الرسمية هي يوم الجمعة . فتقرير رفض الشق الاول وقبول الشق الثاني بالاجماع . ثالثا : الا يرى المؤتمر ان تكون قاعدة التعيين في وظائف الحكومة هي الكفاءة من جميع وجوهها علمية وادارية واخلاقية معا ؟ وتقرر المصادقة على اقتراح اللجنة بالاجماع . ثم تليت بقية فقرات الاقتراح الثالث وهي كما يلي : هل يرى المؤتمر ان الاقباط قد تجاوزوا فيما نالوه من تلك الوظائف الحد المقبول ؟ وهل يرى وجوب الفات نظـر

الحكومة الى تحقيق أسباب امتلاء الكثير من مصالحها بالموظفين الاقباط مع وجود الاكفاء من المسلمين وغيرهم من المصريين ؟ وهل يجب السعي لدى الحكومة في اعادة اللجنة المستديمة في نظارة المعارف لامتحان طالبي التوظيف حتى لا يقع مثل هذا النقص في المستقبل ؟ فصادق المؤتمر عليها . ثم تليت الاقتراحات التالية : ( ١ ) هل يسرى المؤتمر تعديل قانون الانتخاب بما يجعل لكل طائفة دينية مصرية دائرة انتخابية خاصة ؟ او ان حق الانتخاب يبقى كما هو شائع بين جميع المصريين على السواء ؟ وهل يوافق المؤتمر على السعي لدى الحكومة في ان تجعل للكفاءة العلمية حظا اوفر مما هو الآن في المجالس النيابية ؟ . فتقرر رفض الشق الاول وقبول الشقين الآخرين ؛ ( ٢ ) هل يوافق المؤتمر على اعطاء كل طائفة من طوائف الامة المصرية ما تجبیه منها مجالس المديریات من ضريبة الخمسة في المائة لتنفقه كما تشاء ؟ وهل يرى المؤتمر ان الأقباط مستعملون من التعليم بجميع أنواعها أكثر مما يتفق مع نسبتهم العددية ونسبة ما يؤدونه من الضرائب ؟ فتقرر رفض الشق الاول والموافقة على الشق الثاني ؛ ( ٣ ) هل يرى المؤتمر ان الأقباط الحق في ان يطلبوا من الحكومة بصفقتهم طائفة دينية ان تنفق من خزينتها العمومية على مرافقهم الطائفية الخاصة ؟ فتقر بالاجماع رفض هذا الطلب ( ١ ) .

وقد رحبت الصحافة المسلمة بقرارات المؤتمر المصري ، وأعتبرتها انتصارا للامة المصرية (١) . اما الصحافة البريطانية ، فقد انتقدت الفوضى التي سادت المؤتمر وبالاحسن في جلسته الاخيرة ، وتحدثت عن الخلافات التي سادت أجواء الحاضرين حول الامور التي طرحت في المؤتمر (٢) . ومن جهته ، فقد تناول الخديوي مسألة انعقاد المؤتمر المصري في حديث له مع رئيس تحرير جريدة " ايجبت " فأظهر ارتياحه لاعمال المؤتمر ، وما بدا فيه من الهدوء والروية ، داعيا الاقباط الى " الهدء " بمد يدهم لآخوانهم المسلمين لانهم الذين يبدؤهم بالخصومة " (٣) . اما السير الدون غورست ، فقد أبدى منذ البداية تخوفه للحكومة البريطانية من قيام المسلمين بحركة مضادة للمؤتمر القبطي " تتجلى في عقد مؤتمر لهم أسوة به ، مما يدفع باتجاه ازدياد العلاقات بين العنصرين سوءا " (٤) . وأوضح غورست ، في تقريره لحكومته عن العام ١٩١٠ ، ان فكرة المؤتمر المصري التي تتعاطى مع الأقباط وكأنهم " فئة منفصلة عن باقي المجتمع هي فكرة خاطئة ، وستكون عواقبها وخيمة على الأقباط أنفسهم " . لكنه عاد وأكد ان وجود رياض باعسا على رأس المؤتمر " جنب المجتمعين طرح النقاط المختلف عليها والمرتبطة بموضوعي السياسة والدين " (٥) . وفي الوقت نفسه ربط غورست في تلغراف لوزارة الخارجية

---

١ - الجريدة ١٩١١/٥/٤٦

٢ - Mikhaïl, PP. 34-35 .

٣ - شفيق هج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٢٤٧ .

٤ - كيلاني ، ص ١٠٣ .

٥ - British Sessional Papers, (Cd 5633), C111, P. 256.

البريطانية ، بين اللهجة المعتدلة التي طبعت خطب المؤتمرين ، وبين الموقف البريطاني الضاغط على المؤتمر ، وبين ايعاز الخديوي للقائمين على المؤتمر بانتهاج أسلوب ضبط النفس ورسم الحدود (١) .

ومن جهة الاقباط ، فقد اتهموا مجددا غورست بأنه وراء عقد المؤتمر المصري . ووجدوا في مونة السياسة البطيئة التي اتبعها غورست أرضا خصبة لانتظار فريق من الأمة على فريق آخر (٢) . وانتقد الاقباط كذلك ، في ردهم على تقرير غورست ، المؤتمر المصري الذي رأوا فيه " تجمعا غير رسمي " ولوانه — برأيهم — كان يحظى بـ " دعم رسمي قوي " (٣) . وانتقدوا ايضا اختيار رياض باشا رئيسا للمؤتمر ، وكشفوا ان تسميته لذلك المنصب جاءت اصلا بتركية من الوكالة البريطانية في مصر (٤) . كما رأوا في الرد على مؤتمرهم بمؤتمر مضاد " زيادة في الانقسام على الساحة المصرية " و " زيادة في التطبيق للسياسة البريطانية في مصر " (٥) .

---

١ — FO. 371/1113.

٢ — تادرس هج ٤ ، ص ١ — ٢ .

٣ — Reply, P. 34.

٤ — Seikaly, "The Copts", PP. 291-2 .

٥ — Ibid, PP. 297-8 .

ومع ان ظاهر المؤتمر المصري كان بعيدا عن الدين ، الا ان قراءة متأنية  
لما بين سطوره تظهر ان هدفه كان التأكيد على الهوية الاسلامية للدولة ، وبالتالي فأنه  
اذا كان هدف المؤتمر القبطي هو طلب "الاعتراف" بالعدالة والمساواة للطائفة القبطية ،  
فإن هدف المؤتمر المصري كان الاصرار على الطبيعة الاسلامية للدولة المصرية (١) .

٤ — منا بعد المؤتمرين

في ١٥ آيار / مايو ١٩١١ ، كتبت صحيفة "المقطم" ، تحت عنوان "التوفيق بين المؤتمرين : الاكثرية والاقلية" ، تقول : " لا ينكر ان المؤتمر المصري قرر رفض كل المطالب التي قررها المؤتمر القبطي ، وان المفهوم عند الجمهور الآن هو ان المؤتمرين متضادين في مبادئهما ومطالبهما . . . على ان من يعمل النظر طويلا في المبادئ التي أقرها المؤتمران يجد بينهما مبدأ يقره كل مؤتمر من المؤتمرين . . . وهذا المبدأ هو الاساس الذي بنى الاقباط مطالبهم على انكار غيرهم له . وهو أيضا الاساس الذي بنى المؤتمر المصري عليه رفض مطالب المؤتمر القبطي . . . ونعني بهذا المبدأ الاكثرية والاقلية " . وأضافت "المقطم" تقول : " فالاكثية السياسية يمكن ان تصبح غدا أقلية سياسية ، وأما الاكثية الدينية فتبقى كذلك . فاذا بقي الانقسام السياسي على الانقسام الديني بقي أهل الاكثية في جانب الاكثية طول دهرهم ، وبقي أهل الاقلية كذلك . ولما كان للاكثية السياسية مزايا غير خفية على الأقلية ، كان هذا الانقسام لا يوافق الأقلية الا اذا منحت مزايا خصوصية توازن المزايا الطبيعية التي تتمتع بها الاكثية لتحصل المساواة بين الفئتين " (١) . وتابعت تقول : " ان المؤتمر القبطي بأبسى ان تقسم الامة المصرية الى أكثرية وأقلية في الامور الدينية على قاعدة الاختلافات الدينية ، ويطلب ان تكون تلك القسمة مبنية على اختلاف الآراء السياسية بحيث يتيسر

اجتماع المسلم والمسيحي معا في الاكثرية تارة وفي الاقلية طورا . وإن المؤتمر المصري يأبى ذلك ايضا ويريد ما يريد المؤتمر القبطي في هذه المسألة " (١) . ثم اختصرت "المقطم" رأيها بالقول : "إن المؤتمرين القبطي والمصري متفقان تمام الاتفاق على مبدأ واحد سام وهو ان الاكثرية الدينية والأقلية الدينية لا يصح ان تكونا أساسا لقسمة الأمة المصرية إلى أكثرية سياسية وأقلية سياسية " (٢) .

وبذلك فقد كانت "المقطم" تؤيد رأي الأغلبية المصرية ، التي كانت تدعو إلى "إزالة أسباب التخوف ووجوب حل المؤتمرين القبطي والمصري " (٣) ، وهي الأغلبية التي كان يتزعم لواءها ابن رئيس الوزراء السابق المعتال ، واصف بطرس عالي (٤) . وكانت الحالة العامة في مصر خلال المدة التي أعقبت انعقاد المؤتمرين ، تظهر تخبطا عاما في صفوف الأمة كلها (٥) ، وكاد يتكرس على شكل انقسام طائفي خطير في مصر (٦) ، وكاد يكون السبب في خلق تنظيمات سرية بإمكانها ان تلعب دورا خطيرا في إثارة الفتنة داخل

---

١ — المقطم ١٩١١/٥/٦٤ .

٢ — المقطم ١٩١١/٥/٨٤ .

٣ — المقطم ١٩١١/١٢/٢٦٤ .

٤ — انظر الرسائل التي كان ينشرها المذكور في الصحف المصرية بخصوص مسألة المصالحة

بين طرفي النزاع ، في : Ghali, PP. 119-122 .

٥ — تادرس مع ٤ ص ٣-٤ .

٦ — غالي شكري ، "اليمين الديني يشهر السلاح " ، في : شكري ، المسألة الطائفية ، ص ٣٨ .

صفوف الأمة (١) . وقد تبلور هذا الشيء بشكل مباشر في المعارك الاعلامية التي أعقبت انعقاد المؤتمرين ، والتي تمثلت بالاستغزاز المتبادل بين الصحف الاسلامية والصحف القبطية . وقد عبر عن ذلك أحد النبا حثين المصريين بقوله : " إن الفرة بين المسلمين والنصارى بلغت حدا ليس له مثيل في تاريخ الأمة قبل الاحتلال " ، وإن تلك الفترة كانت بمثابة انتحار عام للأمة المصرية " (٢) .

لكن تطورين مهمين حصلوا في تلك الفترة ، وكان لهما الاثر المباشر في تهدئة الاوضاع الداخلية في مصر . التطور الاول تمثل في رحيل المعتمد البريطاني السير الدون غورست عن مصر ، وما ترافق مع ذلك من تخفيف حملة التعاطف البريطانية الاعلامية مع الأقباط ، وتحفظ الصحف البريطانية عن الحديث في كل ما يتعلق بالسائل الدينية في مصر (٣) . أما التطور الثاني ، فقد تمثل في تعيين اللورد كينشنر ، في ١٥ تموز / يوليو ١٩١١ ، معتمدا بريطانيا جديدا لمصر (٤) . والواقع ان تعيين اللورد كينشنر في هذا المنصب ، بالاختصاص في تلك الفترة ، لخرجة من تاريخ مصر ، جاء بمثابة أحداث

١ - بحر ، ص ٦٩ .

٢ - يوسف ، ص ١٢١ .

٣ - Seikaly, "The Copts", P. 326 .

٤ - Seikaly, " Coptic Communal Reform", P. 265 .



انقلاب حقيقي في الحياة السياسية المصرية (١) . فمن جهة ، كانت خبرة كيتشنر — حسبما وصفها وزير الخارجية البريطانية السير ادوارد غراي — بالشؤون المصرية كبيرة (٢) ، ومن جهة ثانية ، فقد كانت ثقة الاقباط به كبيرة (٣) ، وهذا ما أظهرته الصحف القبطية في مقالاتها الترحيبية بالمعتمد البريطاني الجديد (٤) . اما الناحية الثالثة والمهمة في اختيار كيتشنر لهذا المنصب ، فقد تمثلت بطبيعة السياسة التي أنتهجها منذ لحظة وصوله الى مصر ، وهي السياسة التي تميزت بخاصتين اساسيتين هما : الصراحة والمباشرة . بمعنى آخر ، فإن سياسة كيتشنر ، بخلاف سياستي كرومر وغورست ، اللتين كانتا تنطويان بشكل كبير على عنصر المراوغة ، كان هدفها "الحكم " بالدرجة الاولى (٥) ، ومقبضة من حديد اذا أمكن .

وقد بدأ اللورد كيتشنر عمله في مصر بطلب الحكام وكبار الموظفين لديه ، وأعلن لهم عن رغبته الصريحة في وجوب ازالة كل فتور وجفاء بين المسلمين والاقباط . وألقى على عاتقهم ضرورة السعي في اتمام ذلك . كما اعطاهم الارشادات التامة بشأن توطيد دعائم

---

١ — تادرس ، ج ٤ ، ص ٤ — ٦ .

٢ — Mikhail, PP. 137-8 .

٣ — Seikaly, "The Copts", P. 329 .

٤ — كيلاني ، ص ١٣٠ — ١٣٣ .

٥ — Seikaly, "The Copts", P. 341 .

الأمن العام والاهتمام بإزالة الأسباب للمخاضات بين العائلات ، ويقول تادرس بهذا الخصوص : " أما معاملة هذا العميد العظيم للأقباط فقد جاءت على عكس معاملة سلفه لهم تماما لأنهم لم يؤوا منه من يوم تشريفه هذه الديار الى الان الا العداء والصراخ بغير التجاء الى استعمال اقل شيء من أمور التحيز والمحابة " . ويضيف : " ولذلك أسرعوا الى حل مؤتمرهم عملا بأول اشارة صدرت منه عن ذلك " (١) . وبالمقابل فقد عين كيتشنر أحد الأقباط ، وهو يوسف وهبة ، وزيرا للخارجية بتاريخ ١٨ نيسان /ابريل ١٩١٢ . وكذلك عين عضوا قبطيا لدى لجنة المراقبة القضائية بوزارة العدل ليكون له الحق بالاشراف على القضايا الخاصة بالأقباط . ثم قرر تعميم تدريس الدين المسيحي في سائر المدارس الابتدائية الأميرية ، وأصدر الامر بتكليف الاساتذة الأقباط في هذه المدارس بتدريسه لجميع الطلبة المسيحيين . ثم توسط لدى الحكومة لمنع الأقباط مجانا مقدارا واسعا من أراضيها الحرة الكائنة في العباسية بمصر ، لكي يشيدوا عليها كلية البنات الجديدة والمستشفى الخيري القبطي (٢) . وقد أدى ذلك ، إضافة الى شعور الأقباط بتراجع مستوى التعاطف مع مطالبهم — داخليا وخارجيا — ، الى قبول الأقباط بسياسات كيتشنر الجديدة والرضوخ لها ، مما عمل تدريجيا على انحسار المعركة الاعلامية بين الصحافة القبطية والصحافة المسلمة ، وإلى حل اللجنة التنفيذية للمؤتمر القبطي في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩١١ ،

---

١ — تادرس مع ٥٥ ص ٥٥ .

٢ — Seikaly, "The Copts", P. 333 .

الامر الذي أضفى نوعاً من الهدوء التام على الساحة السياسية في مصر بعد مد وجسر دام أكثر من عامين كاملين (١) . وباعتراف كيتشنر نفسه ، فإن الأقباط أبدوا تعاوناً كبيراً معه ، على الأقل لجهة عزوفهم عن عقد مؤتمر قبضي ثان ، يكون تكملة للاول ، ويردون به على ما جاء في المؤتمر المصري (٢) .

اما المسلمون ، فقد رأوا في تعيين كيتشنر لمنصب المعتمد البريطاني في مصر ما يدعو للارتياح ، نظراً لما يتمتع به من صفات العدل وعدم الانحياز . الا انهم في الوقت نفسه عبروا عن خشيتهم من أساليبه العسكرية الصارمة في التعامل مع المسائل الطارئة ، وتوقعوا بالمقابل ان تلعب شخصية كيتشنر — بعكس غورست — دوراً سلبياً في عملية الوفاق بينه وبين الخديوي . وقد وصف محمد فريد ، رئيس الحزب الوطني ، تعيين غورست بأنه " لا يخيف الا الظالمين للمصالح الخاصة والمزايا الشخصية " . وأولئك الذين يسمعون وراء المناصب من أجل النفوذ والمال " (٣) .

لكن أجواء التفاؤل التي سادت العلاقة بين الأقباط والبريطانيين ، من جهة ، والحركة الوطنية والبريطانيين ، من جهة ثانية ، لم تدم طويلاً . فسرعان ما عم التوتر

---

١ — Ibid, PP. 331-2, and FO. 371/1113.

٢ — British Sessional Papers, 1912, Reports for 1911, no.1 (Cd 6149), P. 640.

٣ — Mikhail, PP. 135-7 .

هذه الأجواء ، حالما أعلن كيتشنر ، في أول تموز/يوليو ١٩١٣ ، عن إنشاء الجمعية التشريعية (بالقانون ٢٩ لسنة ١٩١٣) ، كجهاز استشاري للتشريع<sup>(١)</sup> ، يحل محل الهيئتين السابقتين وهما الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . وكانت هذه الجمعية تقرر حسب قانونها مبدأ التمثيل الطائفي ، فكانت بذلك أول مؤسسة نيابية من مؤسسات الدولة في مصر الحديثة يتقرر في تكوينها رسميا هذا المبدأ . وترى بحران المقصود في تقرير مبدأ التمثيل الطائفي في الجمعية التشريعية كان تكوين المجلس الذي اقترحه اللورد كرومر من الأجانب القاطنين في مصر ، خاصة عند ما تلغى الامتيازات مستقبلا في مصر<sup>(٢)</sup> . وقد تم اعداد قانون إنشاء الجمعية التشريعية "خفية عن الامة وعن مجلس شورى القوانين"<sup>(٣)</sup> ، الذي كان يطالب بإنشاء هيئة برلمانية ذات تكوين تمثيلي شامل واختصاص تشريعي مطلق . ونصت المادة الثانية من قانون الجمعية على ان "تؤلف من أعضاء قانونيين بحكم وظائفهم وهم النظار ، وأعضاء منتخبين يبلغون ٦٦ عضوا ، وأعضاء معينين بأشخاصهم يبلغون ١٢ عضوا منهم الرئيس واحد الوكيلين " . ونصت المادة الثالثة على ان الاعضاء المعينين ، وهم ١٥ عضوا ، يكونون على النحو التالي : أربعة من القبط ، وثلاثة من عرب البدو ، وتاجران وطبيبان ومهندس واحد ، واثنان من رجال التربية العامة والدينية وواحد من المجالس البلدية . وقد عين بالجمعية من الأقباط قليوبي قهبي ، ومرقص سمكة ، وسينوت حنا ، وكامل صدقي . ولم يكن من بين المعينين الباقين

---

١ — Landau, Parliaments, P. 55.

٢ — بحر ، ص ٧٥ — ٧٢ .

٣ — الرافعي ، ص ٣٧٥ — ٣٨٦ .

قبطي واحد ، رغم ان صفاتهم في التعيين لا توجب ان يكونوا مسلمين<sup>(١)</sup>.

وباختصار ، فإن ما حققه هذا القانون هو أنه شرع معاملة الأقباط كطائفة منفصلة عن باقي جسم الأمة . وبالنسبة للأقباط ، فقد شكل هذا القانون مرة أخرى تنازلا لهم على حساب حقوقهم في المجتمع . وبالنظر الى ماضيهم البعيد الحافل بمثل هذه التنازلات ، فإن حقيقة واحدة تظل شبه مؤكدة ، وهي أن هذه الأقلية الصغيرة نسبيا ستبقى أداة طيعة في يد من بيده السلطة الرسمية في البلاد .

## خاتمة

يعتبر الأقباط في مصر طائفة مميزة اذا ما قورنت بالأقليات الاخرى في العالم .  
فجذورهم العميقة وأصولهم الواضحة في دولة لها تاريخ طويل جعلتهم جزءاً لا يتجزأ من  
نسيج الشعب المصري — بأغلبيته المسلمة — اجتماعياً ودينامياً .

ويوضح استقراء التاريخ أن أوضاع الأقباط تأثرت تاريخياً بالسياسات التي  
ينتهجها الحكام وفقاً لأسلوب كل منهم ، وبخاصة وأن الأقباط كانوا مصدر دخل لخزانة  
الولاية في بعض الأحيان عن طريق الجزية أو الضرائب . وقد ظل الأقباط لعدة قرون  
بمناى عن الحياة العامة في مصر ، إلا أن مشاركتهم بدأت تتزايد تدريجياً في قطاعات  
معيّنة بالإدارة الحكومية مع ميلاد مصر الحديثة . فأصبح الأقباط ، منذ الحملة الفرنسية  
وحكم محمد علي ، عنصراً فعالاً ومهماً في الحكومة ، وبخاصة في الشانين المالي والإداري .

ومع أن الحملة الفرنسية ، التي كانت ثاني مواجهة للأقباط مع الغرب المسيحي  
من بعد الحملات الصليبية ، وضعت الأقباط في موقف حرج مع المسلمين ، إلا أن قدوم  
حاكم ذي منحى فكري علماني واضح مثل محمد علي ، عزز — بجو الاستقرار والتسامح  
الديني الذي طبع عصره — موقع الطائفة القبطية داخل المجتمع المصري ، مما دفع

بأكثرية المؤرخين الى الاعتراف بأن بداية القرن التاسع عشر كانت بالنسبة للأقباط بمثابة مرحلة جديدة تختلف تماما عن سابقتها . ومعنى آخر ، فقد هيا محمد علي للأقباط جوا اجتماعيا جديدا أفضل من ذي قبل . دفع بالعلاقات بين الأقباط والمسلمين الى التحسن تحسنا ملحوظا . وقد تابع الخديوي اسماعيل ما كان بدأه محمد علي لجهة اقرار المساواة بين الأقباط والمسلمين ، فرشح الأقباط لانتخابات أعضاء مجلس الشورى ، واشراكهم في أول مجلس نيابي أنشئ في عهده ، وعين منهم قضاة في المحاكم ، فمكّنهم بذلك ، ولأول مرة منذ الفتح الاسلامي ، من دخول الحياة العامة ليصبح لهم دور فعال في الحياة السياسية المصرية .

وكذلك أدى ظهور قوة جديدة في تلك الفترة ، هي قوة "الرأي العام" الى جعل الأقباط يهتمون أكثر بالمسائل العامة والسياسية ، بخاصة أثناء مرحلة ثورة عرابي ، كما كان لظهور أشخاص مصلحين داخل الطائفة القبطية ، مثل البطريك كيرلس الرابع ، فعل ولادة مفهوم جديد في منتصف القرن التاسع عشر هو مفهوم "الاصلاح القبطي" الذي تبلور على عدة مراحل خلال ذلك القرن وبداية القرن العشرين ، وتحول على مر الوقت الى حافز اجتماعي لدى الأقباط ، حمل الانسان العادي بينهم على الشعور بأن هناك دورا ما عليه ان يؤديه في مجتمعه . وقد ترافق ذلك كله مع نمو نشاط الارشاليات الاجنبية في مصر ، وهو العامل الذي كانت له فوائد جمة للأقباط ، بخاصة وأن ارتيادهم

المدارس التبشيرية جعلهم يتمتعون بتمايز نسبي في مجال التعليم ، مما أدى الى بروزهم في عدد من المجالات ، وبالتالي الى خلق نوع من التفاوت الاجتماعي بينهم وبين المسلمين ، والى استعادة الصورة القديمة للأقباط عن أنفسهم بأنهم الطبقة الاعلى مرتبة من جميع سكان مصر .

لكن دخول البريطانيين مصر في العام ١٨٨٢ ، وتذرعهم بحماية الأقليات المسيحية في مصر - والأقباط من بينها - لاستمرار وجودهم في مصر ، وضع الأقباط مجددا في مأزق مشابه للمأزق السابقة أيام الحملتين الصليبية والفرنسية ، سببه تلك القوابة الدينية التي تربط المسيحيين في مصر بالمسيحيين القادمين من أوروبا ، وهو الامر الذي كان يضع الأقباط كل مرة أمام خيار صعب بين الولاء الديني والانتماء القومي . ولهذا فقد تعامل الأقباط منذ البداية مع الاحتلال بحذر شديد ، لكن موقعهم سرعان ما تغير حالما لعبت المصالح الاقتصادية والاجتماعية دورها ، فدفعت بالأقباط مرة اخرى نحو مسايرة العهد الجديد املا بالتغيير والاصلاح . ولقد أدى الاحتلال البريطاني لمصر بالفعل الى تغييرات هامة في أحوال أقباطها ، منها اقتصادية بدأت بنمو الطبقة الوسطى المصرية بفعل الثروة المتدفقة عليها من التجارة وملكية الاراضي الزراعية ، ومنها اجتماعية وسياسية بدأت بظهور الأقباط كقوة تسمى الى لعب دور ما في الحياة المصرية العامة . وربما هذا ما حمل بعض المؤرخين الى الافتراض بأن الأقباط ، وبالأخص



المتمولين بينهم ، لعبوا دورا مهما في تثبيت الاحتلال البريطاني لمصر .

ولقد كانت السياسة التي اتبعها البريطانيون حيال مصر — والأقباط بالاختص — شخصية ، أي مرتبطة بالأشخاص ، أكثر منها مدروسة ، أو تعبر عن سياسة بريطانية شاملة . وكذلك فقد تغيرت معاملة بريطانيا لأقباط مصر مع تغير وكلائها في ذلك البلد . فكان اللورد كرومر أول من كرس الشعور الديني بين الأقباط والمسلمين . وأول من سعى إلى الحد من دور الأقباط في الحياة المصرية العامة ، وإلى إبراز الفرق بين مسيحية الأقباط وبين مسيحية أهل الغرب ، بهدف أبقاء التفاوت واضحا بين تقدم المسيحية في الغرب وبين تخلف الاسلام في الشرق . أما غاية كرومر الاضافية من وراء تقليص مكانة الأقباط في المجتمع المصري ، فكانت لانكار أية هيئة قومية أو سياسية تضم المصريين ، كما لضرب أية جامعة وطنية بامكانها ان تكون الكيان السياسي والحضاري الذي يجمع بين أصحاب الأديان المختلفة ، وذوي التكوين التاريخي والنفسي الواحد . وبما ان الحركة الوطنية ، التي تشكلت في تلك الفترة تحت قيادة مصطفى كامل ، كانت تعرقل مشروع كرومر بهذا الخصوص ، فقد سعى هذا الأخير الى استغلال المسألة القبطية من أجل هدف مزدوج ، أوله اضعاف الحركة الوطنية عن طريق نعتها بالتعصب الديني ، واظهار الصراع بين الحركة الوطنية والبريطانيين على انه صراع ديني لا سياسي ، وثانيه عزل الأقباط عن الحركة الوطنية واستغلالهم من أجل تنفيذ السياسة البريطانية في مصر .

ثم جاء السير الدون غورست ، خلف كرومر ، إلى مصر ومعه تطبيق جديد  
للسياسة البريطانية في مصر ، وهو تطبيق يحفظ لأقباط مصر دورا أكبر في الحياة  
السياسية المصرية ، ولكن بشكل يختلف عن الدور الذي لعبوه أيام كرومر . والدليل  
ان غورست عمد إلى تعيين قبطي ، هو بطرس غالي ، رئيسا لوزراء مصر ، على الرغم  
من كل المعارضة التي لقيها ذلك التعيين من قبل الحركة الوطنية . ومع ان ما كان  
يرمي اليه غورست من وراء ذلك التعيين فشل فشلا ذريعا ، باغتيال غالي على يد أحد  
أعضاء الحركة الوطنية ، وهو ناصيف الورداني ، الا ان المعتمد البريطاني نجح على  
الأقل في تأزيم العلاقات بين الأقباط والمسلمين تأزيمًا خطيرا أدى بدوره ، وبعد سنة  
واحدة من اغتيال رئيس الوزراء القبطي ، إلى عقد المؤتمرين الشهيرين — القبطي  
والمصري — اللذين مهدا بدورهما إلى تنقية الأجواء بشكل شبه نهائي بين عنصري الأمة .

إن تدقيق النظر في دور الأقباط في التاريخ السياسي لمصر الحديثة يكشف  
انهم لعبوا دورا محسوسا في المجتمع ، واهتموا بالتجانس السياسي والانصهار الكامل في  
الحياة السياسية . ولم تختلف أفكارهم وآمالهم عن أفكار وآمال بقية المصريين . الا أن  
دورهم الاجتماعي والسياسي كان يتبدل بحسب المعاملة التي كانوا يلقونها من بيدهم  
السلطة الحقيقية في البلاد . فعندما تكون هذه المعاملة ايجابية يكون دورهم في الحياة  
العامة فعالا ، وعندما تكون غير ذلك ، ينسحب الأقباط من الحياة العامة ، ويتحولون  
إلى طائفة منكسرة ، ويصبحون سلبيين على الصعيدين الاجتماعي والسياسي .

— ١ —

بيليوغرافيا

أولا : مصادر رسمية

(منشورة وغير منشورة )

Gt. Brit. Parliament. Hansard's Parliamentary Debates  
( Authorized ed. ). London : Wyman, 1803 \_\_\_\_ .

\_\_\_\_ . \_\_\_\_ . House of Commons. British Sessional  
Papers. New York: Readex microprint Corp., 1943 \_\_\_\_ .

Egypt. Ministry of Finance . The Census of Egypt ,  
1907. Cairo : (n.p.), 1909.

London. Public Record Office. Foreign Office Archives.  
(Photo Copied ).

ثانيا : كتب بالعربية

أبو زهد ، فاروق . صفحات مجهولة من عصر التنوير الصحفي . القاهرة :

دار العربي للنشر والتوزيع ، ( د . ت . ) ، ١٨٥ ص .

أبو الليل ، محمود نجيب ، الاماني الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف

الفرنسية : منذ عقد الاتفاق الودي حتى اعلان الحرب العالمية الاولى . القاهرة :

( د . ن . ) ، ١٩٥٣ ، ٣٠٤ ص .

آصاف ، يوسف (محرر) ، دليل مصر لعامي ١٨٨٩ - ١٨٩٠ . القاهرة :

المطبعة العمومية ، ١٨٨٩ ، ٣٧٦ ص .

بحر ، سميرة ، الأقباط في الحياة السياسية المصرية . القاهرة : مكتبة

الانجلو المصرية ، ١٩٧٩ ، ٢١٤ ص .

بدوي ، جمال ، الفتنة الطائفية في مصر ، جذورها .. وأسبابها :

دراسة تاريخية وروية تحليلية . القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٨٠ ، ١٣٥ ص .

بركات ، علي ، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية

( ١٨١٣ - ١٩١٤ ) . القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ٥٣٤ ص .

البشري ، طارق ، المسلمون والأقباط في اطار الجماعة الوطنية . بيروت :

دار الوحدة ، ١٩٨٢ ، ٧٢٦ ص .

بوتشر ١٤٠١ ل. ٠٠ تاريخ الأمة القبطية ٠ ٤ ج ٠ القاهرة : جريدة مصر ٠

٠ ١٩٠٠

تاجر هـ جاك ٠ أقباط ومسلمون : منذ الفتح العربي الى عام ١٩٢٢ م ٠

القاهرة : كراسات التاريخ المصري ٠ ١٩٥١ ٠ ٣٢٨ ص ٠

تادرس هـ رمزي ٠ الأقباط في القرن العشرين ٠ ٥ ج ٠ القاهرة : جريدة

مصر ٠ ١٩١٠ ٠

الجندي هـ أنور ٠ الصحافة السياسية في مصر منذ نشأتها الى الحرب العالمية

الثانية ٠ القاهرة : مطبعة الرسالة ٠ ١٩٦٢ ٠ ٢٦٢ ص ٠

حامد هـ رؤوف عباس ٠ النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية

الكبيرة : ١٨٣٧ - ١٩١٤ ٠ القاهرة : دار الفكر الحديث ٠ ١٩٧٣ ٠ ٢٨٦ ص ٠

حسن هـ محمد عبد العني وعبد العزيز دسوقي ٠ روضة المدارس : نشأتها

واتجاهاتها الأدبية والعلمية ٠ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠ ١٩٧٥ ٠

حسين ، محمد . الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر . الجزء الاول :  
من الثورة العربية الى قيام الحرب العالمية الاولى ( ١٩١٤ ) . القاهرة : مكتبة  
الاداب ، ١٩٥٤ . ٣٦٠ ص .

حمزة ، عبد اللطيف . ادب المقالة الصحفية في مصر . الجزء الخامس :  
مصطفى كامل (صاحب اللواء) . القاهرة : لجنة الجامعيين لنشر العلم ، ١٩٥٢ .  
٢٥٨ ص .

حنا ، ميلاد . نعم . . أقباط لكن . . مصريون . القاهرة : مكتبة مدبولي ،  
١٩٨٠ . ١٣٣ ص .

حوراني ، البرت فضلو . الفكر العربي في عصر النهضة : ١٧٩٨ - ١٩٣٩ .  
ترجمة : كريم عزقول . بيروت : دار النهار ، ١٩٦٨ . ٤٧٢ ص .

الرافعي ، عبد الرحمن . محمد فريد : رمز الاخلاص والتضحية (تاريخ مصر  
القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩) . ط ٣ . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ،  
١٩٦١ . ٥٦٠ ص .

رزق ، لبيب يونان • الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ • القاهرة : مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٧ •

\_\_\_\_\_ • الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ -

١٩١٤) • القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ • ٢٧٠ ص •

رياض ، زاهر • المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث • القاهرة :

دار الثقافة ، ١٩٧٩ • ١٩٨ ص •

سلامة ، جرجس • أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر

(١٨٨٢ - ١٩٢٢) • القاهرة : مكتبة الانجلو - المصرية ، ١٩٦٦ • ٤٥١ ص •

سليمان ، سليم • مختصر تاريخ الأمة القبطية في عري الوثنية والمسيحية •

القاهرة : المطبعة المصرية الاهلية ، ١٩١٤ • ٥٦٠ ص •

السيد ، أحمد لطفي • تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع •

القاهرة : دار المعارف ، ١٩٤٦ •

\_\_\_\_\_ ، المنتخبات ، القاهرة : المقتطف ، ١٩٤٥ .

شارويعيم ، ميخائيل ، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، ج ٤ ،  
القاهرة : المطبعة الاميرية ، ١٩٠٠ . ٥٢٠ ص .

شكري ، غالي ( وآخرون ) ، المسألة الطائفية في مصر ، تقديم : خالد  
محي الدين ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠ . ٢٦٤ ص .

شفيق ، أحمد ، مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القاهرة : مطبعة  
مصر ، ١٩٣٦ .

شهود العصر : ١١٠ مقالات و ١١٠ اعوام ( ١٨٢٦ - ١٩٨٦ ) ، القاهرة :  
مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ . ٤٦٩ ص .

الطهطاوي ، رفاعه رافع ، مناهج الألباب المصرية في مباهج الاداب العصرية ،  
ط ٢ ، القاهرة : ( د . ن . ) ، ١٩١٢ . ٤٤٦ ص .

عبد الملك ، انور ، نهضة مصر : تكون الفكر والايديولوجية في نهضة مصر  
الوطنية ( ١٨٠٥ - ١٨٩٢ ) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .  
٥٦٠ ص .



علي ، سعيد اسماعيل • المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني ،  
١٨٨٢ — ١٩٢٣ : البناء الاقتصادي وقوى التشكيل السياسي • القاهرة : مكتبة  
الانجلو المصرية ، ١٩٢٢ • ٦٢٩ ص •

الفقي ، مصطفى • الأقباط في السياسة المصرية : مكرم عبيد ودوره في  
الحركة الوطنية • القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٥ • ١٦٢ ص •

فهمي ، قليني • في سبيل الاصلاح : بعض مشاكلنا القومية ورسائل  
تفريجها • القاهرة : مطبعة كوستا تيرماس ، ( د . ت . ) • ٢٠٠ ص •

قلعجي ، قدرى • ثلاثة من أعلام الحرية : جمال الدين الافغانى — محمد  
عبد — سعد زغلول • بيروت : دار الكاتب العربي ، ( د . ت . ) • ٥٠٠ ص •

كيلاني ، محمد سيد • الادب القبطي : قديما وحديثا • القاهرة : الدار  
القومية العربية ، ١٩٦٢ • ٢٣٥ ص •

لاندو ، جاكوب • الحياة النيابية والأحزاب في مصر : من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ .  
ترجمة : سامي الليثي • القاهرة : مكتبة مدبولي ، ( د . ت . ) • ٢٣٢ ص •

لجنة التاريخ القبطي • وزارة المعارف السوفيتية • تاريخ الأمة القبطية :

الحلقة الثانية : خلاصة تاريخ المسيحية في مصر • القاهرة : الوزارة • ١٩٣٢ • ٢٩٠ ص.

ماسيرو • الأقباط : خطبة السيو ماسيرو عن صلة المصريين الأقدميين

بالمصريين الحاليين ( ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٠٨ ) • (مستخرج من العدد

التاسع من السنة الثانية من المجلة القبطية ) •

المصري • ايريس حبيب • قصة الكنيسة القبطية : من سنة ١٥١٧ - ١٨٢٠ م •

القاهرة : ( د • ن • ) • ١٩٧٥ • ٤١٤ ص •

موسى • سلامة • تربية سلامة موسى • القاهرة : دار الكاتب المصري • ١٩٤٧ •

• ٢٨٨ ص •

هيكل • محمد حسنين • خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات •

ط ٢ • بيروت : مكتبة خياط • ١٩٨٣ • ٥٦٥ ص •

هيكل • محمد حسين • تراجم مصرية وغربية • القاهرة : مطبعة مصر • ( د • ت • ) •

• ٣٦٥ ص •

يوسف ، أبو سيف : الأقباط والقومية العربية : دراسة استطلاعية . بيروت :

مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . ٢٣٥ ص .

ثالثا : كتب بالأجنبية

Alexander, J..The Truth About Egypt. London: Cassell,  
1911. 384 P.

Aryout, Henry Habib. The Egyptian Peasant. Boston :  
Beacon Press, 1963. 167P.

\_\_\_\_\_. The Fellaheen. Cairo: Shindler, (n.d.). 179 P.

\_\_\_\_\_. Moeurs et Coutumes des fellahs. Paris: Payat,  
1938. 188 P.

Atiya, Aziz S. . A History of Eastern Christianity.  
London : Methuen, 1968. 486P.

Aulas, M.C. (et.al.). L'Egypte d'aujourd'hui: Perma-  
nence et changements (1805-1976). Paris: Editions du Centre  
National de la Recherche Scientifique, 1977. 388P.

Baer, Gabriel. A History of Landownership in Modern Egypt: 1800-1950. London: Oxford U. Press, 1962. 253 P.

Blunt, Wilfrid Scawen. Secret History of the English Occupation of Egypt. New York : Alfred A. Knopf, 1922. 415P.

Boyle. Boyle of Cairo. London: Kandel, 1964.

Butcher, E.L. The Story of the Church of Egypt. 2 vols. London: Smith and Elder, 1897. 448 P.

Butler, Alfred J. The Arab Conquest of Egypt and the Last Thirty Years of the Roman Dominion. Oxford: Clarendon press, 1902. 560P.

Carter, B.L. The Copts in Egyptian Politics. London: Croom Helm, 1986. 328 P.

Cooper, Clayton Sedgwick. The Man of Egypt. London: Hodder and Stoughton, 1913. 298 P.

Cromer, The Earl of . Modern Egypt. New edition. London: Mc. Millan, 1911. 931 P.

Elgood, P.G. The Transit of Egypt. London : Edward Arnold, 1928. 335 + 16 P.

The Encyclopedia of Islam. London: Luzac, Leyden : Brill, 1927.

Fowler, Montague. Christian Egypt. London : Church News Paper , 1901. 319 P.

Gershoni, Israel and James P. Jankowski . Egypt, Islam, and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930. New York : Oxford U. Press, 1986. 345 P.

Ghali, Ibrahim Amin. L'Egypte nationaliste et Libérale: de Moustafa Kamel a Saad Zaghloul (1892-1927). La Haye: Martinus Nijhoff, 1969. 400 P.

Harris, Murray. Egypt Under the Egyptians. London: Chapman and Hall, (n.d.) . 237 P.

Heyworth-Dunne, J..An Introduction to the History of Education in Modern Egypt . London: Luzac, 1938. 500 P.

Holt, P.M. (ed.). Political and Social Change in Modern Egypt. London : Oxford U. Press, 1968. 400 P.

Hourani, Albert. Arabic Thought in the Liberal Age: 1798-1939. London: Oxford U. Press, 1962. 400 P.

Issawi, Charles. Egypt in Revolution : An Economic Analysis. London : Oxford U. Press, 1963. 343 P.

Kedouri, Elie (ed.). Nationalism in Asia and Africa  
New York : NAL Book, 1970. 573 P.

\_\_\_\_\_ and Sylvia G. Hain (eds.). Modern Egypt: Studies in Politics and Society. London : Frank Cass, 1980. 136 P.

Landau, Jacob. M. Parliaments and Parties in Egypt.  
Tel Aviv: Israel Oriental Society , 1953. 212 P.

Lane, Edward William. An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians (Written in Egypt during the Years 1833-1835). 3d ed. . London: Ward and Lock, 1842.  
552 P.

Leeder, S.H. Modern Sons of the Pharaohs. London :  
Hodder and Stoughton, (n.d.). 349 P.

Little, Tom . Egypt. New York : Frederick A. Praeger,  
1958. 322 P.

Low, Sidney. Egypt in Transition. London : Smith and  
Elder, 1914. 290 P.

Mc. Coan, J.C. . Egypt as it Is. London: Cassell Petter  
and Galpin , 1877. 433 P.

Meinardus, Otto F.A. Christian Egypt: Faith and Life.  
Cairo: The American U. in Cairo Press, 1970. 515 P.

Mellini, Peter. Sir Eldon Gorst : The Overshadowed  
Proconsul. California: Hoover Institution Press, 1977. 309 P:

Mikhail, Kyriakos. Copts and Moslems Under British  
Control : A Collection of Facts and a Résumé of Authoritative  
Opinions on the Coptic Question. London : Smith and Elder,  
1911. 146 P.

Milner, Alfred. England in Egypt . 3d. ed.. London: Edward Arnold, 1893. 448 P.

Mohamed, Duse. In the Land of the Pharaohs: A Short History of Egypt From the Fall of Ismail to the Assassination of Boutros Pasha. 2nd ed..London: Frank Cass, 1968. 380P.

Reply of the Executive Committee of the Coptic Congress to the Article in Sir Eldon Gorst's Report for 1910 entitled "The Copts " . Cairo: Société A.E. de publicité, 1911. 40 P.

Richmond, J.C.B.. Egypt 1798-1952: Her Advance Towards A Modern Identity. London : Methuen, 1977. 325 P.

Safran, Nadav. Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt , 1804-1952. Cambridge, Mass. : Harvard U.Press, 1961. 293 P.

Said, Edward. Orientalism. New York.: Pantheon Books, 1978. 368 P.



Schölch, Alexander. Egypt for the Egyptians: The Socio-Political Crisis in Egypt ( 1878 - 1882 ). London : Ithaca Press , 1981. 376 P.

Tignor, Robert L. Modernization and British Colonial Rule in Egypt , 1882-1914. New Jersey : Princeton U. Press, 1966. 415 P.

Vatikiotis, P. H .. The History of Egypt . 3d.ed..London: Weidenfeld and Nicolson, 1985. 546 P.

Wakin, Edward. A lonely Minority : The Modern Story of Egypt's Copts. New York: William Morrow, 1963. 177 P.

Wendell, Charles. The Evolution of the Egyptian National Image : From its Origins to Ahmad Lutfi al-Sayyid. Los Angeles: U. of California Press, 1972. 329 P.

Worrell, William H. A Short Account of the Copts. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1945. 56 P.

Zayid, Mahmud. Egypt's Struggle for Independence. Beirut: Khayats, 1965. 257 P.

رابعاً : مقالات بالعربية

"الاقباط في الدول الاسلامية" . الهلال : السنة ١٩ مج ٢ ( ١٩١٠ ) -

( ١٩١١ ) ص ٩٥ - ١٠٥ .

"الاقباط في القطر المصري" . المقتطف : ج ٣٤ ( ١٩٠٩ ) ص ٥١٩ .

البشري ، طارق . " مصر الحديثة .. بين أحمد والمسيح " . الكاتب : السنة

١٠ ، العدد ١٠٩ (ابريل ١٩٢٠) .

" بطرس باشا غالي : رئيس وزراء مصر (ولد سنة ١٨٤٢ وتوفي سنة ١٩١٠) " .

الهلال : السنة ١٨ ، ج ٦ ( ١٩٠٩ - ١٩١٠ ) ص ٣٦٩ - ٣٧٦ .

" تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصري المنعقد في القاهرة في ٢٩ ابريل سنة

١٩١١ " . المنار : ج ٥ ، م ١٤ ( ١٩١١ ) ص ٣٥٣ - ٣٧٢ .

" جمعية حفظ التاريخ القبطي " . المقتطف : ج ١٠ ( ١٨٨٥ ) ص ٥٦ .

رضا محمد رشيد • " اقتراح صاحب المنار على المؤتمر المصري " • المنار :

ج ٤ م ١٤ ( ١٩١١ ) • ص ٢٩٥ - ٣٠٢ .

\_\_\_\_\_ • " المسلمون والقبط - ١ " • المنار : ج ٢ م ١٤ ( ١٩١١ ) •

ص ١٠٨ - ١١٤ .

\_\_\_\_\_ • " المسلمون والقبط - ٢ " • المنار : ج ٣ م ١٤ ( ١٩١١ ) •

ص ٢٠١ - ٢٢٦ .

\_\_\_\_\_ • " المسلمون والقبط - ٣ " • المنار : ج ٤ م ١٤ ( ١٩١١ ) •

ص ٢٢٣ - ٢٩٥ .

شكري مغالي • " الأقباط والروائي المسلم في مصر " • الناقد : السنة ١ •

العدد ٥ ( ١٩٨٨ ) • ص ٣٧ - ٤٣ .

" عدد الأقباط " • المقتطف : ج ٣٤ ( ١٩٠٩ ) • ص ٦٠٧ .

علي عادل • " الأقباط استقلوا كنسيا عن الغرب • • وارتبطوا قوميا بالحرب " •

الموقف : العدد ٥٤ ( ١٩٨٧ ) • ص ١٤ - ٢١ .

كشك ، محمد جلال . " صفحة من تاريخ كنيسة القبطية " . الحوادث :

العدد ٨٣٢ ( ١٩٧٢ ) ص ٢٥ - ٢٦ .

المسدي ، محمد جمال . " الاحتلال والحركة الوطنية في مصر " . الجلية

التاريخية المصرية : المجلد ٢٢ ( ١٩٧٥ ) ص ٨١ - ٢٠٠ .

" المؤتمر المصري " . المنار : ج ٥٠ ، م ١٤ ( ١٩١١ ) ص ٣٨٩ - ٣٩٥ .

#### خامسا : مقالات بالأجنبية

Behrens-Abouscief, Doris. " The Political Situation of the Copts, 1798-1923. " in : Benjamin Braude and Bernard Lewis (eds). Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society ; Vol.II: The Arabic-Speaking Lands. New York, London: Holmes and Meir, 1982. 248 P.

Bowie, L. " The Copts, the Wafd, and Religious Issues in Egyptian Politics". Muslim World: 67 (1977). PP.106-126.

James, L. "The Population Problem in Egypt. " Economic Geography : 23 (1947), PP. 98-104.

Landau, Jacob. M. " Prolegomena to a Study of Secret Societies in Modern Egypt". Middle Eastern Studies: 1(1965). PP. 135-186.

Lévi, I. "Le recensement de la population de l'Egypte de 1917 ". L'Egypte Contemporaine : 13(1922). PP. 471-506.

Rondot, Pierre. " L'evolution historique des Coptes d'Egypte". Cahiers de l'Orient Contemporain : 22 (1950).PP. 129-142.

Seikaly, Samir . " Coptic Communal Reform : 1860-1914." Middle Eastern Studies : 6 (1970). PP. 247-275.

\_\_\_\_\_. " Prime Minister and Assassin: Butrus Ghali and Wardani". Middle Eastern Studies: 13 (1977). PP.115-7.

Severianus. "Les Coptes dans l'Egypte Musulmane". Etudes Méditerranéennes: 6 (1959). PP. 70-87.

"Statistiques Chrétienncs d'Egypte (Document)". Travaux et Jours : 24 (1967). PP. 65-75.

سادسا : صحف بالعربية

الأهرام (نسخة مصورة على ميكروفيلم) • مصر : آب ١٨٧٦ - • (مؤسسها :

• سليم ومشاره ثقلا) •

الجريدة (نسخة مصورة على ميكروفيلم) • القاهرة : ٩ مارس ١٩٠٧ - ٣ سبتبر

• ١٩١٤ • (المحرر : أحمد لطفي السيد) •

سابعاً : اطروحات

Seikaly, Samir M. "The Copts Under British Rule, 1882\_1914 ." (Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in the University of London, August 1967). 375 p.